بـــــاب التمييز

التمييز كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات.
فقولنا: التمييز كل اسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات فإنّها تكون نكرات ومعارف.
وقولنا: مفسّر لما انبهم من الذوات تحرّز من الحال فإنّه مفسر لما انبهم من الهيآت.
وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أَنَّه يكون معرفة، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

له داعٍ بمكَّة مُشتعِلٌّ
وآخرُ فوقَ رابيةٍ يُنادي
إلى ردحٍ من الشيزَى ملاءٍ
لبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشهادِ

فلباب تمييز وهو مضاف إلى معرفة، قال: ولغةُ العرب مشهورةٌ: ما فعلتَ الخمسةُ عَشَرَ الدرهمَ، والعشرون الدرهَم.
وهذا الذي استدل به فاسد. أَما قوله: إنَّ لبابَ البُر تمييز، فباطل لأنه يحتمل أن يكون مفعولاً بعد إسقاط حرف الجر.
وأَما قوله: إن للعرب لغة مشهورة: ما فعلت العشرونَ الدرهمَ، فباطل لأنَّ

هذا إنّما حكاه أَبو زيد الأنصاري ولم يقل إنّها لغة للعرب، وممكن أن يقال: إنَّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله:

باعدَ أمَّ العَمرِ من أَسيرها
حُرَاسُ أَبوابٍ على قصورِها

ويكون شاذاً، فلا دليل فيه.

والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم.

فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام: تَصبَّبَ زيدٌ عرقاً. ومثال الذي ينتصب بعد تمام الاسم عندي عشرون درهماً. وتمام الاسم إما بالنون كما تقدم أو التنوين مثل: رطلٌ زيتاً، أو الإِضافة مثل: ما في السماء موضعُ راحة سحاباً. أو بنيّة التنوين مثل: خمسةَ عشرَ درهماً.

والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلاّ عدداً أو مقداراً أو ما يكون بمنزلة المقدار. فمثال العدد ما تقدم.

والمقادير ثلاثة: مكيلات وموزونات وممسوحات. فمثال المكيل: عندي كرٌّ شعيراً. ومثال الموزون: رطل زيتاً، ومثال الممسوح ذراعٌ ثوباً. وما جرى مجرى الممسوح: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابا. وكله يتقدر بمِنْ.

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولاً أو غير منقول. فإِن

كان منقولاً لم يجز دخول منْ عليه لأنه منقول من فاعل أو مفعول. وإن كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مشبهاً بالمنقول أو غير مشبه بالمنقول. فإن كان مشبهاً بالمنقول لم يجز دخول مِنْ عليه.
ووجه الشبه بينه وبين المنقول أنَّ قولك: امتلأ، مطلوع لملأ، فكأنك قلت: ملأ الإناءَ الزيتُ، ثم صار الزيت تمييزاً بعد أن كان فاعلاً لملأ.

وأما: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فكأنَّ الأصل: نعمَ الرجلُ، ثم أضمرت الرجل وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. فكأنَّه نقل. وأنشدوا.
فنِعمَ الحَيُّ من حَيَ يَمانٍ

فإن كان غير مشبه بالمنقول جاز دخول مِنْ عليه مثل قولهم: حبَّذا من رجلٍ زيدٌ، وعليه قوله:
يا حبَّذا جبلُ الرّيان مِنْ جَبَلٍ
.....
والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل. فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كلِّ ما ينتصب عن تمام الاسم.

فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلاَ خلاف وعليه قوله:
ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها
قد عَلِمَتْ ذاكَ معدٌّ كلُّها
واختلِف في تقديمه، فذهب المازني إلى أنّه يجوز. واستدل على ذلك بقوله:
أتهجرُ سلمىَ بالفراق حبيبَها
وما كان نفساً بالفراقِ يطيبُ
قال: وإذا كان العامل متصرّفاً فلا مانع له من التصرفَ في معموله. ومنهم من قال: لا يجوز تقديمه.
واختلف في المانع من ذلك فقال أَبو علي والزجاج: إِنَّما لم يجز لأَنَّه منقول من الفاعل، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه لا يجوز تقديم ما نقل منه.
وأيضاً فإِن التمييز مبيّن لما قبله كالنعت والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا.
ولا حجة فيما ذكر أما أن التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول كقوله تعالى: {وَفَجَّرْنَا الاْرْضَ عُيُوناً} (القمر: 12).
وأيضاً فلو كان كما زعمنا لجاز تقديمه في الأصل فاعلاً، بالنظر إلى اللفظ كما جاز أكرمتُه وزيداً أكرمتُ، وإن كان في الأصل فاعلاً في كرُمَ زيدٌ.

وقولهم: إنَّه تبيين كالنعت، باطل، لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسطِ النعت.
والصحيح أنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنَّما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام.
وما استدلّ به المازني من قوله:
.....
وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ
فلا حجة فيه، لأنَّ الرواية إنَّما هي، وما كان نفسِي، وقد روي:
.....
وما كانَ نفساً بالفراقِ تَطيبُ
بالتاء، فلا يكون فيه حجة، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفساً خبراً لكان كأنه قال: وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيّبةً.

ويجوز أَن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على (أنَّه من تذكير) النفس.
ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي ولا بالأسماء المتوغلة في

الإبهام (كشيء وموجود وما أَشبهها) ولَا بالأَسماء المتوغلة في البناء.

بـــــاب الإِغراء

الإِغراء لغةً هو أن يقال: أَغريتُه بكذا، أَي سهلته عليه. وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أَفعال الأمر ومعاملتها معاملتها.
واختُلف في ذلك، في قصره على السماع. فمنهم من قصره على السماع ومنهم من أَجاز القياس.
وموضع السماع: عندَك ودونَك وعليكَ وإِليكَ.
فأَمَّا عليك وعندك فلا يستعملان إلاّ استعمال فعل متعدَ وهو خذ. وأَما دونك فيستعمل مرة استعمال فعل متعد وتارة استعمال فعل غير متعد بمعنى تأَخَّر. وأَمَّا إِليك ففيها خلاف. فمذهب أَهل البصرة أَنَّها غير متعدّية. ومذهب أَهل الكوفة أَنَّها متعدية. واختلفوا في قوله:
إِذا التيّازُ ذو العضلاتِ قُلنا
أَليكَ إِليكَ ضاق بِهِ ذراعا
فتقديره عند أَهل الكوفة: احتْسنْ أَمسِكْ، وعند أَهل البصرة: تأَخَّرْ تأَخَّرْ.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، لأنه لو كان كما زعم الكوفيون لوجد في موضع من المواضع متعدّياً.
والذي أجاز ذلك قياساً، وهو الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة، أجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلاّ ما كان منها على حرف واحد نحو: بك ولك. وهذا فاسد، لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها فلا ينبغي أن تُجاوز بها ما يُسْمَعُ.
وأيضاً فإنَّ هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو قُدَّام ووراء وخلفَكَ وقبلك، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفعل.
ألا ترى أنَّك لو قلت: قُدّامَكَ زيداً، بمعنى خذه من قدامك، لأمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذه، ولذلك لا يجوز إغراء غائب، لا يجوز: عليه زيداً، لأنَّه لا دليل على الفعل المضمر، إلاّ أنَّه قد سمع حرف شاذ: عليه رجلاً ليسنى، وذلك أنَّ إنساناً قيل له: إنَّ فلاناً أخذك بكذا فقال هذا الكلام لعلمه أنَّ السامع سيبلغه إلى المُغرَى.
واختلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها، ذهب الكوفيون إلى

جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى:
{كِتَـبَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} (النساء: 24)،
فكتاب معمول عليكم وهو مقدم عليه.
وأَمَّا قول الشاعر:
يا أَيها المائحُ دَلوِي دونَكا
.....
فهو عند الكوفيين كالآية.
ومذهب أَهل البصرة منعه وهو الصحيح.
أَمَّا الآية فكتاب مصدر وضع موضع
الفعل، وعليكم متعلق بالمصدر كقوله:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلّيدِ بعدَما
أَفِنانُ رأسِكَ كالثَغامِ المُخِلسِ
وأَما قوله: دلوى دونَكا، فدلوِي مفعول
بفعل مضمر ودونك بمعنى تأَخَّر.
ولا يجوز أَن تجري هذه الظروف مجرى
الفعل في جزم الجواب إلاّ في ضرورة
ولا يجوز أَن تنصب الفعل بعد الفاء
والواو في جوابها، لأَنَّ الفعل كما تقدَّم
في الجواب معطوف على مصدر متوهم
يدل عليه الفعل وليس هنا ما يدلّ عليه
المصدر.
بـــاب التصغير يرد في كلام
العرب على ثلاثة معانٍ: أَحدهما: أَن يراد
به تصغير شأن الشيءِ وتحقيره، نحو
قولك: رُجَيْلُ سوء.

والآخر: أَن يراد به تقليل كمية الشيء نحو قولك: دريهمات.
والآخر: أَن يراد به تقريب الشيء وذلك نحو: أُخَيِّ، وصُدَيِّقي، إِنما يراد بذلك تقريب منزلة الأَخ من أَخيه والصديق من صديقه.
وزعم أَهل الكوفة أَنه قد يكون لتعظيم الشيء واستدلوا على ذلك بقوله:
فُوَيقَ جُبيلٍ شامخٍ لن تنالَه
بقُنَّته حتى تكلَّ وتَعمَلا
قالوا: فقوله: حتى تكلَّ وتعملا، دليل على عظمه. وكذلك قول الآخر:
أَحارِ ترى بُريقاً هبَّ وهناً
كنارِ مجوسَ تستعر استعارا
فقوله: كنار مجوس، وقوله: تستعر استعاراً، دليل على عظم هذا البرق.
وكذلك قول الآخر:
وكلُّ أُناسٍ سوف تدخلُ بينهم
دُوَيهيةً تصفرُّ منها الأنامِلُ
يريد الموت، وهو عظيم في نفسه.
قال الله تعالى: {قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ } {أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ } يعني الموت.
وهذا كله لا حجة فيه أَما البيت الأول فيريد به أَنَّ الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته وضيق طرقه، فلن يناله بقُنَّته حتى يكِلّ

ويَعمَلَ، ولو كان كبيراً لاتسعت طرقه ولسهل على سالكه.
وأَمَّا البيت الآخر فيريد بالبرق المذكور فيه أَنه محبوب، إِمَّا لكونه ظهر على أثر جدب وهو دليل على المطر، وإِمّا لكونه لاح من أفق محبوبه فيكون من باب أُخَيِّ وصُدَيِّقي.
وأَمَّا الثالث فالمراد بتصغير الناهية فيه أَنها خفية لا يعلم سببها، وإِنْ كان فعلها عظيماً، لأَنَّها تأتي على ما عظم من المخلوقات، فصغرت بالنظر إلى خفائها.
وجميع الأسماء يجوز تحقيرها إلاّ الأسماء المتوغلة في البناء، ما عدا أسماء الإِشارة، والذي والتي من الموصولاَت وأسماء الشرط والاستفهام. فإِن كانت معربة نحو أَيّ وغير، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحد وعَريب وكتَيع وأَسماء الأسبوع نحو السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء والظروف غير المتمكنة نحو بُعيدات بَيْنٍ وذاتَ مرّةٍ والأسماء المحكية والأَسماء المصغرة والأسماء العاملة وجموع الكثرة وما عدا ذلك فتصغيره جائز.

أَمَّا الأسماء المتوغلة في البناء فأشبهت بقلة تمكنها الحرف، والحرف لا يُصغَّر، وكذلك الظروف غير المتمكنة لأنّها لقلة تمكنها أشبهت الحروف.
وأسماء الاستفهام والشرط لأنَّها لا يعلم ما تقع عليه وإِنَّما يصغر الشيء إذا علم أنه صغير. وأيضاً فإنها عامة وتصغيرها يخرجها عن العموم إذ لا يتناول التصغير إلاّ حقيراً.
والأسماء المختصة بالنفي وغيرُ لم تصغر، لأنَّ تصغيرها يخرجها عن عمومها، ألا ترى أَنَّ «أحداً» يتناول جميع الناس وكذلك «غير» يتناول ما عدا المضاف (إليه) وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير يوم. وأما الأسماء المصغرة نحو كُمَيْت إِنَّما لم تصغر لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي معنى.
وإِنما لم تصغر الأسماء العاملة لأن تصغيرها يقوي فيها جانب الاسمية، فلا يجوز أن تعمل.
وإِنما لم تصغر جموع الكثرة لأنه لا فائدة في تصغيرها، ألا ترى أَنَّ دراهم تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة، فإن صغَّرتها فإِنَّك تقصد تقليلها وليس لك ما يعطي ذلك لأنَّ كل عدد يقل ويكثر بالإِضافة إلى غيره

بخلاف جموع القلَّة لأنَّها تقع على العشرة فما دونها، فإذا قلَّلت علم أَنَّ العدد أقل من عشرة، ولا يتصَّور ذلك فيما كان من الجموع للكثرة.
والاسم المصغر لا يخلو من أن يكون مركباً أو غير مركب. فإن كان مركباً صغر الصدر منه نحو بعلبك تقول: بُعَيْلَبَكّ. وإن لم يكن مركباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. فإن كان مجموعاً فإما جمع سلامة أو جمع تكسير أو اسم جمع أو اسم جنس. فإن لم يكن جمع تكسير صغر على لفظه. وإن كان جمع تكسير فإمَّا جمع قلَّة أو جمع كثرة. فإنْ كان جمع قلة صُغّر على لفظه نحو: أفُلس، تقول فيها. أفيلِس. وإن كان جمع كثرة فإما أن يكون له واحد من لفظه أو لا يكون. فإن لم يكن له واحد من لفظه نحو عَباديد وشَماطِيط، رُدَّ إلى واحده على القياس فقلت: عُبْيديد، لأنَّ واحده لا يخلو أن يكون عُبدوداً أو عبدِيداً أو عِبداداً، وكيفما كان فإن تصغيره عُبَيْدِيد، فلذلك حالة يثبت عليها فلم يصغر على لفظه.
وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون له جمع قلّة أو لا يكون فإن كان له جمع قلّة رُدَّ إليه وصُغّر جمع

قلْة نحو فلوس تقول فيها: أُفَليس. وما ليس له جمع قلة ردَّ إلى واحده وصُغّر الواحد وجمع بالألف والتاء إن كان لما لا يعقل بالواو والنون إن كان لما يعقل نحو دراهم وعُمور، تقول دُرَيهمات وعُمَيرون.

فإن كان مثنى فحكمه حكم المفرد.
وإن كان مفرداً فإما أن يكون على حرفين أو أزيد. فإن كان على حرفين فإنَّك ترد إليه ما حذف منه فيصير ثلاثياً نحو يدٍ ودمٍ وسَنَةٍ، تقول في تصغيرها: يُدَيَّة ودُمَيّ وسُنَيْهَة، ويكونَ حكمه حكم الثلاثي.
وإن كان على أزيد فإمّا أن يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة أو أزيد.
فإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكراً ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى الحرف الذي بعد ياء التصغير بالإعراب، إلاّ أن يكون ثاني الاسم ياء فإنّه يجوز في أوله الضم والكسر نحو شيخ وبيت.
وإن كان مؤنثاً فحكمه حكم المذكَّر إلاَ أنك تلحقه علامة التأنيث فتقول في تصغير هند هُنَيدَة، إلاّ أسماء شذّت وهي

حرب وبؤس وناب للمُسّن وعرسَ، فإنّها مؤنثات كلها ولم تلحق تاء التأنيث.
فإن كان على أَربعة أَحرف فلا يخلو أيضاً من أن يكون مُذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكراً ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها، إلاّ أن يكون الحرف الرابع تاء التأنيث وألفه فإنَّك لا تكسر ما بعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته.
وإن كان مؤنثاً فعلت به ما فعلت بالمذكر ولا تلحقه تاء التأنيث إلاّ أن يحذف في التصغير حتى يصير إلى الثلاثة نحو قولهم في تصغير سماء: سُميَّة. أو يكون ظرفاً قليل التمكن نحو قولهم في قُدّام: قُدَيْدِيمَة، ووراء: وُرَيّئة، وسنذكر السبب في ذلك في بابه.
وإن كان على أَزيد من أَربعة أحرف دون تاء التأنيث وألفه الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنَّك لا تحذفه حتى ترده إلى أربعة أحرف إن لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف علة زائدة، فإن رددته إلى أربعة فقد تقدم حكمه.
وإن كان على أربعة رابعها حرف لين زائد ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها

وكان حرف العلة ياءً فتقول في سربال: سُرَيْبِيل، وفي قنديل: قُنَيديل، وفي بُهلول: بُهَيْلِيل.
إلاّ أن يكون الاسم المصغر في آخره ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون المشبهان لها، وذلك كل اسم هما فيه ولم يكسر على فعالين أو يكون الاسم المصغر جمعاً على وزن أفعال نحو أحمال، فإنك لا تكسّر ما بعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته. فعلى هذا إذا صغرّت الإسم الذي على خمسة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها أصولاً أو يكون فيها زائد. فإن كانت كلها أصولاً حذفت الآخر منها فتقول في سفرجل: سُفَيرج. وقد تحذف ما قبل الآخر إذا كان يشبه في مخرجه حرفاً من حروف الزيادة نحو فرزدق، قالوا في تصغيره: فُرَيزد وفُرَيزِق، لأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة.

وإن شئت عوضت من المحذوف فقلت: سُفَيْريج وفُرَيزِيد.
فإن كان فيه زائد حذفته أينما كان وتركت الأصلي فتقول في مُدَحرِج: دُحَيْرِج، بحذف الميم.

وإن كان فيه زيادتان حذفت التي ليست للإلحاق وتركت الملحقة، فلو صغرت مثل: عِثْوَل، لحذفت اللام الواحدة وتُركت الواو لأنها ملحقة فقلت: عُثَيِّل، كما أنك لو صغرت قِرْشَبّاً حذفت اللام الأخيرة فقلت: قُرَيْشِب. فإن كانتا للإلحاق حذفت أيتهما شئت فقلت في حَبَنْطَى حُبَينِطّ، إن حذفت الألف وحُبَيْط إن حذفت النون.

وكذلك تقول في دَلَنْظَى وكَوَءْلل، لأنَّهما تساويا في الإلحاق، وإن كانتا لغير الإلحاق حذفت الأخيرة منهما فتقول في مُحْمَرّ ومُغتَلِم: مُحَيمِر ومُغَيلِم وإن شئت عوَّضت.

فإن فضَّلت الواحدة بالتقديم والأخرى بالحركة كنت في حذف إحداهما بالخيار نحو قلنسوة، تقول: قُلَيْنِسَة، إن حذفت الواو وقُلَيْسِيَة إن حذفت النون.

فإن كانت إحدى الزيادتين لمعنى والأخرى ليست لمعنى حذفت أيهَّما شئت إذا تساويا ولم تفضل إحداهما الأخرى في مذهب سيبويه نحو حُبارى، تقول: حُبَيّر، إن حذفت ألف التأنيث، وأبو عمرو ويعوّض منها تاء فيقول: حُبَيّرة. وإن حذفت الأولى قلت: حُبَيْرَى. وبعض الناس لا يحذف إلاّ ما ليس له معنى، وهو القياس عندي. وإن تساوت

الزيادتان ولم تفضل إحداهما الأخرى وكان حذف إحداهما يقضي إلى أن يكون على مثال ليس من أمثلة كلامهم وحذف الأخرى يؤدي إلى ذلك حذفت التي لا يؤدّي حذفها إلى شيء من ذلك نحو استضراب، تقول فيه: تُضِيْرِيب، بحذف الألف لتحرك الأول ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد فتحذف السين فيبقى تضراب مثل سربال ولا يبقى السين لأنّه يبقى سِضراب وليس في كلامهم سِفْعال، وفيه تِفعال نحو تِجفاف.

فإِن كان الخماسي رابعه حرف مد ولين لم تحذف منه شيئاً لأنّك إذا حقّرت الخماسي بعد حذفه لك أن تعوّض حرف مد ولين قبل الآخر. فإِذا كان موجوداً في الكلمة فينبغي أن لا يحذف منها إذ قد يزاد في الكلمة وإن لم يكن فيها. فلو صغَّرت انطلاقاً على هذا لحذفت همزة الوصل ثم يبقى بمنزلة سربال، فتصغيره كتصغيره فتقول: نُطَيليق. والمازني لا يجيز في تصغيره إلا طُلَيِّق ويحذف لأنه ليس ثَمَّ نِفْعال.٧ وهذا الذي قال لا يلتفت إليه إلاّ عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز

في افتقار: فُتَيْقِير، لأنّه ليس في كلامهم فِتْعال.

وإن كان الاسم الذي تريد تصغيره على أزيد من خمسة أحرف فهو جار على هذا القياس في الحذف.
وأهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي فما زاد أن لا يحذف منه شيء فتقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِجِل، بكسر ما قبل الآخر وفي قَبَعثَرى: قُبَيْعَثَرى.
ومنهم من لا يجيز ذلك في الخماسي إلاّ بشرط أن يسكن ما قبل الآخر فتقول: سُفَيرِجْل، حتى يصير على وزن قُنَيدِيل، وذلك لا يجوز عندنا أصلاً، كما لا يجوز في التكسير.
فهذه جملة كافية في التصغير، لم نرجع إلى ما ذكره أبو القاسم من الأبواب باباً باباً إلى تمامها.
قوله: أبنية التصغير ثلاثة: فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيعِيل.
أي ما كان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات والسكون وعدة الحروف لا في الأصول والزوائد، ألا ترى أن ما كان على وزن أفَعْيِل ويُفَعْيل أو مُفَيْعِل أو غير ذلك من الأوزان على مثال

فُعَيْعِل في الحركات والسكنات. فإن قيل: وجدنا من الأسماء المصغرة على غير ذلك من الأمثلة، وذلك أُفَيْعال نحو أُجيمال، وفُعَيلان نحو سُكَيْران وفُعيَلى كحُبَيلى وفُعَيلاء كحُمَيراء وأمثال ذلك. فالجواب: إنَّ أفيعالاً راجع إلى فُعَيْعيل لأنّه مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وما بقي إنّما يعتدّ منه بالصدر. وما بقي بمنزلة اسم مركب وكلها ترجع إلى فُعَيْل لأنّ ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة والألف والنون ا لزائدتين جارية مجرى الاسم المركب.
فقد تبيَّن أَنَّ هذه الأمثلة الثلاثة عامة لجميع الأسماء المصغّرة.

بـــاب تصغير الثلاثي

الاسم الثلاثي لا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً. فإن كان مذكراً لم يخل من أن يكون صحيحاً أو معتلاً. فإن كان صحيحاً ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثه وجر ما بعدها بالإعراب. وإن كان معتلاً فلا يخلو أن يكون معتل الفاء أو العين أو اللام.

فإن كان معتل الفاء فإمَّا أن يكون بالواو أو بالياء. فإن كان معتلاً بالواو جرى مجرى الصحيح، وإن شئت قلبت الواو همزة نحو أُجَيْه، في وجه وإن كان معتلاً بالياء فحكمه حكم الصحيح، تقول في يُسر: يُسَيْر.
وإن كان معتل العين فإِمَّا أن يكون ياءً أو واواً أو ألفاً.
فإِن اكان واواً فحكمه حكم الصحيح نحو قول، تقول: قُوَيل.
وإن كانت ياء فحكمه حكم الصحيح، ويجوز كسر فائه إتباعاً للعين نحو بيت تقول فيه بُيَيْت.
وإن كان ألفاً رددتها إلى أصلها، فإِن كان أصلها الواو رددتها إليها، وكان حكمه حكم ما عينه واواً، وإن كان أصلها الياء رددتها إليها وكان حكمه حكم ما عينه ياء فتقول في تصغير باب: بُويب، وناب: نييب.
وإن كان ألفاً مجهولة الأصل ردت إلى الواو.
وإن كان معتل اللام فعلتَ به ما فعلت بالصحيح، إن كانت لامه ياء بقيت على ما كانت عليه، وإن كانت ألفاً أو واواً صارت ياء.
وإن كان الاسم مؤنثاً كان حكمه حكم المذكر إلاّ أنك تلحق الاسم تاء التأنيث

وتفتح ما قبلها إلاّ ألفاظاً شذت وهي ناب للمسن من الإبل وحَرب وعرس وقَوس، فإِنَّها مؤنثة ولا تلحقها تاء التأنيث.
فأَمَّا ناب فحمل على معنى عظائم لأنَّ المُسنّ من الإبل إنّما سمى ناباً لعظمه.
وقوس محمولٌ على معنى عود، وحرب روعي فيها أَنَّها مصدر في الأصل فجرت لذلك مجرى المذكر.
فإِن كان الاسم الثلاثي محذوفاً (منه) صغَّرته كما يصغَّر غير المحذوف ولا يُردّ إليه شيء، لأَنَّك لم تضطر إلى الرد فتقول في تصغير هارٍ: هُوَيْر، وفي تصغير مَيْت: مُيَيْت، وفي تصغير بَيْت: بُيَيْت، وفي تصغير مال: مُوَيل من قولك: رجلٌ مالٍ.
ويونس يرد المحذف فيقول: هُوَيئِر ومُوَيئِل، لأنَّ أصله هائر ومائل.

بـــاب تصغير الرباعي

لا يخلو أَن يكون أَحد حروفه معتلاً أَو لا يكون. فإِن لم يكن كذلك ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت ما بعدها وجرى الآخر بالإِعراب إِلاَّ أَن يكون رابع الاسم تاء تأنيث فإِنَّك

تبقي ما قبل الآخر حركته فتقول في طلحة طُلَيْحَة.
فإن كان مضعفاً فإمَّا مدغم أَو غير مدغم، فإن كان مدغماً فحكمه حكم الصحيح إلاّ أَنَّك تكسر ما بعد ياء التصغير وتبقي المدغم على ما كان عليه فتقول في مُدُقّ مُدَيّق.
وإن لم يكن مدغماً فحكمه حكم الصحيح. وإن شئت زدت ياء تفرقة بين المثلين فتقول في قَرْدَد: قُرَيدِدْ وقُرَيدِيدِ.
فإنْ كان أحد حروفه حرف علة فإما أَولاً أَو ثانياً أَو ثالثاً أَو رابعاً.
فإنْ كان أولاً فإما ياء أَو واواً، فإن كان ياء أَو واواً فحكمه حكم الصحيح، تقول في يمين: يُمَيِّن، وتقول في مثل وقود: وُقَيِّد. وإن شئت همزت الواو المضمومة. وإن كان ثانياً فإما ياء أَو واواً أَو ألفاً. فإن كان ألفاً فأنك تقلبها إلى الواو فتقول في ضارب: ضُويرب.
وإن كان ياء أَو واواً فحكمه حكم الصحيح فتقول في تصغير كوثَر وصيقَل: كُويثِر وصُيَيقِل.
وإن كان ثالثاً فإمَّا ألفاً أَو واواً أَو ياء. فإن كان ألفاً قلبتها ياء وأدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير منار: مُنَيّر. وإن كان ياء أدغمت فيها ياء

التصغير فتقول في تصغير شعير: شُعَيّر.
وإن كان واواً فإِمَّا أَن تكون زائدة للإِلحاق أَو (لغير) الإِلحاق أَو أَصلية. فإِن كانت زائدة لغير الإِلحاق قلبتها ياء وأَدغمت فتقول في عجوز: عُجَيِّز. وإن كانت زائدة للإِلحاق أَو أَصلية جاز فيها وجهان: القلب والإِدغام، وإجراؤها مجرى الصحيح فتقول: أُسَيَوِد وأُسَيِّد وجُهَيوِر وجُهَيّر، وقُسَيوِر وقُسَيّر.
وإِن كان حرف العلة رابعاً فإِمَّا أَن يكون ياء أَو أَلفاً. فإِن كان ياء فحكمه حكم الصحيح فتقول في تصغير قاض: قُوَيض.
وإِن كان أَلفاً فإِمَّا للتأنيث أَو لغيره. فإِن كان لغير التأنيث فعلت به ما فعلت بالصحيح وقلبت الألف ياء فتقول في ملهى مُلَيهٍ.
وإن كانت لتأنيث فعلتَ به ما فعلتَ بالصحيح، إلاّ أنّك تترك ما قبل الآخر على حركته فتقول في حُبلى: حُبَيْلى.
وإِن كان في الاسم المصغر حرف مبدل فلا يخلو أَن يكون حرف علة أَو حرفاً صحيحاً أَو الهمزة. فإِن كان حرف علة رددته إلى أَصله إذ زال بالتصغير موجب البدل فتقول في موقن: مُيَيْقِن. فترد الواو إلى الياء لزوال الموجب لبدلها

وهو سكونها وانضمام ما قبلها، فلما صغّرت تحركت فعادت لأصلها.

وإن كان همزة فإمّا طرفاً أَو غير طرف. فإن لم تكن طرفاً لم ترد إلى أصلها فتقول في قائم: قُوَيئِم، ولا تردها إلى الواو. وإن كانت طرفاً فارددها إلى أصلها فتقول في تصغير كساء: كُسَيّ، لأنَّ الهمزة فيه بدل من الواو بدليل كسوت، فتزيد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتكسرها وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف إحداهن وينبغي أن تكون المحذوفة المبدلة من الألف، لأنَّها زائدة لغير معنى فهي أولى بالحذف من الأصلية ومن حرف التصغير.
وإذا أدى تصغير الرباعي المؤنث إلى حذف حرف منه ألحقته تاء التأنيث كالثلاثي فتقول في سماء: سُمَيّة، وإِنْ لم تحذف منه شيئاً لم تحلقه تاء التأنيث. فأما قولهم في وراء: رُوَيّئة، فسيذكر في بابه.
فإِنْ كان الحرف المبدل صحيحاً لم يرد إلى أصله، فتقول في تُخمة: تُخَيمة.
وإِن كان الاسم مقلوباً رددته إلى أصله

فتقول في تصغير هارٍ: هُوَيئر، لأنّه مقلوب من هائر فيُردّ إليه.

بـــــاب تصغير الخماسي فما فوقه

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة أو لا يكون فيه زيادة. فإن لم تكن فيه حذفت آخره نحو سَفَرجَل، تقول: سُفَيرِج. ولك أن تعوض فتقول: سُفَيرِيج، إلاَّ أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة أو حرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة نحو خَدَرْنَق وفَرَزدَق فالنون من حروف الزيادة والدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها: خُدَيرق وفُريزِد وفُرَيزِق.
وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر فتقول: خُدَيْرِيق وخُدَيرْيق، وفُريزِيد وفُرَيزِيق، إلاَّ أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة نحو شَمرْدَل فإنَّك تقول في تصغيره: شُميرِد، وتحذف الألف.
فإنْ كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته، إلاَّ أن يكون حرف علة زائداً قبل الآخر فإنَّك لا تحذفه بل تبقيه إن كن ياء على لفظه، وإن كان واواً أو

ألفاً قلبتها إلى الياء وذلك الإلحاق أو قِنْدِيل وبُهلول وسِربال.
فإِنْ كان فيه زيادتان واحتجت إلى حذف واحدة منهما فلا يخلو من أن تكون للإِلحاق أو لغير إحداهما للإِلحاق والأخرى لغير الإِلحاق. فإِنْ كانتا للإِلحاق فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل والأخرى ليست كذلك، أو يكونا من غير لفظ الأصل.
فإِنْ كانت إحداهما من غير لفظ الأصل حذفتها فتقول في عَفَنْجَج عُفَيْجِج وكذلك خَفَيْدَد، فتحذف النون والياء، وإن شئت عوِّضت.
فإِن كانت من غير لفظ الأصل حذفت أيهما شئت فتقول في كَوأَلَل: كُوَيئل، إن حذفت اللام، وكذلك إن حذفت الهمزة. ولك أن تعوض.
فإِن كانت الواحدة لغير الإِلحاق حذفتها وتركت الملحقة فتقول في عِثْوَلّ: عُثَيّل وعُثَيّل، بحذف إحدى اللامين لأنها زائدة لغير الإِلحاق، وتترك الواو لأنها بمنزلة شين قِرشَبّ.
إِلاَّ أن تكون الزيادة التي لغير الإِلحاق زيدت مع التي للإِلحاق دفعة واحدة، ولم ترد في كلامهم بعد استقرار الملحقة، فإِنَّ حكمها حكم غير الملحقة

فتقول في مُقعَنسِس: مُقَيعِس، بحذف إحدى السينين والنون.
وإن كانت السين ملحقة، وتترك الميم وإن لم تكن ملحقة، ألا ترى أنَّ عِثْوَلاً كان أولاً مخفف اللام بمنزلة درهم فزدت فيه إحدى اللامين بعد ذلك، ولا يتصوَّر في مقعنسس أن يكون ملحقاً دون الميم والنون.
وإن كانت لغير الإلحاق تركت الفاضلة وحذفت المفضولة، والتفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك وبأن يكون حذف إحداهما يُفضي إلى مثال موجود والآخر لا يُفضي إلى ذلك نحو منطلق تقول في تصغيره: مُطَيْلِق، بحذف النون، لأنَّ الميم فضلتها بالتقديم، أو نحو استخراج تقول: تُخَيرِج، وتحذف السين لأن سِفعالاَ ليس من كلامهم وتِفعال موجود.

فإِن تفاضلتا حذفت أيتهما شئت فتقول في قُلنسوة قُلَينِسَة وقُلَيْسِيَة، فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو لأنَّ النون تفضل بالتقديم والواو أيضاً تفضل الحركة.
فإِن كان الخماسي على وزن أَفعال جمعاً أو في آخره ألف التأنيث

الممدودة أو المقصورة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنَّك تبقي ما قبل الآخر على ما كان عليه فتقول في أجمال أُجَيمال وفي حمراء حُمَيراء وفي سكران سُكيران.
فإنْ كان على أزيد من خمسة (أحرف) حذفته حتى يرجع إلى أربعة أحرف ما لم يكن رده إلى خمسة. رابعها حرف مد ولين.
وحكم الحروف في الحذف حكمها في الخماسي ولا يتعدَّ بألف التأنيث ولا بتائه ولا بالألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث، بل يعتد بما عدا هذه الحروف، وقد تقدم خلاف أهل الكوفة في تصغير ما زاد على أربعة في أول هذا الباب.

بـــــاب تصغير الظروف

وهي تنقسم قسمين: متصرف وغير متصرف. فالمتصرف تصغيره كتصغير الأسماء غير الظروف، وغير المتصرف ينقسم قسمين: قسم لم يتصرف في موضع أصلاً وقسم يتصرف قليلاً. فالذي لا يتصرف أصلاً لا يجوز تصغيره نحو: بُعيداتِ بَيْنٍ وذاتَ مرّةٍ وسبحانَ الله.

والذي يتصرف قليلاً لا يجوز تصغيره إِلاَّ ضرورة حيث سمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء إِلاَّ أَنَّك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث. وإِن كان على أزيد من ثلاثة أحرف وذلك أنه حيث قلَّ تصريفه لم يكن له ما يستدل به على تأنيثه، بخلاف الأسماء المنصرفة فإِنَّ الإِخبار عنها والإِشارة إليها تدلّ على تأنيثها فلذلك قيل في تصغير قُدّام ووراء: قُدَيدِيمة ووَرَيّئة، إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتُوهّم أنّهما مذكّران.

بـــاب تصغير الأسماء المبهمة

قد تبيَّن أنَّ الأسماء المتوغلة في البناء لا يجوز تصغيرها إِلاَّ أسماء الإِشارة والذي والتي من الموصولات واللاتي. وسبب ذلك أنَّ التصغير في المعنى نعت فإذا قلت: رُجَيل، فمعناه: رجلٌ حقير، وليس في الأسماء المتوغلة في البناء ما ينعت إِلاَّ هذه الأسماء فلذلك صغرت.
وإذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من

المصغرات، ألا ترى أنّها لا توصف إِلاَّ بما فيه الألف واللام.
وأما الذي والتي واللاتي فصُغّرت على قياس أسماء الإِشارة لأنّها مبهمة مثلها وقياس هذه الأَسماء في التصغير أن تترك أوله على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتزاد ألف في آخره، فإِن تعذَّرت زيادتها في الآخر زيدت قبل الآخر فنقول في تصغير ذا: ذَيّاً، بترك الذال على حركتها وتقلب الألف ياء لأن أصلها الياء بدليل قولهم: ذي، للمؤنث، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ثم ترد إليه حرفاً ثالثاً كما تفعل ذلك في يد ودم وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة وتزيد الياء في الآخر فتصير ذَيَيّاً فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف واحدة وهي الأولى ولا يمكن حذف الأخيرة لئلا تقع ياء التصغير طرفاً. ولا يجوز حذف ياء التصغير لأنها حرف معنى، فتقول: ذَيّا.
وكذلك تفعل بتصغير تا، تقلب الألف ياء لأنّها أصلها بدليل قولهم: تِي، في معناها وتلحق ياء التصغير ثالثة وترد المحذوف وهو اللام كما فعلت في تصغير ذا حتى تردها إلى ثَيّا.
فإِن ثّنيت حذفت الألف لالتقائها مع ألف التثنية فتقول: ذَيّانِ وتَيّانِ وذَيّيْنِ وتَيَّيْنِ.

ولا يثنى من أسماء الإشارة إلاّ تا أو ذي لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث، ألا ترى أنّك لو صغرت ذي أو هذه لقلت: ذَيّاً، فيكون في اللفظ كالمذكّر، ومن قال: ذاك قال: ذَيّاك، ومن قال: ذلك قال: ذيّالك. وإذا صغرت أولى قلت: أوليّا، بترك الأول على حركته، وتزيد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم ياء التصغير فيها وتزيد ألفاً في الآخر. ومن قال: أولاكَ قال: أليّاك، ومن قال: أولاءِ قال: أوليّاء، تبقي الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم فيها ياء التصغير وتزيد ألفاً قبل الآخر. وإنَّما لم تزد في الآخر لئلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغَّرة لأنَّه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف إلاّ أن يكون قبل آخره حرف مد ولين، فزيدت الألف قبل الآخر لذلك.

وكذلك تقول في تصغير الذي: اللَذَيّا، تبقي الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتدغمها في يا الذي، وتزيد ألفاً في الآخر.
وكذلك تفعل في تصغير التي فتقول: اللَتيّا.

فإن ثنيت اللَذَيّا قلت: اللَذَيّانِ رفعا واللذَيّيْنِ نصباً وخفضاً، وكذلك التي فتحذف ألف اللَذيّا واللتيَّا للالتقاء مع ألف التثنية.
وتقول في جمع اللَذيّا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض:
اللذَيونَ واللذَيِّينَ، فتحذف الألف لالتقائها مع واو الجمع ويائه كما فعلت في مصطفَيْن وَموسَيْنَ.
وتقول في جمع اللَتيّا بالألف والتاء اللَتَيّات، فتحذف الألف لالتقائها مع ألف الجمع. وتقول في تصغير اللاتي:
اللّوَيْتا، تبقي الأول على حركته وتقلب الألف واواً لأنَّ اللاتي بمنزلة ضارب، فكما تقلبها في ضارب واواً كذلك تقلبها في لاتي، وتزيد الياء ثالثة وتحذف الياء من لاتي لئلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغَّرة إذا زدت في آخرها ألفاً في كونه على خمسة أحرف وليس قبل آخره حرف مد ولين فكذلك تقول: اللوْيتَا.
ومن العرب من يضم الأول في تصغير الأسماء الموصولة على قياس التصغير فيقول: اللُذيّا واللُتيّا. ولا يُصغّر اللاتي ولا اللائي، استغنوا عن ذلك بتصغير اللاتي لأنّها في معناها.

وقد تصغر العرب بحذف جميع زوائد الاسم فتقول في تصغير اشهيباب: شُهيّب ويسمى هذا تصغير الترخيم.

بـــاب النسب

اختلف النحويون في تسمية هذا الباب فمنهم من سماه بالنسب، ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح، لأنَّ الإِضافة أعلم من النسب، لأنَّ النسب في العرف إنَّما هو إضافة الإِنسان إلى آبائه وأجداده، يقال فلان عالم بالأنساب. والإِضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسباً.
والنسب يكون إلى الأب وإلى الأم وإلى الحي والقبيلة وإلى مكانه وإلى صنعته وإلى ما يلازمه وإلى ما يملكه وإلى من يكون على مذهبه وإلى صفته، وذلك قليل نحو أحمريّ وأشقريّ وأعجميّ ودوّاريّ وعليه قوله:
أطرباً وأنت قِنِّسريُّ
والدهرُ بالإِنسانِ دوّاريّ
وقد تلحق ياء النسب في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى وذلك نحو

كُرسيّ ويْحتيّ. فإذا نسبت الإِنسان إلى ما يملكه نسبته بالياءين.
وقد يجيء على فاعل وذلك موقوف على السماع نحو رامح ونابل ودارع ولابن وتامر وسائف.
وإذا نسبت إلى صنعته نسبت بإدخال ياء النسب على اسم الشيء الذي يحاوله، وقد يجيء على فَعّال وذلك موقوف على السماع نحو عطّار وخيّاط وبزاز.
فإذا نسبت إلى ما يلازمه نسبت أيضاً بياءي النسب. وقد يكون هنا الاسم الذي ينسب إليه على ما فَعِل وذلك نَهِر في قول الشاعر:
لستِ بليلىَ ولكني نَهِرْ
لا أُدلج الليلَ ولك أبتكِر
وقد يجيء النسب على مفعال كامرأةٍ معطار، وعلى مِفعيل نحو ناقة مِخطير وعلى مِفعَل نحو امرأة مِدعَسَ وذلك قليل.
وما بقي فإِنّك تنسب بياءي النسب.
والاسم المنسوب لا يخلو أن يتغير بالنسب أو لا يتغير. فإن لم يتغيَّر فهو مقيس إلاّ ما يستثنى وهو ما قياسه أن يغير باطراد.
وإِن تغيَّر فلا يخلو أن يطرّد التغيير (أو) لا يطرد. فإِن اطرد فهو مقيس وإن لم

يطرد فهو، مسموع وسنذكر جميع الشاذ بعد الفراغ من المقيس.
والاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. فإن كان مجموعاً فلا يخلو من أن يكون جمع سلامة أو اسم جمع أو اسم جنس أو جمع تكسير.
فإن كان اسم جمع أو اسم جنس نسبت إليه على لفظه مثل قوم تقول في النسب: قومِيّ، وفي رهط: رَهطَيّ، وفي شجر: شَجَرِيّ، وفي تمر: تَمرِيّ
وإن كان جمع تكسير فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أو لا يكون.
فإن لم يكن له واحد من لفظه نسبت إليه عل لفظه نحو: عباديدي وشماطيطي. وإن كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته أو كان اسماً لشيء. فإن كان قد صار اسماً لشيء نسبت إليه على لفظه مثل أنمار وأنصار تقول: أنماريّ وأنصاريّ.

وإن كان باقياً على جمعيته فلا يخلو من أن يكون ردُّه إلى المفرد يغيّر المعنى أو لا يكون، فإن كان ردُّه إليه بغير المعنى نسبت إليه على لفظه وذلك

نحو أعراب، تقول في النسب إليه: أعرابيّ، ولا ترده إلى عَرَب لأن عرباً أعمّ من أعراب، لأنّ الأعراب إنّما تقع على أهل البوادي خاصة وعرب يقع على البادي والحاضر، فلو رددته إليه لأدخلت في المنسوب عموماً لم ترده.
فإن كان رده إليه لا يغيّر المعنى نسبت إلى مفرده فتقول في النسب إلى الفرائض فَرَضِيٌّ، وفي النسب إلى القبائل قَبَليّ، وفي النسب إلى أبناء فارس بَنَويّ.
فإن كان جمع سلامة أو مثنى نسبت إلى مفرررده فتقول في النسب إلى زيدِينَ: زَيدِيّ، وإلى زَيدَيْنِ: زَيْدَيّ.
فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون محكيّاً أو لا يكون. فإن كان محكيّاً نسبت إلى الصدر فتقول في النسب إلى تأبط شرّاً: تأبطي. وقد سمع النسب إلى الجملة بأسرها نحو كنُتيّ في النسب إلى كنت. قال الشاعر:
ولستُ بكُنتيَ ولستُ بعاجنٍ
وشرُّ الرجالِ الكُنتنيّ وعاجِنُ
وقد قيل: كُونِيّ، نسب إلى الصدر ورد المحذوف لتحرك النون.t فإن لم يكن محكياً فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مركباً أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صارا بمنزلة اسم واحد لشيءٍ أو لا يكونا. فإن لم يصيرا بمنزلة اسم واحد نسبت إلى أيهما شئت نحو غلام زيد، إن أردت النسبة إلى زيد نسبت أو إلى الغلام نسبت. فإن كانا بمنزلة اسم واحد فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل ثم غلّب بعد ذلك فصار كالعلم، أو يكون المضاف والمضاف إليه عُلّق في أول أحواله علماً على مسماه. فإن كان الأول يعرف بالثاني نسبت إلى الثاني نحو: ابن كراع وابن دألان وابن عمر، ألا ترى أن جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به ثم غُلّب. وإن كان عُلّق في أول أحواله على مسماه نسبت إلى الأول، إلاّ أن نخاف التباساً، فإنَّك تنسب إلى الثاني فتقول في امرىء القيس: امرئي، لأنك لم تخف في الأول لبسا.

فإنْ خفت لبسا نسبت إلى الثاني كما تقدم فتقول في عبد مناف: مُنافي، وفي عبد قيس: قيسيّ.

فإنْ كان مركباً مثل بعلبك، فالصحيح أن تنسب إلى الأول فتقول: بعليّ، ومنهم من يلحق ياءي النسب في الآخر فيقول: بعلبكي، ومنهم من ينسب إلى

الأول والثاني فيقول: بعليّ بكّي، وعليه قوله:

تزوَّجتُها راميّةً هرمزيّةً
بفضلِ الذي أعطى الأميرُ من الوُرقِ
ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبني منهما اسماً واحداً فيقول في عبد شمس: عَبشَميّ، وفي عبد قيس: عَبْقَسيّ، وفي عبد الدار: عَبدَريّ، وفي حضرموت: حَضرَميّ، وفي درابجرد: دراورديّ، وذلك كله موقوف على السماع.
فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون على حرفين أو على أزيد فإنْ كان على حرفين فلا يخلو أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين.
فإن كان محذوف اللام فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً رددت المحذوف فتقول في النسب إلى قولك: ذو مال، ذَوَويّ، وإنْ كان الحرف الثاني صحيحاً فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في التثنية والجمع بالألف والتاء أو لم يرد. فإن كان قد ردَّ في التثنية أو الجمع رددته في النسب فتقول في النسب إلى أَخٍ، أَخَوِيّ، وإلى أَبٍ: أَبَوِيّ.

وإنْ كان المحذوف لم يردْ فيجوز فيه وجهان: إن شئت رددت المحذوف وإنْ شئت لم ترده فتقول في يَدٍ: يَدِيّ.
وإنْ رددتَ ففيه خلاف، فمذهب أبي الحسن أنكَ إذا رددت المحذوف ترد العين إلى أصلها من السكون فتقول في يَدٍ: يَديّي، وسيبويه يبقي العين على ما كانت عليه من الحركة فيقول في يدٍ: يَدَوِيّ.
واستدل أبو الحسن على أَنَّه يرد العين على ما كانت عليه من السكون أنَّهم لما ردوا المحذوف في مثل غدٍ ردَّوها إلى أصلها من السكون فقالوا: غَدَوٌ، ومنه قوله:
وما الناسُ إلاّ كالديارِ وأهلُها
بها يومَ حِلُّوها وغَدْواً بلاقِعُ
وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ ابن جني ذكر أنَّها لغة، وأن الذي يقول: غد، لا يقول: غدو.
والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس. فأمّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردَّت المحذوف في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول: يَديَانِ، قال الشاعر:
يَدَيَانِ بيضاوانِ عند محلِّمٍ
قد يمنعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضهَدَا

وقال الآخر:
فلو أنا على حجرٍ ذُبِحْنَا
جَرَى الدَميانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ
وأمّا القياس فهو أنَّك لم تردّ اللام إلاّ لتُقوّي الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت فهو تناقض.
فإن كان محذوف العين لم ترد إليه شيئاً وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى سَهِ ومُذْ: سَهيّ ومُذيّ.

فإن كان محذوف الفاء فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً.
فإن كان حرفاً صحيحاً لم ترد إليه شيئاً فتقول في مثل عِدَة ولِدَة وزِنَة: عِدِيّ وزِنيّ ولِدِي، فإنْ كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبتَ إليه كما تنسب إلى فِعَل فتقول: وشِوِيّ.
والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول: وِشْيِيّ.
وإنَّما لزم الرَّدُ فيما ثانيه حرف علة لأنَّك إذا أردت النسبة إلى مثل شِيَة حذفت التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة، وذلك لا يوجد لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد في التنوين، لأنَّ حرف العلة تستثقل فيه الحركة فتحذف فيبقى ساكناً

والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد. واسم معرب على حرف واحد لا يوجد فلزم الرَّد لذلك، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الإلحاق أو همزة وصل.
فإن كانت فيه همزة وصل مثل ابن واسم فإنْ شئت أثبت همزة الوصل وإنْ شئت حذفتها. فإن أثبتّها فتقول في ابن: ابني وفي اسم اسمي، فإن حذفتها رددت المحذوف فتقول: بنويّ وسمويّ.
فإنْ كانت فيه تاء الإلحاق مثل: أخت وبنت، فسيبويه يحذف هذه التاء ويرد المحذوف فيقول: أخَويّ وبَنَويّ، وذلك أنّها أشبهت تاء التأنيث في أنّها تدل على التأنيث كما تدل التاء على التأنيث. ويونس لا يحذفها ويقول: بِنّتِّي، وإنْ كانت تشبه تاء التأنيث فهي للإلحاق فيقول: أختيّ.
وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقي ما قبل تاء الإلحاق على ما عليه من الحركات فيقول في النسب إلى أخت أخْوِيّ وإلى بنت بِنْويّ.
فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف فلا يخلو أنْ يكون معتل اللام أو صحيحاً. فإن كان صحيحها فلايخلو أن يكون

على وزن فِعِل أو فَعِل أو غير ذلك من الأوزان.
فإن كان على ذلك من الأوزان نسبت إليه على لفظه فتقوا في النسب إلى زيد: زَيديّ، وإلى مثل فُعْل فُعِليّ، فتلحق ياء النسب وتكسر مل قبلها.
فإن كان على وزن فعل مثل إبل نقلته إلى فِعَل ونسبت إليه فتقول في النسب إلى إبِل: إبَليّ. وسبب ذلك أنّك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع ثلاث كسرات وياءي النسب فيتوالى الثقل إلاّ أن يكون كسرة الفاء إشباعاً لكسرة العين نحو صِعِق، فإنّه في الأصل صَعِق فأتبعت حركة الفاء حركة العين
فكسرت، فإنّك إذا نسبت إلى مثل هذا حوَّلت كسرة العين فتحة كما فعلت في إبِل وكنت في الفاء بالخيار، إنْ شئت رددتها إلى أصلها لزوال حركة العين الذي أتبعتها حركة الفاء، وإنْ شئت أبقيتها على الكسرة، لأنَّ فتح العين عارض فتقول: صَعَقيّ وصِعَقيّ.

فإن كان على وزن فَعِل فإنّك تنقله إلى فَعَل فتقول في مثل نَمِر: نَمَرِيّ، وسبب ذلك ما تقدم.

فإنْ كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون بالياء أو بالواو أو بالألف.
فإن كان معتلاً بالألف قلبتها واواً أبداً فتقول في النسب إلى رَحىَ: رَحَوِيّ، وإلى قُب: قُبَوِيّ.
فإن كان معتلاً بالواو نسبت إليه على لفظه فتقول في غزو: غَزْوِيّ، وفي غَدٍ: غَدْوِيّ.
فإن كان معتلاً بالياء فلا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكناً أو غير ساكن. فإنْ كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة. فإن كانت مشددة نسبت إليه على لفطه فتقول في النسب إلى حَيّ: حَيِّيّ، ولم تستثقل اجتماع هذه الياءات لكونها جرت مجرى الصحيح لظهور الإِعراب.
ومنهم من يستثقل اجتماع هذه الياءات فيحرك العين بالفتح فتتحرك الياء وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفاً فتصير من باب رَحى، وقد شذّوا في النسب إلى طَيّىء فقالوا: طائي، وسنذكره في بابه.
وإن كانت مخفّفة فلا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنيث أو لا تكون، فإن لم يكن نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى ظَبي: ظَبييّ، وإن كانت فيه تاء التأنيث فسيبويه يحذف تاء التأنيث

وينسب الياء على لفظه، ويونس يحذف تاء التأنيث أيضاً إلاّ أنّه ينسب إلى مثل فَعْلَة أو فُعْلَة أو فِعلة كما ينسب إليها مكسورة العين فيقول في النسب إلى ظَبْيَة: ظَبَوِيّ، وإلى دُمْيَة: دُمَويّ، وإلى زِنْيَة: زنويّ.
فَإن كان الاسم على أربعة أحرف فلا يخلو أن يكون على وزن فَعِيلة أو فَعُولة أو فُعَيْلة أو فُعَيْل أو غير ذلك من الأوزان.
فإن كان على وزن فَعِيلة حذفت منه الياء التأنيث فتقول في النسب إلى جَذِيمَة: جَذَمِيّ، وفي حَنِيفَة: حَنَفيّ، وفي قُرَيضَة: قَرَضيّ، إلاّ ما شذ قالوا في سَليقة: سَلِيقيّ، وعَميرة كليب: عَمِيريّ، وسَلِيمَة: سَلِيميّ، وفي عُبَيْدَة: عُبَيْدِيّ، وفي جَذِيْمَة: جَذِيميّ. ما لم يكن معتل العين أو مضاعفها فإنّك لا تحذف إلاّ تاء التأنيث وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى شَدِيدَة: شَدِيديّ هروباً من اجتماع المثلين.
وكذلك إذا كان معتل اللام تقول في النسب إلى طويلة: طَوِيليّ. وسبب ذلك أنّك لو حذفت الياء لقلت: طِوليّ، فتتحرك الواو وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفاً فيجيء: طَاليّ فيكثر التغيير. ولو لم تحذفها لثقل الاسم.

فإن كان على وزن فُعَيلة مثل حُذَيفة فإنَّك تنسب إليه بحذف الياء والتاء فتقول: حُذَفِيّ، وشذ من ذلك خُرَيْبة فقالوا: حُرَيْبيّ.

وإن كان على وزن فَعولةَ فإنك تحذف الواو وتاء التأنيث وتنقله إلى فعل فتقول في حَمُولة. حَمَلِيّ، وفي ركُوبة: رَكَبِيّ، وعلى ذلك قولهم في شَنوءة: شَنَئِيّ.
وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو فيقول في حُمولة: حَمُولي، واستدل بأن قال: ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء كما لم تجر الضمة مجرى الكسرة فلم تنقل فَعُل إلى فَعِل في النسب. وهذا الذي قال باطل، لأن الواو أثقل من الضمة، وأيضاً فإنَّه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها، ألا ترى أنَّ فَعِيلاً لا تحذف ياؤه في النسب بخلاف فَعِيلَة وأما قوله: لم يسمع إلاّ في شنوءة فهو أيضاً جميع ما جاء، فإنَّما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى فَعولَة بإثبات الواو إلاّ في شنوءة.
فإن كان على وزن فَعِيل أو فُعَيل أو فَعول فإنَّك تلحقه ياء النسب وتنسب إليه على لفظه ولا تحذف الياء فتقول

في النسب إلى تميم: تميميّ، وإلى كُلَيب: كُلَيبيّ، وإلى سدوس: سَدوسيّ، إلاّ ما شَذَّ. وسنذكر الشواذ كلها بعد الفراغ من المقيس إن شاء الله تعالى.
فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يخلو أن يكون في آخره ألف أو لا يكون، فإن كان في آخره ألف فلا يخلو أن تتوالى الحركات أو لا تتوالى، فإن توالت فإنّك إذا نسبت إليه حذفت الألف وقلت في جمزى: جَمزيّ.
فإن لم تتوال الحركات فلا يخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل مثل ملهى فإنّك إذا نسبت إليه قلبت ألفه واواً فتقول: مَلهَوِيّ، وقد يجوز حذف الألف وذلك قليل فتقول: مَلهِيّ.
فإن كانت ملحقة مثل مِعزَى وذِفرَى وأرطى عند من قال: أَديمٌ مأروطٌ فإنك تقلبها واواً فتقول في النسب إلى مِعزَى: مِعزَويّ وذِفرَويّ، وحذفها أجود من حذفها في المتقلب عن أصل.
فإن كانت للتأنيث مثل حُبلَى فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أوجه: أن تحذفها وأن تقلبها واواً فتقول في حُبلَى: (حُبليّ): حُبلَويّ، ويجوز أن تزيد ألفاً قبل الواو فتقول: حُبلاويّ. والأفصح حذفها.

فإن لم يكن في آخره ألف فلا يخلو أن يكون في آخره همزة أو ياء أو واو بعد ألف زائدة أو لا يكون. فإن كان في آخره همزة فلا يخلو أن تكون أصلاً أو بدلاً من أصل. فإن كانت أصلاً جاز فيها وجهان: الإثبات نحو حِربائي وقُبائي، والقلب قليلاً.
فإن كانت بدلاً من أصل فوجهان: القلبُ والإثبات نحو كسائي ورِدائي.
فإن كان في آخره ياء جاز أن تقلب الياء همزة. فإذا قلبتها فإن شئت أبقيتها على لفظها وإن شئت قلبت الهمزة واواً نحو سقائي في سِقاية.

فإن كان في آخره واو بقيت على حالها لأنَّ العرب قد تقلب الهمزة واواً. فإذا وجدت لم يجز فيها إلاّ الإثبات نحو شقاويّ، في شقَاوة.
فإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أَن يكون قبل آخره كسرة أو لا يكون. فإن كان قبل آخره كسرة كان لك فيها وجهان: النسب على اللفظ وقلب الكسرة فتحة فتقول في تَغلِب: تَغلِبيّ وتَغلبِيّ.
فإن كان ما بعد الكسرة ياء فإنْ لم تقلب الكسرة حذفت الياء وإن قلبت الكسرة فتحة قلبت الياء ألفاً وقلبتها

واواً فتقول في النسب إلى قاضٍ: قاضِيّ، وقاضَوِيّ، وعلى الأول قوله:
كأسُ عزيزٍ من الأعناب عتَّقها
لبعضِ أربابِها حانِيَّةٌ حومُ
وعلى الثاني قول الآخر:
فكيف لنا بالشُربِ إن لم يكن لنا
دوانِقُ عندَ الحانَوِيّ ولا نَقْدُ
وما بقي من الرباعي ينسب إليه على لفظه إلاّ أن يشذّ.
فإن كان الاسم خماسياً فصاعداً فلا يخلو من أن يكون في آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو ياء بعد كسرة أو قبل آخره ياء مشدَّدة أو لا يكون فيه شيء مما ذكرنا.
فإن كان في آخره ألف حذفتها، وكذلك إن كان في آخره ياء قبلها كسرة.
وتلحق ياء النسب وتكسر ما قبلها
فتقول في النسب إلى مُرامَى: مُرامِيّ.
وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة فلا يخلو أن تكون الهمزة للتأنيث أو أصلاً (أو بدلاً من أصل) أو بدلاً من زائدة ملحق بالأصل.
فإن كانت أصلاً أثبتها وألحقت ياء النسب، وإن شئت قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حراء: حِرائيّ وحِراويّ، وإن كانت للتأنيث قلبتها واواً فتقول

في النسب إل حَمراء: حَمراوِيّ، ليس إلاّ.
وإن كانت بدلاً من أصل أَو من زائد ملحق بالأصل جاز فيها وجهان: الإِثبات والقلب فتقول في النسب إلى كِساء: كِسائيّ وكساويّ، وفي النسب إلى عِلباء: عِلبائيّ وعِلباويّ، والإِثبات في كِساء أحسن، والقلب في عِلباويّ وبابه أحسن.
وإذا نسبت إلى ما في آخره ياء قبلها ألف زائدة جاز فيها قلب الياء همزة فتقول في النسب إلى دِرحايَة: دِرحائي، وإن شئت قلبت الهمزة واواً فقلت: دِرحاويّ.
وإِن كان ما قبل الآخر ياء مشدَّدة حذفت المتحرِّكة منهما فقلت في النَّسب إلى أَسَيِّد: أَسَيْديّ، إلاّ أن يكون بعد الياءين حرف مد ولين فإنَّك لا تحذف فتقول في النَّسب إلى مُهَيِّيم: مُهَيِّيمي، لأنَّك لو حذفت إحدى الياءين لو حذفت إحدى الياءين المشددتين لبقي بعد ذلك ياءان، فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما فيكثر الحذف.

فإن لم يكن فيه شيء من ذلك نسبت إليه على لفظه ولم تغير بأكثر من

لحاق ياءي النسب في آخره وكسر ما قبلها إلاّ ما شذَّ.
فصل في شواذ النسب هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع: نوع بابه أن يُغيّر فلم يُغَيّر. ونوع كان بابه ألاّ يُغيّر فغُيِّر، ونوع كان بابه أن يتغيّر من التغيير فتغيّر تغييراً آخر بخلاف تغيره المعهود.
فما تغيّر وبابه أَن لا يتغير قولهم في هُذَيل: هُذَليّ، وفي سُلَيْم، سُلَميّ، قال الشاعر:
إذا غُطيفُ السُلَمِيُّ فَراً
وفي فُقَيم: فُقَميّ، وفي قُريش: قُرَشيّ، وفي مُلَيْح خُزَاعة: مُلَحِيّ، وفي بَصْرَة: بصْرِيّ، وفي السّهلِ: سُهْلِيّ، وفي الدّهر: دُهْرِيّ، وفي بَحر: بَحراني، وفي الجُمّة: جُمّانِيّ، وفي الرقَبَة: رَقَباني، وفي اللحية: لِحيانيّ، وفي أُفُق: أُفَقِيّ، وفي خُراسان: خُرْسِيّ، وفي الحَمْضِ: حَمَضِيّ، وفي الخريف: خَرْفِيّ، وفي الربيع: رَبَعيّ، وفي الجَرْم: جَرمِيّ، وفي قفا: قَفِيّ، وفي الشأم: شآمٍ، وفي اليمن: يمانٍ، وفي تِهامةَ: تَهامٍ، وفي الرُوح: رُوحانيّ، وفي ثَقِيف: ثَقَفيّ.
وزعموا أنّه قد قيل في الرجل العظيم الأنف: أُنافِيّ، وفي النَّسب إلى أيّار:

أَيّارِيّ، وفي النَّسب إلى مَرْو: مَروزِيّ، وإلى الرّيّ: رازِيّ.
ومما ترك تغييره وبابه أَن يتغير قولهم في النسب إلى سَلِيقة: سَلِيقيّ، وقولهم في النسب إلى عَمِيرة كَلْبٍ: عَمِيريّ، وبابه عَمَرِيّ، وفي سَلِيمة: سَلِيميّ وبابه: سَلَميّ.
ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه في النسب إلى زَبينَة: زَبانيّ، وبابه: زَبَنِيّ، وفي النسب إلى طَيىء، طائيّ، وبابه: طَيْئيّ، وفي العالية: عُلويّ، وبابه: عاليّ وعالَوِيّ، وفي البادية: بَدَويّ، وبابه بادِيّ أَو بادَوِيّ، وفي بني عَبِيدَة: عُبَديّ، وبابه: عَبيديّ وفي جَذِيمَة: جَذِيميّ، وبابه: جَذَمِيّ، وفي بني الحُبلي من الأنصار: حُبَليّ، وبابه: حُبْليّ أَو حُبلَويّ أَو حُبلاوِيّ. وفي صنعاء وبَهراء ودَسْتَواء ورَوْحاء: صَنعاني وبَهرانِيّ ودَستَوانيّ ورَوحانيّ، والباب فيها أَن يقال: بَهراوِيّ ودَسْتَواوِيّ وصَنعاوِيّ، ورَوحاوِيّ.
وفي حَرُوراء وجَلُولاء: حَرُوريّ وجَلُوليّ، والباب فيها: حَرُوراويّ وجَلولاويّ، وفي أُمَيّة وطُهَيّة: أُمويّ وطُهَويّ وبابهما: أَمَيِيّ وأَمَوِيّ، وطُهَيّ أَو طُهَوِيّ. وفي عبد قيس وعبد شمس وعبد الدار: عَبقَسيّ وعَبشَميّ وعَبدَرِيّ.

وفي المركّب نحو: دراب جرد وحضرموت: دراوردي وحضرمَيّ، والباب أن تنسب إلى الأول منهما فتقول: حَضْرِيّ ودَرابيّ أو ملحقهما الأول والثاَني وذلك قليل.

بـــاب ألف القطع وألف الوصل

إنّما سمِى الهمزة ألفاً لأنَّ صورتها صورة أَلف. وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتحذف إذا وصلتَ ما قبلها بما بعدها، وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداء ووصلاً.
وإنّما سميت همزة وصل لأنّها هي التي يتوصل بها إلى النطق بالساكن لمّا تعذّر النطق به، وهذه الهمزة اجتُلِبَتْ ساكنة ثم كسرت لالتقائها مع الساكن بعدها فحرَّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولا يعدل عن الكسر إلى ضمّ أو فتح إلاّ بموجب، على ما يُبَيّن بعدُ إن شاء الله تعالى.
ولكون همزة الوصل وَصلَةً إلى النطق بالساكن لا توجد همزة الوصل إلاّ وبعدها ساكن لفظاً أو نية.

فمثال كون ما بعدها ساكناً في النيّة وإنْ كان متحركاً في اللفظ: الآخرة، إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها. ومن العرب من يعتدُّ بالعارض فيحذف الهمزة فيقول: لَحْمَر جاءَني، وذلك قليل.

وغرضه في هذا الباب الفصل بين همزة القطع وهمزة الوصل، وذلك بأن تحصر همزات الوصل، وما عداها فهمزته همزة قطع، فتقول: همزة الوصل لا يخلو أن تدخل على اسم أو فعل أو حرف، أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلاً إلا لام التعريف خاصة. وأمّا الفعل فلا يخلو أن يكون ماضياً أو أمراً بغير لام أو في أوله إحدى الزوائد الأربع.

فإن كان ماضياً لم تدخله همزة وصل إلاّ في أمثلة محصورة وهي انفَعَلَ واستفعَلَ وافتَعَلَ وافعَلَّ وافعالَّ وافعلَلَ وافعَوعَل وافعوَّل وافعَنْلَى وتفعلّل وتَفَيْعَلَ وتَفاعَلَ، إذا أدغمت التاء فيما بعدها.

وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لم يدخل في أوله همزة وصل أصلاً.

وإن كان أمراً بغير لام لم تكن الهمزة التي في أوله همزة وصل إلاّ أن يكون

من فعل ثلاثي أَو من مثال من الأمثلة التي في أولها همزات الوصل.
وأَمَّا الاسم فلا يوجد في أوله همزة وصل إلا أسماء معلومة وهي ابن وامرؤ وتثنيتهما وتأنيثهما واسم واست وتثنيتهما وابنم واثنان واثنتان وأَيمُنُ اللّه في القسم، وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أولها همزة وصل، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.
ولا خلاف في شيء مما ذكرنا إلاّ في أَيمُن، وقد تقدَّم في باب القسم، وفي الهمزة الداخلة على لام التعريف فإنَّ الخليل يذهب إلى أنّها همزة قطع وأنَّ الهمزة واللام حرف واحد للتعريف بمنزلة «قد» إلا أنها حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال.

وذلك دعوى لا دليل عليها، بل القياس إذا حذفت للوصل أنّها همزة وصل ولا يعدل عن الظاهر إِلاّ بدليل.
وهمزة الوصل مكسورة في كل موضع على أصلها كما تقدم إلاّ في موضع يعدل فيه عن الكسر إلى الفتح أو الضم لموجب.

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلباً للتخفيف. كما قالوا: مِنَ الرجُلِ، ففتحوا النون من «مِنْ» طلباً للتخفيف، وفي أيمُن لشبهها بالحرف في أنها لا تنصرف.h
ولا تضم إلاّ في الأفعال، وذلك في كل فعل يكون الثالث منه مضموماً ضمة لازمة لفظاً أو نية نحو أُقتُل وأُخرُج وأُستُفعِلَ وشبه ذلك.
وقولنا: ضمته لازمة، تحرز من مثل ارمُوا فإنَّ ضمته عارضة من أجل واو الجمع فلذلك لم تضم همزة الوصل فيه.
وقولنا: أو نيَّة، يعني في مثل أغزِى، فإنَّ همزة الوصل منه مضمومة لأنَّ هذه الكسرة إنّما هي من أجل الياء لأن أصله: اغزُوِيّ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت، والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء.
وإنّما ضُمّت الهمزة إذا كان الثالث مضموماً لئلا يُخرَج من كسرٍ إلى ضَمّ ليس بينهما إلاّ حاجز غير حصين وهو الساكن.
وما بقي من همزات الوصل مكسورة.

بـــــاب المعرب والمبني

المعرب هو ما يغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديراً، والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة. والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. فأمَّا الحرف فمبني، وأما الفعل فينقسم ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر بغير لام.
أمَّا الماضي فمبني على الفتح وأمَّا المضارع فمعرب لشبهه بالاسم.
وشبهه بالاسم من أربع جهات وذلك أنّه وقع موقعه تقول: زيدٌ يقومُ، كما تقول: زيدٌ قائمٌ. وأنه مبهم مثله، تقول: يقومُ فيحتمل الزمانين كما وبدخول لام الابتداء عليه، تقول: إنَّ زيداً ليقومُ، فيختص بالحال كما تقول: إنَّ زيداً لقائمٌ، فيتخصص أيضاً بالحال.
وأمَّا الأمر بغير لام ففيه خلاف فمذهب أهل البصرة أنه مبني، ومذهب أهل الكوفة أنه معرب. احتج أهل البصرة على أنه ليس بمعرب بأدلة منها أن قالوا: إنَّ الفعل ليس أصله الإِعراب وإنّما أصله البناء على مايبّين بعدُ إن شاء الله تعالى، وإنّما أُعرِبَ منه ما أُعرِبَ لشبهه بالاسم وهذا لم يشبهه،

فلذلك لم يعرب. ومنها أن قالوا: لو كان معرباً لكان له جازم، والجازم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً، وليس في اللفظ جازم فلم يبق إلاّ أن يكون مضمراً، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة نحو قوله:

محمدُ تفدِ نَفسَك كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفتَ من أمرٍ تَبالا

وإنَّما لم يجز إضمارِ الجازم وإبقاء عمله لأنَّ عوامل الجزم أضعف من عوامل الجرِّ وعوامل الجرِّ لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها، فالأحرى أنْ لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه.

واستدل أهل الكوفة على أنه معرب بأن قالوا: إن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة، ولم يوجد الحذف من علامات البناء، والعرب تقول: أغزُ وارمِ واخشَ، فتحذف آخره فدلَّ ذلك على أنّه معرب وليس بمبني.

وهذا لا حجة فيه، لأنَّ المبني إذا أشبه المعرب عومل معاملته في غير موضع. دليل ذلك النداء، تقول: يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ، فتنعته على اللفظ والموضع، والمبني لا ينعت إلاّ على الموضع لكنه لما أشبه المعرب عومل معاملته

فكذلك: اغزُ، إنّما حذف آخره لأنّه أشبه

لِتَغزُ، في معناه وحروفه فلذلك عومل معاملته فحذف آخره، فثبت أنّه مبني. وأما الاسم فمعرب إلاّ ما أشبه الحرف كالمضمرات والموصولات فإنّها أشبهت الحروف في الافتقار. أو تضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنَّ الأسماء الشرطية تضمنت معنى إنْ الشرطية وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام. أو وقع موقع المبني كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب وهي مبنية، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبني. أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنَّث على وزن فَعالِ. أو إضيف إلى مبني نحو:

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِبا .....

ونحو قوله:

لم يَمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ
حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

أو خرج على نظائره كأي من الموصولات فإنَّها فارقت سائر الموصولات في أنَّها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز

حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: جاءني أيّهم قائم، ولا يجوز في غير أيّ إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ: {تَمَامًا عَلَى الّذِى أَحْسَنَ} (الأنعام: 154). وزعم الفارسي أنَّه لا يجوز أن يبنى الاسم إلاّ لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه، فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني. لأنَّ الأسماء ليس أصلها البناء فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها. ولا يجوز عنده أيضاً أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبني لأنَّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنّما ينبغي أن تمنع الصرف لا أن تُبنى. واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنَّه وقع موقع ضمير الخطاب والغالب عليه الحرفية (فكأنه مبني لوقوعه موقع الحرف. والدليل على أنَّ الغالب) الحرفية أنَّه إذا كان فيه معنى الحرف، وقد يتجرد لمعنى الحرفية، ألا ترى أنَّك تقول: ضربتَ فتكون التاء اسماً وتعطي الخطاب، وقد تتجرد للخطاب في نحو أنتَ فتكون حرفاً.

وأمَّا أسماء الأفعال نحو دَراكِ، فبنيت لتضمنها معنى لام الأمر ألا ترى أنَّ دَراكِ في معنى لِتُدرِكْ.

وأمَّا شتّان ووشكانَ وسُرعانَ فبنيت وإن لم تتضّمن لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلاّ قليلاً فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر.
وأمَّا أي فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس فلا تكون عنده مبنية. وأمَّا حَذامِ ويَسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرَبعيَ من أنَّه مبني لتضمنه معنى علامة التأنيث، لأنَّ حَذامِ معدول عن حاذِمَة ويَسارِ معدول عن ميسَرَةَ. وهذا المذهب بدليل الاسم لإضافته ءلى مبنيّ وإن لم يشبه الحرف ولا تضمّن معناه، وقد تقدّم. فالصحيح ما قدمناه.
واختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب هل هو أصل في الأسماء والأفعال أو أصل في أحدهما فرع في الآخر.
فزعم أهل البصرة على أنَّ الإعراب أصل في الأسماء بأنَّه قد افتقر إليه فيها بدليل أنَّك إذا قلت: ضربَ زيدٌ عمراً، فلولا الإعراب لالتبس الفاعل بالمفعول، وكذلك إذا قلت: ما أحسنَ زيد، لولا الإعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت أو استفهمت، والفعل ليس كذلك، فلما كان هذا في بعض الأسماء

حمل سائرها عليها. وأما الفعل فلم يفتقر إليه.

واستدل أهل الكوفة على أنَّ الإِعراب أصل فيهما بنحو ما استدلَّ به أهل البصرة على أنَّه أصل في الأسماء من أنَّه قد افتقر إليه في الأفعال، ألا ترى أنَّك إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ، وحذفت الإِعراب لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن أحدهما وأبحت الآخر.
وكذلك أيضاً قالوا: إذا قلت: لِتَضرب زيداً، وتسقط الإِعراب لم تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر، وكذلك إذا قلت: لا تضرب زيداً، وتسقط الإِعراب لم تدر هل «لا» للنهي أو للنفي.
وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لا حجة فيه.
أما استدلالهم بلا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو سقط الإِعراب لظهر الناصب وهو أن والجازم وهو لام الأمر، لأن النصب في الثاني بإضمار أن، والجزم على العطف، والرفع على القطع، فكانت هذه المعاني لا تلتبس.
وكذلك أيضاً استدلالهم بلتضرب زيداً، لا حجَّة فيه لأنَّ الأمر لا يقع إلاّ صدراً ولام

كي لا تقع إلاّ بعد تقدّم كلام، تقول: جئتُ لتضرب. وكذلك أيضاً استدلالهم بلا تضرب زيداً، لأنَّا لو حذفنا الإعراب لم يلتبس، لأنَّ للنفي حروفاً أُخَر غير «لا» مثل لن ولم وما، فكنّا نأتي بواحدٍ من هذه الحروف.
والدليل أيضاً على أنَّ الإعراب فرع في الأفعال أصلٌ في الأسماء أنها كلها معربة إلاّ ما أشبه المبني على ما تبيَّن قبل هذا، والأفعال كلّها مبنية إلاّ ما أشبه المعرب فدلّ ذلك على أنَّها مبنية في الأصل إذ لو كان أصلها الإعراب لكان الماضي معرباً فدل هذا على بطلان مذهبهم.
وأصل البناء السكون، وذلك أنَّ الإعراب ضد البناء، والإعراب بابه أن يكون بالحركات فيكون البناء بضده الذي هو السكون، فعلى هذا فما وجد من الأفعال والحروف مبنياً على السكون فلا سؤال فيه لأنَّ أصلهما البناء وأصل البناء السكون.
وما وجد مبنياً على الحركة ففيه سؤالان: لِمَ بُني على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟
وما وجد من الأسماء مبنياً على السكون ففيه سؤال واحد، لِمَ بُنِي؟ لأن أصله الإعراب كما تقدم.

وما بني منها على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِي؟ ولِمَ بُنِي على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها؟ فأَمَّا سبب البناء في الأسماء فقد تقدم. وأما ما بُني منها على حركة فما كان من المبني قد كان متمكناً في موضع ثم طرأ عليه البناء نحو المناديات والاسم المبني في باب لا، وما أشبه المعرب من المبني نحو «عُل» لأنَّه ضارع من علُ النكرة لأنَّه بمعناه، إلاّ أنَّ ذلك معرفة وهذا نكرة، وما تعذَّر بناؤه على السكون لكونه على حرف واحد نحو واو العطف أو لالتقاء الساكنين نحو أمسِ، وما عدا ذلك فمبني على السكون.

والحركة التي تكون في المبني لا يخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا، فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنَّها لا توهم للإعراب، ألا ترى أنَّ الكسرة لا تكون إعراباً ألاّ مع التنوين أو ما عاقَبهُ من الإضافة والألف واللام، وأيضاً فإنَّ الكسرة نظير السكون كما أنَّ الخفض نظير الجزم، فلما اضطررنا إلى الحركة حركناه بما يناسبه، وما حُرِّك بغير ذلك

مما ذكرنا فينبغي أن تكون حركته فتح لأنَّها أخف الحركات. ولا يعدل عن الكسرة في حركة التقاء الساكنين ولا عن الفتح فيما عدا ذلك إلاّ لموجب، والموجب الإِتباع نحو مُنذُ، أو طلب التخفيف نحو أينَ أو مناسبة العمل نحو لِزيدٍ ويزيدٍ. أو لمناسبة المعنى نحو: {اشْتَرَوُاْ الضَّلَـلَةَ} (البقرة: 16). فإنَّ الضمة من الواو والواو من علامات الجمع.

أو لكون الحركة لم تكن له في حال الإِعراب نحو قبلُ وبعدُ فإنَّهما إذا أعرباً في الإِضافة لم يكونا إلاّ منصوبين أو مخفوضين نحو قبلَكَ ومن قبلِكَ. أو بحركة الأصل نحو مذُ اليومِ، لأنَّه مخفف من مُنذُ. أو بحركة ما أشبهه نحو: لو استَطعنا، فإنَّ واو لو مشبهة بواو سيروا، ولذلك حركت بالضم نحو: يا زيدُ، فإنَّه حرك بحركة «قبلُ» لأنَّه أشبهه في أنَّه معرب في حال الإِضافة مبني في حال الإِفراد.

والفعل لا يخلو من أن يكون أمراً أو مضارعاً أو ماضياً. فالأمر لا سؤال فيه لأنّه مبني على السكون إلاّ أن يكون مضاعفاً فإنّه يحرَّك لالتقاء الساكنين بالفتح والضم والكسر. فالفتح طلبٌ للتخفيف وقد يكون إتباعاً نحو عَضَّ.

والكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد يكون إتباعاً نحو قرَّ وإتباعاً نحو: مُدَّ.
وأما الماضي مبني على الفتح، فأمَّا بناؤه فلا سؤال فيه وأمَّا بناؤه على حركة ففيه سؤالان، إذا أصل البناء أن يكون على السكون.
والجواب: إنَّ الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه، تقول: مررتُ برجلٍ قامَ، كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ، وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعه موقعه، تقول: إن قامَ قمتُ، كما تقول: إن يقُمْ أقُمْ، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر فبني على حركة لذلك وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف. فإن شئت قلت: إنَّ الحركات ثلاث: فتح وضم وكسر. والكسر متعذّر لأنّه نظير الخفض، فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل فكذلك نظيره، والضم متعذّر لأنَّ من العرب من يقول في الجمع: الزيدونَ قامُ، وعلى ذلك قوله:

فلو أنَّ الأطبا كانُ حولي
وكانَ مع الأطباءِ الأُساةُ
وقول الآخر:

لو أَنَّ قومِيَ حينَ أدعوهم حَمَلْ
على الجبال الصُمِّ لارَفضَّ الجَبَلْ
وقول آخر:
جزيتُ ابنَ أوفَى بالمدينة قرضَهُ
وقلتُ لشُفّاعِ المَدينةِ أوجفْ
يريدُ: أوجفوا، فسكن الموقف، فلما تعذر الضم لم يبق إلاّ الفتح. وزعم الفراء أنَّه حرك بالفتح حملاً على التثنية. وذلك فاسد، لأنَّ فيه حمل المفرد وهو أصل على التثنية وهي فرع.
وأمَّا الحرف والاسم فيجريان على القانون الذي ذكرنا.
ثم نرجع إلى تتبع الألفاظ المبنية التي ذكرها أبو القاسم في هذا الباب. قوله: فالمبني منها على الضم حيثُ وقبلُ وبعدُ وقطّ وأولُ والمنادى المفرد في الأسماء الأعلام نحو: يا زيدُ».
هذا الفصل فيه ثلاث سؤالات: لِمَ بنيت؟ ولِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ خصت بالحركة من غيرها؟
فالجواب عن السؤال الأول أن تقول: أما حيثُ إذا كانت شرطاً فهي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط، وإنْ كانت ظرفاً فإنها تبنى لشبهها بالحرف في افتقارها، إذ لا تستعمل إلاّ مضافة، أو في إبهامها كما أَنَّ الحرف مبهم. وأمَّا

قبلُ وبعدُ وأول فبنيت لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها لأنَّها قطعت عن الإِضافة، والمضاف مراد فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف المحذوف.
وأمَّا قطُّ فإنَّها تكون بمعنى كافيك نحو: قَطّكَ درهمان كأنك قلت: كافيك درهمان، وتكون ظرفاً نحو قولك: ما رأيته قَطُّ، أي فيما انقطع من عمري. فإذا كانت بمعنى كافيك فبنيت لتضمنها معنى الحرف وهو لام الأمر، ألا ترى أنّك إذا قلت: قطكَ دِرهمان، فإنَّه في معنى ليكفِكِ درهمانِ، وإذا كانت ظرفاً فتبنى لشبهها بالحرف في إبهامها لأنّها تقع على كل ما تقدم من الزمان، كما أنَّ من إذا أردتَ التبعيض أتيت بها في كل متبعض.
وأمَّا المنادى المفرد فيبنى لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو مبني فبني لوقوعه موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى.
والجواب عن الثاني أن تقول: أمَّا حيثُ فبنيت في الأصل على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين. وأمَّا قبلُ وبعدُ وأوَّلُ والمنادى المفرد فبنيت على

حركة لأن لها أصلاً في التمكن والبناء حادث عليها.
وكذلك قَطُّ لأنّها منقولة من القط وهو القطع إلى الظرف، ألا ترى أنّك إذا قلت: ما رأيته قَطُّ فمعناه فيما انقطع من عمري.

والجواب عن الثالث أن تقول: أمَّا حيثُ ففيها ثلاث لغات: الضمّ والفتح والكسر. أمّا الضمّ فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ، لأنّها مضافة إلى الجملة والإِضافة في الحقيقة إنّما هي إلى المفرد، فكأنّها مقطوعة عن الإِضافة.
وأما الفتح فطلباً للتخفيف أو إتباع.
وأمَّا الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.
وأمَّا قبلُ وبعدُ وأول فحركت بحركة لم تكن لها في حال الإِعراب وهي الضمة، ألا ترى أنك تقول: قَبَلكَ وبعدَكَ ومن قِبلِكَ ومن بعدِكَ، ولا يجوز الرفع.
وأمَّا قطُّ إذا كانت ظرفاً فحركت بالضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ، ووجه الشبه أنها تدلّ على ما تقدَّم من الزمان كقبل.
والمنادى المفرد بني على الضم لشبهه بقبلُ وبعدُ في أنّه لا يبنى إلا في حال

الإِفراد ويُعرب في حال الإِضافة كقبلُ وبعدُ.
وقوله: والمبني على الكسر من الأسماء أمسِ وهؤلاءِ وحَذامِ ونَزالِ وبابه، وقوله للأمة في النداء: يا لكَاعِ، وبابه...».
في هذا الفصل أيضاً ثلاث سؤالات: لِمَ بُنيت؟ ولِم بُنيت على حركة؟ ولِمَ خصت بتلك الحركة من غيرها؟
فالجواب أنْ تقول: أَمَّا أمس فبنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الألف واللام، لأنّه معرفة بغير ألف ولام ولا إضافة.
والدليل على أنه معرفة وقوعه على اليوم الذي يليه يومك.
وأَمَّا هؤلاءِ فمبني لشبهه بالحرف في الافتقار إلى المشار أو في الإِبهام لأَنَّ لهؤلاءِ إشارة إلى كل مشار إليه من الجموع.
وأَمَّاحذامِ وبابه فقد تقدَّم الخلاف فيه في باب فَعالِ وكذلك نَزالِ.
وأَمَّا جيرِ فمبني لشبهه بالحرف في قلة تصرفه، لأَنَّه لم يستعمل إلاّ في القسم خاصة.
وأَمَّا غدارِ فمبنيّ لوقوعه موقع المبني مثل المنادى المفرد. والجواب عَن الثاني أن تقول: أما أمس فمبني على

الأصل وهو السكون ثم حرك بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وكذلك هؤلاء وحذام وقطام وبابه وجير ونزال.
فإن قيل: ولأي شيء لم تحرك جير بالفتح طلباً للتخفيف؟
فالجواب: إنَّ ما جاء على أصله لا ينبغي أن يسأل عنه. وأيضاً فإنَّه لم يكثر استعماله ككيفَ وأينَ، فذلك لم تكن الداعية إلى تخفيفه كالداعية إلى تخفيفهما.
وأمَّا يا غَدارِ فمبني على حركة تشبيهاً له بالمنادى الذي استعمل في غير النداء، وكانت الحركة فيه كسرة لأنه أبداً ـــ أعني فَعالِ ـــ لا يقع إلاَّ على مؤنث، والكسر من علامات التأنيث.

وقوله: والمبنيُّ منها على الفتح أَينَ وكيفَ وحيثُ.
ففيها ثلاث سؤالات: لِمَ بنيت؟ ولِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ خُصّت بالحركة من غيرها؟
فالجواب عن الأول أن تقول: إنَّ أَينَ وكيفَ وأيّانَ، إذا كانت شرطاً فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط.

وإذا كانت استفهاماً فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام.
وأمَّا حيثُ فقد تقدم الكلام في الموجب لبنائها ولم بنيت على حركة ولم خصت بالحركة من غيرها فيما تقدم.
والجواب عن الثاني أن تقول: إنّما بني أين وكيف وأيان على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إما طلباً للتخفيف وإما إتباعاً للحركة الأولى منها.
وأمَّا ثمّ ففيها سؤالان: لِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة (لأنها حرف فالبناء أصل)؟.
فالجواب عن الأول أنها بنيت على أصل البناء وهو السكون، وإنّما حركت لالتقاء الساكنين.
والجواب عن الثاني كون الحركة فتحة طلباً للتخفيف.
قوله: والمبنيُّ منها على الوقف مَنْ وكَمْ وقَطْ وإذْ...
هذا الفصل فيه سؤال واحد وهو: لِمَ بنيت هذه الأسماء؟
والجواب عن ذلك أن تقول: أما مَنْ فإذا كانت شرطاً فلتضمنها معنى الشرط وإذا كانت موصولة فلشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها. وكذلك إذا

كانت موصوفة لأنَّ الصفة لازمة لها فأشبهت الصلة.
وأمَّا كم فإنَّها إذا كانت استفهامية فلتضمنها معنى حرف الاستفهام. وإذا كانت خبرية فلشبهها برُبَّ في أنَّها للمباهاة والافتخار، كما أنَّ كم كذلك، ولمناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك.
وأمَّا قَطُّ فقد تقدَّم الكلام عليها. وأما «إذْ» فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار، ألا ترى أنها مفتقرة لما يضاف إليه، وأيضاً فإنّها متوغلّة في الإبهام لأنّها تدل على كل ما تقدم من الزمان. وما بقي من الباب فقد تقدَّم التنبيه عليه.

بـــاب المخاطبة

غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الإشارة بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكر والتذكير والتأنيث. وقد بيّن ذلك في باب النعت فلا يحتاج إليه، وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء الإشارة بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو الكاف. وحكمه في ذلك

حكم الكاف التي هي ضمير، وقد تقدَّم تبيين الضمائر كلها فلا يحتاج أيضاً إلى إعادة شيء منها.
وسمّي هذا الباب باب المخاطبة ليذكر أحكام حرف الخطاب فيه، وأسماء الإِشارة وهي لا تستعمل إلاّ للحضور.
وحكم هذا الباب أن يجعل اسم الإِشارة على حسب المسؤول عنه من إفراد وتثنية أو جمع أو تذكير أو تأنيث، وحرف الخطاب على حسب المسؤول.
فتكون المسائل في هذا الباب ستة وثلاثين مسألة.
وذلك أنَّ المسؤول عنه إمّا مثّنى أو مفرد أو مجموع، وكلٌّ واحد من هذه الثلاثة إمّا مذكّر وإما مؤنث. فالمسؤول عنه ستة أنواع.
والمسؤول على ذلك الحد ينقسم ستة أقسام. وستة مضروبة في ستة مبلغها ستة وثلاثون.
بيان ذلك أنّك لا تخلو أنْ تسأل مفرداً عن مفرد، أو مثنّى عن مثنّى، أو جمعاً عن جمعٍ، أو مفرداً عن مثنّى أو مجموعٍ، أو مثنّى عن مفرد أو مجموع (أو معاً عن مفرد أو مجموع) أو جمعاً عن مفرد أو مُثّنى.
فإذا سألت المفرد تصور في ذلك أربعة مسائل: أن تسأل مذكّراً عن مذكر، أو

مؤنثة عن مؤنثة، أو مذكراً عن مؤنثة، أو مؤنثة عن مذكر. ومثال ذلك في سؤال الاثنين عن الاثنين والجماعة عن الجماعة فيكون اثنتي عشرة مسألة.٧ وفي سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ثمانية مسائل. أو تسأل مذكراً عن مذكَرَيْنِ أو مذكرِينَ أو مؤَنّثتَيْنِ أو مؤَنّثاتٍ.
فإن كانَ المسؤولُ المفرد مؤنثاً كان لك فيه أربعة أوجه.
فهذه ثمانية مسائل في سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة، وثمانية في سؤال الاثنين عن المفرد والجماعة، ومثلها في سؤال الجماعة عن المفرد والاثنين فيكون مبلغها أربعة وعشرين، والاثنتي عشرة مسألة المتقدمة. فمبلغ جميع المسائل ستة وثلاثون.
وإنما تبلغ هذه المسائب هذا المبلغ على أن تستعمل اسم الإِشارة أو حرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما.
فإن جعلت اسم الإِشارة على لغة من يجعلها في كل حالَ كما يكون الواحد المذكر وجعلت حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر، وعلى هذه اللغة ما روي من قوله:

لا وأبيكَ ابنةَ العامِريّ
.... البيت
بفتح الكاف، وعلى لغة من يفتح الكاف للمذكر وبكسرها للمؤنث ويفرد في جميع المسائل لم يبلغ هذا العدد بل كانت كلها على لفظ واحد أو على لفظين في لغة من يفتح الكاف للمذكّر ويكسرها للمؤنث.
فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المذكَّر قلت: كيف ذاكَ الرجلُ يا رجلُ؟ أو ذلِكَ أو ذانِكَ.
فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المؤنّث قلت: كيف تِلكَ المرأةُ يا امرأةُ؟ أو تيكَ أو تالِكَ.
فإن سألت مفردة مؤنثة عن مفرد مذكّر قلت: كيف ذاكِ الرجلُ يا امرأةُ؟ أو ذلِك أو ذانِكِ.
فإن سألتَ مفرداً مذكّراً عن (مفردةٍ مؤنّثةٍ قلت: كيفَ تِلكَ؟ أو تالِكَ أو تيكَ المرأةُ يا رجلُ.
فإن سألت مفرداً مذكّراً عن) مذكّرَيْنِ قلت: كيف ذانِكَ أو ذانِّكَ الرجلانِ يا رجلُ؟
فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثتينِ قلت: كيف تانِكَ أو تانّك المرأتانِ يا رجلُ؟

فإن سألت مفرداً مذكَّراً عن مؤنثات قلت: كيف أولاكَ وأولائكَ النسوةُ يا رجلُ؟
فإن سألتَ مفردة مؤنثة عن مذكَّرَيْنِ قلت: كيف ذانِكِ أو ذانّكِ أو ذانَيْكِ الرجلانِ يا امرأةُ؟
فإن سألتها عن مذكرِينَ قلت: كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ الرجالُ يا امرأةُ؟
فإن سألتها عن مؤنَثَتينِ قلت: كيف تانِكِ أو تانَيْكِ المرأتانِ يا امرأةُ؟ فإن سألتها عن مؤنثات قلت: كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ النسوةُ يا امرأةُ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مفرد قلت: كيف ذالكما الرجلُ يا رجُلانِ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مذكَّرَيْنِ قلت: كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما الرجلان يا رجلانِ؟
فإن سألت مذكَّرَينِ عن مذكرِينَ قلت: كيف أولئكما وأولالِكما الرجالُ يا رجلانِ؟
فإن سألت مذكَّرَينِ عن مؤنثةٍ قلت: كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مذكرِينَ قلت: كيف أولئكما وأولالَكما الرجالُ يا رجلانِ؟

وإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مؤنثة قلت:
كيف تانِكما أو تيكما أو تالِكما المرأةُ يا رجلانِ؟.
فإن سألت مذَكَّرَيْنِ عن مؤنثتين قلت:
كيف تانِكما أو تانّكما أو تالِكما المرأتان يا رجلانِ؟
فإن سألتَ مذكَرَيْنِ عن مؤنثات قلت:
كيف أولاكما أو أولئكما أوْ أولالكما النسوةُ يا رجلانِ؟.
فإن سألت مؤنَّثتين عن مؤنثة قلت:
كيف تلكُما أو تِيكُما أو تالِكما المرأة يا امرأتانِ؟

فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثتين قلت:
كيف تانِكما أو تالِكما أو تانَيْكما المرأتانِ يا امرأتانِ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثاتٍ قلت:
كيف أولاكما وأولئكما وأولالكما النسوةُ يا امرأتانِ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مذكر قلت:
كيف ذاكُما أو ذالِكما أو ذانِكما الرجلُ يا امرأتان؟
فإن سألت مؤنثتين عن مذكرين قلت:
كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما الرجلانِ يا امرأتانِ؟.

فإن سألت مؤنثتَيْنِ عن مذكرِينَ قلت: كيف أولاكما وأولئكما الرجالُ يا امرأتان؟.
فإن سألت جماعة مذكرِينَ عن مفرد مذكر قلت: كيف ذاكم أو ذالكم أو ذانكم الرجُل يا رجالُ؟
فإن سألتهم عن مذكرَيْنِ قلت: كيف ذانكم أو ذانّكم الرجلانِ يا رجالُ؟
فإن سألتهم عن مثلهم قلت: كيف أولئكم وأولاكم وأولالكم الرجالُ يا رجالُ؟
فإن سألتهم عن مفردة مؤنثة قلت: كيف تيكم أو تالكم أو تلكم المرأةُ يا رجالُ؟
فإن سألتهم عن مؤنثَتينِ قلت: كيف تانكم أو تالكم أو تلكم المرأتانِ يا رجالُ؟.
فإن سألتهم عن مؤنثات قلت: كيف أولاكم وأولالكم وأولئكم النسوةُ يا رجالُ؟
فإن سألت مؤنثاتٍ عن مفرد مذكر قلت: كيف ذاكنَّ أو ذالكنَّ أو ذنكنَّ الرجلُ يا نسوةُ؟
فإن سألتهنَّ عن مذكَرَيْنِ قلت: كيف ذانكنَّ أو ذالكنَّ أو ذانَيْكنَّ الرجلانِ يا نسوةُ؟

فإن سألتهن عن مذكرينَ قلت: كيف أولئكنَّ وأولالكنَّ وأولاكنَّ الرجالُ يا نسوةُ؟
فإن سألتهنَّ عن مفردة مؤنثة قلت: كيف تِيكنَّ أو تالكنَّ أو تِلكنَّ المرأةُ يا نسوةُ؟
فإن سألتهنَّ عن مؤنثتين قلت: كيف تانكنَّ أو تالكنَّ أو تانيكنَّ المرأتانِ يا نسوةُ؟
فإن سألتهنَّ عن مثلهن قلت: كيف أولائكن وأولاكنَّ وأولالكنَّ النسوةُ يا نساءُ؟

بـــاب الهجاء

قصده في هذا الباب أَن يبيّن حكم الألف التي من نفس الكلمة المتطرفة في الخط. لا يخلو أن تكون ثانية أو ثالثة أو أزيد. فإن كانت ثانية كتبتها بالألف على كل حال مثل ما ولا. وإن كانت ثالثة فلا يخلو أن تكون منقلبة عن واو أو عن ياء أو مجهولة الأصل. فإنْ كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً على لفظها مثل عصا، وإن كانت منقلبة عن ياء كتبت ياء مثل رَحَى. وإنْ كانت مجهولة الأصل فلا يخلو أن تمال:

أَو لا تمال. فإِن أَميلت كتبت ياء مثل بَلَى ومَتَى.
وسبب أَن كتبت ياء أَنَّ الإِمالة بابها أَن تكون من الألفات فيما هو منقلب عن الياء. فإِن لم تُمَل فلا يخلو أن يكون لها حالة ترجع فيها إلى الياء أَو لا تكون.
فإِن كانت لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ياء نحو: إلى وعلَى ولدَى،. لأنّك إذا أَضفتها إلى المضمر قلبتها ياء نحو: عليه ولديه وإليهِ. فلذلك كتبت ياء.
وإنْ لم تكن لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ألفاً على كل حال مثل ألا وأَما.
فإِن كانت قبل الألف ياء فإِنّكَ تكتبها أَبداً ألفاً مثل الحيا، هروباً من اجتماع المثلين في الخط كما يهربون من اجتماعهما في اللفظ.
فإِن كانت في أَزيد من ثلاثة أَحرف كتبت أَبداً ياء على كل حال نحو مَلهَى ومُصطَفَى، إلاَّ أَن يكون ما قبلها ياء فإنّك تكتبها ألفاً مثل يحيا واستحيا وأَعيا. إلاَّ يحيى فإِنّهم يكتبونه بالياء شذوذاً.
وزعم بعض النحويين أَن كل ما آخره ألف قبلها ياء يكتب ألفاً إلاّ اسم العلم، فرقاً بين اللفظ المكتوب به سمى به (وغير مسمى به).

وقد يجوز أَن تكتب كل ما تقدم بالألف وذلك قليل جداً.
وزعم الفارسي أَنَّه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إِلاَّ بالألف أَبداً. واحتج بأَن قال: وقد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء وعن واو في مثل قائم وبائع وكِساء ورداء، ولا تكتب أَبداً إِلاَّ صورتها ولا يفرق بين ما الهمزة فيه منقلبة عن ياء أَو واو. وهذا الذي احتج به لا حجة فيه لأن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحَى، يقولون: رحيَان، وكذلك رَمَى يقولون: رمَيْتُ، فلما كانت الألف قد تصير ياء في بعض المواضع جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع.
ومذهب الكوفة مثل مذهب أَهل البصرة إِلاَّ فيما هو على وزن فُعَل أَو فِعَل مثل هُدَى ورِضَى فإِنّهم يكتبونه أَبداً بالياء.

وزعم الكسائي أَنَّه سمع من العرب في حِمَى ورِضَى الوجهان، فيقولون: حِمَيان ورِضَيان وحِمَوان ورِضَوان. فمن ثناهما بالياء كتبهما بالياء ومن ثناهما بالواو كتبهما بالألف.

فإن كانت بعد هذه الألف تاء مثل قطاة وزكاة فإنَّك تكتبها ألفاً على كل حال، وكذلك إن اتصل بها ضمير نحو: رماهُ.
وتعتبر ما الألف فيه منقلبةً عن ياء أو واو في الأسماء بالتثنية وبأن تبني من الاسم فِعلاً على فَعَلَ وتردّه إلى نفسك فيكون بالياء وبأن تكون العين منه ياء أو واواً فتعلم أبداً أنَّ الألف منقلبة عن ياء.
ومن الفعل فيما كان منه على وزن فَعَلَ بمضارعه، ويرّد الفعل إلى نفسك.
وبمجيء المصدر على فَعْلَ أو فَعْلَة.
وما كان على غير وزن فَعْلَة فتعتبره بمجيء المصدر على فِعلَة أو فُعلَة.
والاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة لا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً.
فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون منصرفاً أو غير منصرف، فإن كان منصرفاً فلا يخلو أن يكون فيه الألف واللام أو إضافة أو ليس كذلك.
فإن كان ليس بمضاف ولا فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبته بغير ياء مثل قاضٍ وغازٍ وداعٍ، ويجوز أن تكتبه بياء قليلاً جداً.

وسبب ذلك أَن الخط محمول على الوقف، والوقف في مثل هذا يكون بغير ياء في الفصيح وبالياءِ قليلاً، فلذلك كان الخط بغير ياء أَحسن منه بالياء. فإِن كان منصوباً فتكتبه بالياء وتبدل من التنوين أَلفاً حملاً على الوقف.
فإِن كان مضافاً فلا تجوز كتابته إِلاَّ بالياء على كل حال.
فإِن كان فيه الأَلف واللام فلا يخلو أَن يكون مرفوعاً أَو منصوباً أَو مخفوضاً.
فإِن كان مرفوعاً أَو مخفوضاً كتبته بالياء على لغة من يقف بالياء وبغير الياء على لغة من يقف بغير ياء فتقول: هذا القاضي، ويعامل الأَلف واللام معاملة التنوين. ويجوز أَن تكتبه بغير ياء. فإِن كان منصوباً كتبته بالياءِ.
فإِن كان غير منصرف فلا يخلو أَن يكون مرفوعاً أَو منصوباً أَو مخفوضاً. فإِن كان مرفوعاً أَو مخفوضاً كتبته بغير ياء مثل جوارٍ وغَواشٍ، وإِن كان منصوباً كتبته بالياءِ. فإِن كان مبنياً فلا يخلو أَن يكون مبنياً في باب النداء أَو في غير باب النداء.
فإِن كان مبنيّاً في باب النداء ففي الوقف عليه خلاف، فمنهم من يقف عليه بالياء ومنهم من يقف عليه بغير

ياء. فمن مذهبه أَن يقف عليه بالياء يكتبه بالياء ومن مذهبه أن يقف عليه بغير ياء يكتبه بغير ياء.
وإن كان مبنيّاً في غير النداء فإِنَّك تكتبه بالياء أبداً على كلّ حال.

بـــاب آخر من الهجاء

الهجاء ينقسم قسمين: قسم للسمع وقسم لرأي العين. فالذي هو للسمع هو خطّ العروضيين. وذلك أَنَّهم يكتبون ما يسمعون خاصة، لأنَّ الذي يُعتدّ به في صنعة العروض إِنَّما هو ما لفظ به.
والهجاء ينقسم سبعة أقسام: ممدود ومقصور ومهموز ومنقوص وما زيد فيه أو نُقص ومنه وما كتب على لفظه.
فالمقصور هو ما في آخره ألف، وقد تقدم ذكره. والمنقوص قد تقدم ذكره، وهو ما في آخره ياء قبلها كسرة. وأما المهموز فقد أفردنا له باباً. والممدود بعض المهموز وسيذكر.
وهو ما في آخره ياء قبلها كسرة. وأَما المهموز فقد أفردنا له باباً. والممدود بعض المهموز وسيذكر.

وأَمَّا الذي نُقص منه فمحصور وكذلك ما زيد فيه. وما عدا هذا فهو المكتوب على لفظه.
والذي زيد في الخط ينقسم قسمين: قسم زيد فيه فرقاً بين مشتبهين وقسم زيد فيه لغير فرق.
فما زيد فيه فرقاً بين مشتبهين كتابتهم مائة بالألف فرقاً بينه وبين مِنهُ. وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّها تكثُر زيادتها. وكان حرف العلة ألفاً لأنَّ الألف تشبه الهمزة، وأيضاً فإِنَّ الفتحة من جنس الألف.
وجعل الفرق في مائة ولم يجعل في منه لأمرين: إمَّا لأنَّ مائة اسم ومنه حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإما لأنَّ المائة محذوفة اللام. دليل ذلك قولهم: أمأيتُ الدراهمَ، فجعل الفرق في مائة بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال. ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال.
فإِنْ جمعت فبإجماع أنّك لا تزيد الألف نحو مئين ومئات. وإن ثنَّيت ففيه خلاف. فمنهم من يزيد الألف ومنهم من لا يزيد الألف. والذي لا يزيد الألف يقول: قد زال الموجب، والذي يزيد يقول: التثنية مبنية على لفظ الواحد

أبداً، أعني أنَّها يسلم فيها بناء الواحد، فجرت في الخط على حكم الواحد.
ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادة الواو في أولئك، فرقاً بينه وبين أليك.
وكانت الزيادة من حروف العلة لأنَّ حروف العلة كما تقدم تكثر زيادتها، وكانت الزيادة الواو لأنَّ الواو من جنس الضمة، وجعل الفرق في أولئك ولم يجعل في إليك لأن أولئك اسم وإليك حرف والاسم أحمل للزيادة من الحرف.
ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادتهم الواو في عمرو فرقاً بينه وبين عُمَرَ، وكانت الزيادة من حروف العلة لأنَّ حروف العلة ثلاثة: الواو والألف والياء، لم تكن الألف لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب، ولم تكن الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم مثل: يا عُمَري، فلم يبق ما يزاد إلاَّ الواو.
وجعلت الزيادة في عمرو ولم تجعل في عُمَرَ لأنَّ عَمْراً أخفّ من عُمَر وذلك أنَّ عَمْراً منصرف وعُمَرَ غير منصرف.

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين في مذهب بعض أهل الخط زيادتهم الواو في يا أُوخيَّ، فرقاً بينه وبين يا أَخِي.
وكانت الزيادة من حروف العلة للعلة

التي تقدمت، وكانت الواو لأنَّها من جنس الضمة. وجعلت في أُوخيَّ ولم تجعل في أخي لأنَّ أوخيَّ قد غير بالتصغير والتغيير يأنس بالتغيير، فلذلك كان في أُوخيَّ. وأيضاً فإنَّ التصغير فرع والفرع أحمل للزيادة.
ومذهب أكثر أهل الخط أنَّها لا تزداد، وسبب ذلك أنَّ التصغير فرع من التكبير وليس هو بناء أصل. وأيضاً فإنَّ أُوخيَّ لم يكثر استعماله.
ومما زادوا فيه فرقاً زيادتهم الألف في واو الضمير. واختلفوا في ذلك فمنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير وواو العطف وذلك في ما كان من واوات الضمير منفصلاً، وذلك نحو: كفروا ووردوا، ألا ترى أن كفروا لو ورد بعده فعل لالتبس بالعطف، إذ يمكن أن يكون كفروا فعل، ثم حملت الضمائر غير المفصولة على المفصولة.
وهذا غير مرضي، لأنَّك إذا زدت الألف التبس بكَفَر وافعَل.
ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التي من نفس الكلمة.
وهؤلاء يذهبون إلى أنّه لا يجوز زيادة الألف في مثل (لم) يغزوا، لأنّه لا

يلتبس واوه بالواو التي من نفس الكلمة، إذ لو كانت من نفس الكلمة لأذهبها الجازم.
ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في مثل ضربوهم، إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير وضربوهم إذا كانت مفعولة. وهذا اللبس لا يعرض إلاَّ مع واو الضمير، فألحقت الألف لواو الضمير إذا كان بعدها ضمير منفصل، أعني ضمير الرفع وأسقطت مع ضمير النصب، ثم زيدت بعد كل واو جمع وإن لم يلحقها ضمير متصل.
وأما الذي زيد لغير الفرق فكل إدغام يكون من كلمتين، فإنَّك تكتب الحرف المدغم على الأصل قبل الإدغام، فكتب: من يومين بالنون. على الأصل، ولذلك جعلوا للام التعريف المدغمة فيما بعدها صورة، نحو: الرجل، لأنَّها من كلمة وما أدغمت فيه من كلمة أخرى، إلاَّ الموصولات فإنَّ لام التعريف منها لا تثبت لها صورة نحو: الذي والتي، لأنّها لما لزمت الموصول صارا كأنّهما كلمة واحدة، إلاَّ اللذين فإنّك تكتبه بلامين.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ لام التعريف إنما كتبت مفصولة لئلا يلتبس الخبر

بالاستفهام عن النكرة، ألا ترى لو كتبت: أرجلُ فعل كذا، لالتبس بقولك: أرجلٌ فَعَلَ كذا؟ وكذلك حكم لام التعريف إذا دخل عليها لام الجر ولام الابتداء. إلاَّ أن يفضي ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات في نحو: لِلَيل وللِسان، فإنك لاتثبتهما في الخط، إلاَّ أنك أثبت ألف الوصل مع لام الابتداء فرقاً بين لام الابتداء ولام الجر.

وأمَّا أن إذا وقعت بعدها لا ففيها ثلاثة مذاهب: منهم من يكتب أن مفصولة النون من لا على ما ينبغي أن تكتب عليه كل مدغم من كلمتين.
ومنهم من يكتب نون أنْ مفصولة من لام الابتداء إذا كانت أن مخففة من الثقيلة، لفصل الاسم المضمر بين النون وبين لا، فإذا كانت الناصبة للفعل كتبتها متصلة على اللفظ.
ومنهم من يكتب النون مفصولة إن أدغم بغنة وغير مفصولة إن أدغم بغير غُنَّة، لأنه إذا أدغم بغنة فكأنه قد أبقى بعض النون، وإذا أدغم بغير غُنَّة لم يبق للنون أثر، والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال.

وأما ممّا فلا يخلو أن تكون ما الداخلة عليه من حرفاً أو اسماً، فإن كانت حرفاً فإنك لا تفصل نون «من» ما لأنَّهما قد صارا كالكلمة الواحدة، فإن دخلت على ما التي هي اسم فلا يخلو أن تكون ما استفهامية أو خبرية. فإن كانت استفهامية كتبت متصلة نحو: مِمَّ؟ وتحذف ألف ما لدخول حرف الجر عليها لأنَّها لما حذفت منها الألف صار حرف الجر كأنَّه عوض منها فنزلت معه منزلة اللفظ الواحد.
وإن كانت غير استفهامية كتبتها مفصولة على قياس ما هو من كلمتين.
وأما مِمَّن فلا يخلو أن تكون «من» منه استفهامية أو غير استفهامية.
فإن كانت استفهامية كتبتها متصلة إجراءً لمن مجرى ما، لأنَّها أختها. وإن كانت غير استفهامية كتبتها مفصولة على قياس ما هو من المدغمات على حرفين من كلمتين.
ومما نقص منه كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل إذا كان بعد عدد نحو ثلاثة دراهم. فمنهم من يحذف الألف منه، إلاَّ أن يؤدّي إلى الجمع بين مثلين نحو دنانير، فإنّك تكتبه بالألف لئلا يؤدّي إلى اجتماع المثلين وهو النونان.
وقد ثبتت الألف في جميع ذلك قليلاً.

ومما نقص منه الألف كل اسم أعجمي قد كثر استعماله نحو إبراهيم وإسماعيل. فإن لم يكثر استعماله نحو طالوت وجالوت كتبته بالألف.
ومما نقص منه الألف كلّ اسم علم قد كثر استعماله ثانيه ألف نحو قاسم وحارث ومالك وخالد.
ومنهم من يشترط: إِلاَّ أن يؤدّي حذفه إلى لبس مثل عامر، فإِنّك لو حذفت الألف لالتبس بعمر، وقد يكتب كلّه بالألف قليلاً.
ومما نقص منه الألف كل جمع بالألف والتاء، وهذا الجمع لا يخلو أن يكون فيه ألف سوى ألف الجمع أو لا يكون. فإِن كانت فيه ألف سوى ألف الجمع فيجوز في ألف الجمع الحذف والإِثبات، والحذف أحسن نحو سموات.

فإن لم يكن فيه ألف سوى ألف الجمع جاز فيه وجهان: حذفها وإثباتها، وإثباتها أحسن نحو مسلمات.
ومما حذف منه همزة الوصل: بسم الله الرحمن الرحيم، إذا كان مبتدأ. فإن تقدمه شيء لم يحذف منه شيء.
ومنهم من قال: لم يحذف من اسم ولا في موضع وما جاء على صورة الحذف

فإِنَّما هو على لغة من يقول: بسمِ الله، ثم خفف كما يقولون في إِبِل: إِبْلَ، وعليه قوله:
بسمِ الذي في كُلِّ سورةٍ سِمُه
ومما حذف منه همزة الوصل: ابن، بشرط أن يكون مفرداً مذكَّراً صفة واقعاً بين اسمين علمين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية واللقب.
ومما نقص منه كل ما في أوله همزة الوصل إذا تقدَّمها همزة الاستفهام نحو استخرج، فتدخل عليه همزة الاستفهام فتقول: أَستَخرَجَ؟ إِلاَّ أَن تكون همزة الوصل مفتوحة نحو: أَأَلرجل؟ فإِنك تثبتها في الخط وسبب ذلك لو قلت: الرجل، وحذفتها لالتبس الخبر بالاستفهام فلذلك ثبتت في الخط فتقول: أَالرجل؟فإِن تقدَّم همزة الوصل المفتوحة لام الجر حذفت نحو: لِلرجل.
ومما نقص منه ما يجتمع فيه ألفان نحو كساء أو رداء ويا إبراهيم ويأيُّها. ومما نقص منه ما يجتمع فيه ثلاث ألفات مثل: سماءات، تحذف منه ألف واحدة فتبقى ألفان ومنهم من يحذف ألفين وتبقى واحدة.
والذي يحذف واحدة يفرّ من توالي الحذف.

ومما نقص منه ما اجتمع فيه واوان مثل طاووس وناووس ورؤس إلاَّ أن يكثر الحذف نحو اشتوى فإنّك إذا ألحقت به واو الضمير فتقول: اشتووا، فتبقى الواو ساكنة مع الألف فتحذف الألف، فلو حذفت الواو لكثر الحذف..
ومما حذف منه ما اجتمع فيه ثلاث ياءات مثل النبيّين، فتحذف واحدة منها فيبقى اثنتان.
ومما نقص منه أسماء الأعداد نحو ثلاثة وثمانية وثلاثة عشر وثمانية عشر إلاَّ ما حذف منه فإنّه لا يحذف لئلا يكثر الحذف نحو ثمانِ عشرةَ أو ثمانِ لأنّه قد حذفت الياء، فلو حذفت الألف لكثر الحذف.
ومما حذف منه الألف كلّ جمع سلامة بالواو والنون ثانيه ألف، من الصفات بشرط أن تدخل الألف واللام عليه نحو الضاربين والغانمين والكافرين، إلاَّ أن يكون جمع السلامة مدغماً أو منقوصاً. فإن كان مدغماً مثل العادّين، فإنّك لا تحذف منه الألف لئلا يتوالى عليه الإجحاف بالحذف والإدغام.
وكذلك إن كان منقوصاً مثل القاضِيين فإنّك لا تحذف منه الألف لئلا يكثر الحذف.
ومن الحذف حذفهم الألف من أَسماء الإشارة مثل أُولئك، لكثرة الاستعمال.

وما بقي فهو مكتوب على لفظه بالنظر إلى الابتداء والوقوف نحو يأتيك، يكتب بالألف نظراً إلى الابتداء، أو قائمة تكتبها بالهاء نظيراً إلى الوقف. وينقسم قسمين: قسم كان ينبغي أن يكتب موصولاً فكتب مفصولاً وقسم كتب على ما يجب أن يكتب عليه.

فالذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفوصلاً كتابتهم إِنَّ وأخواتها إذا دخلت عليها ما الحرفية موصولة، فرقاً بينها وبين ما الاستفهامية وكان الذي كتب موصولاً ما الحرفية، لأنَّ الحرف أشد اتصالاً بما قبله من الاسم. والذي كتب موصولاً وكان ينبغي أن يكتب مفصولاً كل كلمتين إذا كان الواحد منهما على حرف نحو: بِكَ، تكتب الباء (على حرف) متصلة بما بعدها، إِلاَّ أن تكون من الحروف التي لا تتصل، فإنّها تكتب مفصولة نحو: وزيدٌ.

وكذلك «منك» تكتب من متصلة بالضمير لأنّه على حرف واحد، كذلك «منها ومنه» لأنها زوائد على الضمير.

وكان ينبغي أن يبيّن حكم الخط والنقط لقوله في الباب: واعلم أنَّ هذه

الحروف الثماني والعشرين لها تسع عشرة صورة، على عدد الصور التي ثبتت في أبي جاد لأنّها إمام الكُتّاب... الفصل.
السبب في أَن جعلت بعض الحروف على صورة واحدة وباقيها على صور مختلفة تقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب ما نذكر في باب الإدغام، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب على صورة منفردة ليست لغيره من الحروف على أنّه كان الأولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لا يقع التباس بين الحروف أصلاً، ولذلك دخل لسان العرب من التصحيف ما لا يدخل غيره من الألسنة.
فلما كانت بعض هذه الحروف على صورة واحدة احتاجوا إلى النقط للتفرقة بين الحروف.
فما كان من هذه الصور لحرفين فاختلف أهل النقط فيهما. فمنهم من ينقط أحدهما ويترك الآخر. ومنهم من ينقط نقطة فوق الصورة لأحد الحرفين ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر.
فحجة الأول أَنَّ نقطها لأحد الحرفين وترك نقطها للآخر مزيل للبس وهو أخصرُ. وحجة الذي نقطها للحرفين أَنَّه

قد يمكن أن يتوهم لو تركت لأحدهما غير منقوطة لتوهم أنَّه نسي نقطها. فالذي ينقطها لأحد الحرفين يجعل النقطة بواحدة فوق الصورة ويغفلها للآخر، وعلى ذلك أمر كل صورة بحرفين إلاَّ الصورة التي للشين والسين. فإنما أغفلت السين ونقطت للشين ثلاثة لأنها لو نقطت بواحدة لأمكن أن يتوهم أنّها ثلاثة أحرف نحو بين أو نتن أو غير ذلك، فلذلك نقطوها بثلاث نقط لأنه لا يمكن أن يتوهَّم أنَّ كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد.

فإن كانت الصورة لثلاثة أحرف نقطت لأحدهما بواحدة من فوق وللآخر واحدة من أسفل وأهملت الثالث نحو الجيم والحاء والخاء.
فإن كانت لخمسة أحرف وهو أقصى ما جعلت له الصور نقطت لأحدهما بنقطة من فوق وللثاني من أسفل وللثالث بنقطتين من فوق وللرابع بنقطتين من أسفل وللخامس بثلاث من فوق، وذلك نحو النون والياء والباء والتاء والثاء.
وما كان من الصور لحرف واحد لا يحتاج إلى نقط.

وأما الحركات فلما كانت بعض الحروف عملت على صورها فالضمة واو صغيرة على هذه الصورة (ـُـ) والفتحة ألف صغيرة ممتدة على طول الحرف، ولو لم تكن كذلك لالتبست بالألف وصورتها (ـَـ) والكسرة ياء صغيرة وجعلت من أسفل الحرف لأنها قد يخل بها سرعة الخط فتلتبس بالفتحة وصورتها (ـِـ).
وأما السكون فصورته صاد صغيرة على هذه الصورة (صـ) وهي الصاد من صفر لأن الصفر: الخالي. ولذلك جعلت علامة على كون الحرف صفراً من الحركة.
وذلك يطرد في كل ساكن إلاّ في حروف المدّ واللين فإنَّها لم تحتج إلى علامة لأنّها لا يتوهم أنَّها متحركة.
ومنهم من يجعل عليها علامة.
وأما المدّ فصورته مد وهو مد خط، ومعناه الأمر بالمد.
أما الشد فصورته كصورة الشينِ إلاّ أَنَّها أصغر منها على هذه الصورة (سـ) وهي الشين من شديد، علامة على أن الحرف شديد.
وأما الصلة فلما كانت علامة على اتصال حركة الحرف بالساكن الذي دخلت عليه همزة الوصل وكان الذي اتصل بالساكن إنّما هو امتداد صوت الحركة، جعل علامة كعلامة المد وكانت

مع الحركة المضمومة في وسط ألف الوصل ومع الكسرة في أسفله ومع المفتوحة في أعلاه.

بـــاب أحكام الهمزة في الخط

الهمزة لا يخلو أن تكون في موضع يجوز فيه تسهيلها أو لا تكون. فإن كانت في موضع يجوز فيها تسهيلها كان خطها على حسب ما يسهل.
فينبغي أن تبيّن المواضع التي يجوز فيها تسهيلها من المواضع التي لا يجوز فيها ذلك. فالهمزة لا يخلو أن تكون أولاً حشواً أو طرفاً. فإن كانت أولاً فلا يجوز تسهيلها فإنَّها إذا سهلت تقرب من الساكن والساكن لا يبتدأ به، وتكون صورتها ألفاً. فإن كانت حشواً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة فإن كانت ساكنة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالضم أو بالفتح أو بالكسر. وكيفما كان فإنّها تدبرها حركة ما قبلها.
فإن كان قبلها فتحة أبدلت أَلفاً مثل كأس. وإن كان قبلها ضمة أبدلت واواً مثل نؤمن. وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء مثل بئر.

وصورتها في الخط على قياس تسهيلها.
فإن كانت الهمزة متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.
فإن كان الذي قبلها ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حر علة أو حرفاً صحيحاً.
فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإنَّ تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلُ وتحذف الهمزة فتقول في تسهيل دِفْئِك ويئْأونَ: دِفُك وَيَنَوْنَ، ولا صورة لها في الخط لأنّها لا تثبت في التسهيل.
فإن كان الساكن حرف علة: ياء أو واو أو ألف، فإن كان حرف العلة ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا زائدين أو أصليين.
فإن كانا أصليين مثل شيئك وضوؤك.
فحكمه حكم الساكن قبله حرف صحيح في التسهيل والخط، فإن كانا زائدين فإن تسهيله يكون بأت تقلب الهمزة مع الياء ياء ومع الواو واواً وتدغم الياء في الياء والواو في الواو فتقول في نبيئك ووضوؤك: نبيُّك ووضوّك، فلا تثبت لها صورة في التسهيل، وكذلك لا تثبت في الخط.
فإن كان الساكن ألفاً فإن تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها.

فإن كانت الحركة فتحة فإنَّ تسهيلها بينها وبين الألف، فينبغي أن تكون صورتها ألفاً فيجتمع ألفان فتحذف، فلا تثبت لها صورة.
فإن كانت حركة الهمزة كسرة فبينها وبين الياء فتقول في سائل: سايل، فتثبت لها صورة الياء.
فإن كانت حركتها ضمة فبينها وبين الحرف الذي منه حركتها فتكون وصورتها واواً فتقول: طاؤس.
فإن كانت الهمزة متحركة وما قبلها متحرك فلا يخلو أن تكون متحركة بالفتح أو الضم أو الكسر. فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح مثل سأل أو بالضم مثل جُؤَن أو بالكسر مثل مِئَر.

وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم، لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح مثل قَؤَول أو بالضم مثل رُؤوس أو بالكسر مثل يستهزِئون.
وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالكسر لا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً بالفتح مثل: سَئِمَ، أو بالضم مثل سُئِمَ أو بالكسر مثل مِئين.

وكيفما كانت الهمزة متحركة بضم أو بفتح أو كسر وكذلك كل ما قبلها (كان) حكم تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، وكذلك صورتها في الخط، إلاّ الهمزة المتحركة بالفتح المضموم ما قبلها مثل جُؤَن أو المكسور ما قبلها مثلِ مِئَر فيم مذهب سبويه، فإِنَّ تسهيل ذلك بأن تبدل الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها فتقول في جُؤَن جُون فتبدل الهمزة واواً محضة. وكذلك تقول في مِئَر: مِير، فتبدل الهمزة ياء محضة. وما بقي عند سيبويه بينه وبين الحرف الذي منه حركته على ما تقدَّم إلا أبا الحسن الأخفش والكوفيين فإِنَّه زاد على ما استثنى سيبويه الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها مثل يستهزئون، والهمزة المكسورة المضموم ما قبلها مثل سُئِمَ ودُئِلَ فإِنّه يسهلها بإِبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة الحرف الذي قبل الهمزة فتقول في مثل يستهزئون: يستهزيون، بإِبدال الهمزة ياء محضة، وتقول في تسهيل سُئِلَ سُول، بإِبدال الهمزة واواً محضة والصحيح في القياس أن تسهّل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياساً على نظائرها من الهمزات المتحركة ما قبلها.

وكذلك ينبغي أن تفعل بالمفتوحة المكسور ما قبلها أو المضموم لولا السماع، على أنَّ موجب البدل في المفتوحة المضموم ما قبلها أو المكسور أقوى من الموجب لذلك في المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها. ألا ترى أنّه لا يمكن أنْ يكون ما قبل الألف مكسوراً ولا مضموماً، وقد يمكن أن يكون ما قبل الواو الساكنة كسرة وما قبل الياء الساكنة ضمّة وإن لم تتكلم العرب بذلك.

فإن كانت الهمزة طرفاً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة فإنّه يديرها بحركة ما قبلها. فإن كان ما قبلها مكسوراً سهّلت بإبدالها ياء. فإن كان ما قبلها مضموماً سهّلت بإبدالها واواً وإن كان ما قبلها مفتوحاً سهّلت بإبدالها ألفاً، ويكون الخطّ على ذلك.

وإن كانت متحركة فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً. فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلاً. فإن كان حرفاً صحيحاً فقياس تسهيله بحذف الهمزة والقاء حركتها على الساكن قبلها ولا صورة لها في الخط.

وإنْ كان الساكن حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً.
فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا زائدين أو غير زائدين. فإن كانا غير زائدين فقياس تسهيلها على قياس ما ذكر في الحشو وكذلك خطّها.
وكذلك أيضاً إن كانا زائدين فقياس تسهيل الهمزة وخطها على قياسها من الموجب لذلك في المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها. حشواً. وإن كان الساكن ألفاً فإنك تكتبها على قياس الوقف. وأنت لو وقفت لكانت ساكنة في حال الرفع والخفض ولا يمكن إبدالها لأنَّ ما قبلها ساكن ولا إدغامها لأنَّ الألف لا تدغم فيها، فلما لم يمكن تسهيلها كتبت ألفاً على قياس الهمزة التي لا يجوز تسهيلها.
وأمَّا في حال النصب فقياس خطّها أن تكتب ألفاً على قياس تسهيلها إلاّ أنّه يجتمع ألفان فتحذف الواحدة منهما في الخطِّ.
فإن كان ما قبلها متحركاً فإنّها تكتب على قياس تسهيلها في الوقف ألفاً على كلّ حال.

بـــــاب المقصور والممدود

اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة. فمنهم من زعم أنّه سمي مقصوراً لأنّه قُصِرَ عن الإعراب أي منع منه ومنه قوله تعالى: {حُورٌ مَّقْصُورتٌ فِى الْخِيَامِ } (الرحمن: 72). أي ممنوعات. ومنهم من ذهب إلى أنّه سمّي مقصوراً لأنّه قصر عن الغاية التي للمد، ألا ترى أن الألف أطول ما تكون مدّاً إذا كان بعدها همزة، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المدِّ مع الهمزة. وهذا المذهب الأخير عندي أحسن وإن كان سيبويه ذهب إلى الأول، لتسميتهم مثل حمراء ممدوداً لجعلهم الممدود في مقابلة المقصور، دليل على أنّ المراد بتسميتها مقصورة أنَّها قد قصرت عن رتبة المدود.
وهذا الباب ينقسم قسمين: مقيس ومسموع. فالمقيس كل ما له قياس يوجب قصره أو مده. والمسوع: ما لا يعرف مده وقصره إلاّ بطريق السماع. فالمقيس من المقصور كلّ مصدر لفعل غير متعدّ معتل اللام على فَعِل واسم الفاعل منه على وزن فَعِل أو

أفعَلَ أو فعلان، فإنّه مقصور على وزن فَعِل نحو: عَمِي عَمَى فهو أعَمى، وصَدِي صَدَى فهو صدٍ وطويَ طَوَى فهو طَيّان. وشذَّ من ذلك الغِراء، يقال: غرِيَ يغَرى فهو غَرٍ والمصدر الغِراء، قال الشاعر:

إذا قلتُ مهلاً غارتِ العينُ بالبُكا
غَراءً ومدّتها مدامعُ حُفَّلُ

وكل جمع لِفعلَة أو فُعلَة المعتلَّتي اللام فإنّه مقصور ويكون على وزن فِعَلِ مع فِعلَة وعلى وزن فُعَل مع فُعلَة نحو دُميةَ ودُمَى وكِسوَة وكِسَى ومُشيَة ومِشَى وفِريَة وفِرَى.

وكل جمع لفعِيل على معنى مفعول على وزن فَعْلَى فهو مقصور نحو جَريحِ وجَرْحَى وصَريع وصَرعَى.

وكلّ ما كان على وزن فعَيلى فهو مقصور نحو القِبّيلى، إلاّ ما شذَّ كالخِصْيصاء والخِلّيفاء.

وكل جمع لأفعل مما هو آفة أو عاهة على وزن فَعْلَى فهو مقصور نحو أحَمق وحَمْقَى وأنَوك ونَوْكَى.

وكلّ جمع على وزن فُعالى أو فَعالى نحو سُكارى وأسارى فهو مقصور. وكلُّ ما كان من أسماء المعنى في آخره ألف فهو مقصور نحو الخَوْزَلى والهَيْدَبى.

وكلّ ما كان على وزن فَعلَى فهو مقصور نحو البَشَكى والمَرطَى وجَمَزَىَ
وكل اسم في آخره ألف بعدها تاء تأنيث وإذا جمع تحذف منه التاء فهو مقصور نحو قَطاة وقَطا ونَواة ونوى.
وكل صفة على وزن فَعْلاء لامها حرف علة فالصفة منها للمذكَّر على وزن أفعل مقصور نحو قَنواء أو أقنى وعشواء أو أعشى.

وكل صفة على وزن فُعلَى لامها حرف علة والمذكر منها الأفعل فجمعها على وزن فُعا مقصورة نحو الدُنيا والدُنا والعليا والعُلَى. وتقول في المذكَّر الأدنى والأعلى. وكل صفة على وزن أفعل للمفاضلة ولم تستعمل بمِنْ فالمؤنث منها على وزن فُعَلى مقصور نحو الأفصل والفُضلَى والأكبر والكُبَرى.
وكل مصدر لفعل معتلّ اللام في أوله ميم زائدة فهو مقصور نحو مَدْعَى ومَرْعَى ومَسْعَى ومَغْزَى.
وكل اسم مفعول من فعل معتل اللام زائدة على ثلاثة أحرف فهو مقصور نحو أعطيته فهو مُعْطَى ورامَيته فهو مُرامَى.

وكل فعل في آخره حرف علة وقبل حرف العلة منه فتحة فهو مقصور نحو أَعْطَى وساهَى ورامَى.
والمقيس من الممدود كل مصدر من فعل معتل اللام قبل آخره ألف فهو ممدود نحو إعطاء واستدناء ورِمَاء.
وكل اسم لصوت على وزن فُعَال أو فِعال فهو ممدود مثل الثُغاء والدُعاء والرُغاء والنِداء.
وأما البكاء فيمدّ ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مدَّهُ ومن ذهب إلى الحُزن قصره، قال الشاعر:
بكت عيني وحُقَّ لها بُكاها
وما يُغني البكاءُ ولا العويلُ
فقصر الأول لأنه ذهب به إلى الحزن، ومدَّ الثاني لأنه ذهب به إلى الصوت.
وكل جمع على وزن أفعِلاء وفُعَلاء فهو ممدود نحو أنبياء أو خُلَفاء. وكل اسم جمع على وزن فَعْلاء نحو الحَلْفاء والقَصْباء والطَرْفاء فهو ممدود.
وكل أفعل صفة يكون المؤنث منه ممدوداً على وزن فَعْلاء نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء.
وكل اسم على وزن فُعَلاء فالغالب عليه المد نحو عُشَراء ونُفَساء وقد يجيء مقصوراً نحو شُعَبى، اسم أرض، وأُرَبى، اسم للداهية.

وكل اسم في آخره تاء تأنيث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة وإنك إذا جمعته تحذف الياء فهو ممدود نحو عَظايَة وصَلايَة وسَماوَة، تقول في جمعها عظاء وصِلاء وسَماء.
وكل جمع على وزن أَفعِلةَ فالمفرد منه ممدود نحو أَرشِيَة واحدها رِشاء وأَكسِيَة واحدها كِساء، إلاَّ أَندية فإِنَّه شاذّ، والوجه منه: نِداء، قال:
في ليلةٍ من جُمادَى ذاتِ أَنديةٍ
لا يُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُنُبا
وزعم أَبو العباس أَن أَندية جمع نِداء الذي هو جمع نَدَى، لأن فَعلاً جمع على فِعال نحو جَمَل وجِمال.
وهذا الذي قال يجوز قياساً إلا أَنّه لم يسمع نِداء في جمع نَدَى.

وكل اسم على فعلة معتل اللام فإِنَّه جمع على وزن فُعالٍ فيكون ممدوداً نحو ركْوَة ورُكاء، وفَسوَة وفُساء، وشذَّ من ذلك قرية وكوّة وكُوى. وكل اسم على فَعْل معتل اللام فجمعه على وزن فعال ممدود نحو ظَبْي وظباء ودَلْو ودِلاء.
وكل اسم على فَعَل أَو فِعْل معتل اللام فجمعه على وزن أَفعال نحو صَدَى

وأَصداء وقَفا وأَقفاء ونِضْو وأَنضاء وشِلْو وأَشلاء.
وكل اسم على وزن فَعْلَلاء نحو عَقرَباء وحَرمَلاء. أَو على وزن فاعِلاء نحو السابياء والقاصِعاء، أَو على وزن فاعولاء نحو عاشوراء أَو فَعالاء نحو عَجاساء وبَراكاء فهو ممدود.
فهذا جميع ما يدرك من المقصور والممدود قياساً. وألحق بعض النحويين بمقيس الممدود والمقصور كل مقصور أَو ممدود له من الصحيح ما هو على وزنه ومعناه وذلك نحو السَنا، إِذا أَردت اللهب أَو النبات فإِنّه مقصور لأَنَّ نظيره في اللفظ والمعنى إِذا أَريد به الضوء اللهب وإِذا أَريد به النبات شجَر. وإِذا أُريد به الشرف فهو ممدود، تقول: السَناءُ، لأَنَّ نظيره من الصحيح في الوزن والمعنى الجَلالُ.
وهذا فاسد، لأَنَّه من حيث كان له من الصحيح الذي في معناه ما هو وزنه لا يلزم أَن يكون مقصوراً ولا ممدوداً، أَلا ترى أَنه لو لزم أَن يقصر السنا لأَنَّ نظيره اللهب للزم أَيضاً أَن يقال سَنْو لأَنَ نظيره ضَوْء. ولو لزم أَن يمد السنَا لأَنَّ نظيره الجلال للزم أَيضاً أَن يقصر لأَنَّ نظيره الشَرَف فدلَّ ذلك على فساد إِلحاق مثل هذا بالمقيس.

وما بقي من المقصور والمدود فلا يدرك، إلاّ أن النحويين ذكروا منه ما يكثر دوره في الكلام وهو ينقسم ثلاثة أقسام.
قسم لا يجوز فيه إلا المد أو القصر.
وقسم يمدّ ويقصر بمعنيين، وقسم يمد ويقصر بمعنى.
فالذي يُمدّ ويقصر بمعنين: الفَتَى، إذا أردتَ به واحد الفتيان كان مقصوراً وإن أردت به معنى الفتوّة كان ممدوداً.
والسنا مقصور إذا أردت به الضوء أو النبات المعلوم، وإن أردت به الشرف فهو ممدود.
والحَيا إذا أردت به المطر فهو مقصور وإن أردت به فرج الناقة أو الاستحياء كان ممدوداً.
والنَسا إذا أردت به العِرْق الذي يكون في الفخذ ويجري إلى الساق كان مقصوراً، وإذا أردت به التأخير كان ممدوداً. قال عليه السلام: من سرَّه النَساءُ في الأجل والسَعَةُ في الرزق فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ.
واللّوى إذا أردت به الرمل كان مقصوراً وإن أردت به الراية كان ممدوداً، وعليه قوله:

فجاءت به سَبطَ العظام كأَنَّما
عمامتهُ بين الرجال لِواءُ
والذي يمدّ ويقصر بمعنى: الحِمَى
المكان المحمّي يمدُّ ويُقَصر. والهيجاء:
الحرب تمدُّ وتُقْصَرُ، قال الشاعر:
أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخا لهُ
كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ
فقصر. وقال الآخر:
إِذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العَصا
فحسبُك والضحاكَ سيفٌ مُهنَّدُ
والفَحوى الذي تعني به معنى الكلام
يُمدّ ويُقصر. وفَيضوضاء بمعنى مختلط
يمدُّ ويقصر. والسِيماء بمعنى العلامة
يمدّ ويقصر. وأَما البكاء فقد تقدم أَنَّ
من قصره أَراد به خلاف المعنى الذي
يريد به إِذا مده، وكذلك الزنا إذا أُردت
به المصدر من زنى كان مقصوراً ويكون
واقعاً على فعل الواحد، وإن أُريد به
مصدر زاني فهو ممدود، ويقع على
فعل الاثنين.
وأَمَّا السَرَى فيمدّ ويقصر بمعنى واحد،
وأَنكر الأصمعي مدَّه بين يدي الرشيد،
وخالف في ذلك اليزيدي.m واستدل
على مده بالمثل السائر: لا تنظر إلى
الحُرَّة عام هِدائها ولا إلى الأمَة عام
سَرائها.

ومما بقي مما يمدّ ولا يجوز فيه القصر ويقصر ولا يجوز فيه المد فقد ذكر أبو القاسم منه جملة كافية إلاّ أنّه ذكر من المسموع أشياء تدرك قياساً فمنها التَوى: الهلاك، وهو من المقيس لأنَّه يقال: تَوَى يَتوَى تَوىً وطَوى يطوِي طَوىً، وقد تقدم في المقيس.
ومنه الدُمى وهو من المقيس، يقال: دُمية وَدُمَى كما يقال عُروَة وعُرىَ.
ومنها الجَلَى وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس لأنه يقال: جَلَى يَجْلَى جَلَى فهو أجلى، وامرأةٌ جَلواء.
وذكر فيه النَوى جمع نَواة وهو مثل حَصى جمع حصاة. وذكر الغَوى: بشم الفصيل، وهو مقيس يقال: غَوى يَغْوَى غَوىً فهو غوٍ، وذكر اللَوى في البطن والغَبَى: الجهل، وهذا من المقيس يقال: لَوَى يَلوَى لوىً وغَبِيَ يَغبَى غَبَى. وذكر الكُسى جمع كُسوَة مثل عُروَة وعُرىَ. وذكر الرُقَى جمع رُقَية. وذكر الفَجَى: الفَحَج، وهو مقيس يقال: فَجَى يفجَى فَجىً فهو فَجٍ. وذكر القَنَى: احديداب في الأنف وهو مقيس، يقال: قَنَى يقنَى ورجل أقنى وامرأةٌ قنواء، قال سلامة بن جندل:
ليس بأقنَى ولا أسفَى ولا سَغِلٍ

.....
وذكر الضَوى: الهُزال، والقُوى: جمع قوَّة، والقَذَى: قَذَى العين، والقَطا: جمع قَطاة، والفَلا: جمع فلاة، والكِرَى: من النوم، والكُلَى: جمع كُلية، واللِّثى: جمع لثّة، ومَنَى: جمع مُنيَة من التمنّي.

ومما أَدخله في الممدود المسموع وهو مقيس: الدُعاء والرُغاء والثُغاء والمُكاء: الصفير، والغِناء، لأنّها أَسماء أَصوات فبابها المدّ.
ومن الغالب عليه المد قَطْواء وزنه فَعلاء، وقد تقدم أَن الغالب على فَعْلاء المد، ومنها الهِداء: هداءُ العروس إلى زوجها، لأنّه من المصادر التي قبل آخرها أَلف وفعلها معتل اللام.

بـــاب المذكَّر والمؤنَّث

قد تقدَّم أن أَقسام الكلام ثلاثة، إذ لا يمكن أن تكون أزيد بالدليل الذي تقدَّم. فأَمَّا الأفعال فمذكرة كلها لأمرين: أحدهما: أنَّ الفعل مدلوله الجنس والجنس مذكّر فكذلك الفعل. والآخر:

أَنَّ العرب إذا سمت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته. قال سيبويه: سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَب وهو فَعْلَلٌ من الكَعْسَبَة وهي شدة المشي مع تداني الخُطَى. ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث.

فإن قيل: ولعل الفعل مؤنث بدليل لحاق علامة التأنيث له بدليل قولهم: قامت هندُ. فالجواب: إنَّ هذه التاء إنَّما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل بدليل أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر. ولو كانت لتأنيث الفعل لثبتت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً.

فإن قيل: وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم؟

فالجواب: إنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك في قولهم: هذا حبُّ رُمّانِي، وهذا حجرُ ضَبَ خرب. والمعنى إنّما للجُحر والحَبّ. وأمَّا الحروف فتذكر وتؤنث. فإن ذهبت بها إلى الحرف ذكرَّت وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنّثتَ، والغالب عليها التأنيث.

وأما الأسماء فتذكر وتؤنّث. فالمؤنث ينقسم قسمين: قسم لا علامة فيه للتأنيث، وقسم يؤنث بعلامة.

وعلامة التأنيث الألف والتاء، وأمَّا الهمزة فمنقلبة عن الألف، وذلك أنه اجتمع في مثل صحراء ألفان، قلبت إحداهما همزة بدليل جمعهم لها صحارى، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ولقالوا: صحارىء كما قالوا في جمع قَرّاء: قرارىء. فإن قيل: فلعلها منقلبة عن ياء أو واو وليست منقلبة عن الألف، فالجواب: إنَّ الألف قد ثبتت علامة للتأنيث ولم تثبت الياء ولا الواو فالأولى أن يدعى ما يثبت.

وأما المؤنث فينقسم سبعة أقسام:

قسم يدخل فيه تاء التأنيث فارقة بين المذكر والمؤنث، وذلك في الصفة الجارية نحو قائم وقائمة.

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث، وينقسم هذا قسمين: قسم ليس له مذكر يلتبس به مثل بلدة ومدينة. وقسم له مذكّر إلاّ أنه من غير لفظه مثل شيخ وعجوز.

وقسم يدخل فيه التأنيث فرقاً بين المفرد والجمع وذلك في الجمع الذي بينه وبين واحده حرف التاء مثل تَمرة وتَمرُ وشَعِيرة وشَعير وبَقَرة وبَقَر، وليس له مفرد مذكر وإنّما المفرد مثل المفرد المؤنث.

وأَجاز أَهل الكوفة أَن تكون أَلفاظ الجموع من هذا المفرد المذكر فيقولون بقر للواحد المذكَّر، وحكوا من كلام العرب: رأَيت عقرباً على عقربة، ورأَيت حماماً على حمامةٍ، إلاَّ في حيّة فإنّهم يقولون: حيّة، للمذكر والمؤنث. وسبب ذلك أَنهم لم يجمعوه بحذف التاء لئلا يلتبس بالحَيّ الذي هو ضد الميت، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكَّر ما يقع عليه هذا.

وهذا شذوذ لا يقاس عليه لأنه لم يكثر، بل المذكَّر من هذا والمؤنث بالتاء نحو حمامة وعقربة ولم يكن بغير التاء لئلا يلتبس بالجمع.

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة وتدخل في المؤنث والمذكر مثل عَلاّمة ومِطْرابة.

واختلف في سبب دخولها في المذكر، فزعم ثعلب أَنّهم كأَنهم أَرادوا به في صفات المدح داهية وفي صفات الذم بهيمة، وداهية وبهيمة مؤنثتان فلذلك دخلت فيه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأَنَّ هذا التقدير لا يصح في كل صفة للمبالغة ألا ترى أَنَّ مِطْرابَة لا يقال فيه داهية ولا بهيمة. والصحيح أَن تقول: دخلت في المذكر من هذا الجنس تاء التأنيث لأَنَّهم أَرادوا به في صفة المدح

وصفة الذم «غاية» وغاية مؤنثة، فلذلك دخلت تاء التأنيث.
وقسم تدخل فيه في المذكر والمؤنث بغير مبالغة مثل امرأة رَبْعَةَ ورجل رَبْعَة، كأنهم أرادوا نفساً ربعة.
وقسم تدخل فيه تاء التأنيث إمّا عوضاً أو للدلالة على العُجمة أو على النسب وذلك في كل جمع على وزن مفاعِلٍ أو مفاعيل، فمثال ما دخلت فيه عوضاً: زنادقة، التاء عوض من الياء في زناديق فلم يجمع بينهما. ومثال ما دخلت فيه للدلالة على العجمة مَوازِجَة وسَبابِجَة. ومثال ما دخلت فيه عوضاً من ياءي النسب مهالبة وأشاعِثَة.
وقد يجتمع النسب والعجمة مثل البرابرة فلا تدخل تاء التأنيث على ما كان من الجموع على مثلَ مفاعل أو مفاعيل إلاّ أن يكون مما ذكرنا. وإنما دخلت تاء التأنيث على العجمة لأنّها تناسبها لأنّهما معاً من العلل المانعة للصرف وعوضت من ياء النسب لأنّها تناسبهما، ألا ترى أنها يفرد بها الواحد من الجمع كما يفرد بتاء التأنيث، تقول: رومي وروم، كما تقول: شجرة وشجر.
وأمَّا ألف التأنيث فتعرف كونها للتأنيث بأن يكون الاسم التي هي فيه غير منون وليس فيه مانع يمنع صرفه إلاّ

الألف. وما عدا ذلك لا يعلم أنَّ ألفه للتأنيث إلاّ في أوزان معلومة، وهي ما كان من الأسماء على وزن فَعْلاء وفَعَالى أو فَعْلَى الذي مؤنثة فَعْلان.

وكذلك الهمزة يعلم أنّها منقلبة من ألف التأنيث بأن يكون الاسم الذي هي فيه ممنوع الصرف، ولا مانع له منه إلاّ الهمزة، وما عدا ذلك لا يعلم إلاّ بأن يكون الاسم على وزن فَعْلاء غير مضاعف مثل غَوْضاء أو فُعْلاء أو أَفعِلاء أو فَعالاء أو فَعُولاء نحو دَبُوقاء أو فَعْلَلاء نحو عَقْرباء أو ما ألحق فَعْلَلاء أو فَعُولاء أو فعَلِليلاء نحو: قَرقَنِيساء.

بـــاب ما يؤنث من جسد الإِنسان ولا يجوز تذكيره

المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه بأشياء. إمّا بالإِشارة إليه أو الإِخبار عنه أو بإضماره أو بجمعه أو بتأنيثه أو بتصغيره إن كان على ثلاثة أحرف. فإن كان على أزيد لم يتغيّر بالتصغير إلاّ قُدّام ووراء، قالوا: قُدَيدِيمَة وَوُرَيّئة. أما العين فمؤنثة ولا يجوز تذكيرها، بدليل قولهم

في تصغيرها: عُيَيْنَة. وبإلحاقهم التاء لوصفها مثل قول امرىء القيس:
وعينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرةٌ
البيت
وإخبارهم عنها إخبار المؤنث مثل قوله:
اجتمع الناسُ وقالوا: عِرسُ
فَفُقِئَتْ عينٌ وفاضَتْ نفسُ
فأما قوله:
إذْ هي أحوى من الرِبعيّ حاجبُهُ
والعينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكحولُ
فالجواب: إنَّ هذا ضرورة، وقد يحتمل أن يكون مكحول من صفة حاجب والعين معطوفة على الضمير في مكحول كأنه قال: مكحولٌ هو والعين، وهذا أولى وقدم المعطوف على المعطوف عليه وذلك سائغ. ومنهم من حمله على الترخيم ضرورة، وهذا فاسد، لأن الترخيم في غير الشعر لا يجوز إلاّ حيث يجوز في الكلام والصفة لا ترخَّم. وبأن يكون المؤنَّث له مذكَّر من غير لفظه نحو: اثنان.
وأمَّا الأذن فمؤنثة بدليل قولهم في تصغيرها: أُذَينة، وإخبارهم عنها إخبار المؤنَّث ووصفهم لها بالمؤنث. قال الله تعالى: {أُذُنٌ وعِيَةٌ} فأخبر عنها إخبار المؤنث، وقال تعالى: {وَتَعِيَهَآ} (الحاقة: 12).

وفيها لغتان: إسكان الذال وضمُّها.
وأما الكَبِد فمؤنثة بدليل الإِخبار عنها، تقول: هي الكَبِدُ، بدليل تصغيرها كُبيَدَة. وفيها ثلاث لغات: كَبُدٌ وكبْدٌ وكِبْدٌ، على مثال: فَعِلٌ وفِعْل وفَعْلٍ.
وأما الكَرِشُ فمؤنثة، تقول: هي الكرِشُ وفيها لغتان: كَرِشٌ وكِرْشٌ. وأما الوَرْك فمؤنثة. تقول: هذه وَركٌ وهي الوَركُ، وتوصف بالمؤنث، وتقول: هذه وركٌ مَوْرِيّة، أي غليظة. وفيها لغتان: ورِك وَوَرْك.
وكذلك الفَخذ مؤنثة لإِخبارهم عنها إخبار المؤنث. تقول: انكسرت فَخِذُه. وفيها ثلاث لغات مثل كَبِد.
وكذلك الساق أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها: سُوَيقة، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث وكذلك القدم أيضاً مؤنَّثة لإِخبارهم عنها إخبار المؤنث، قال الله تعالى: {فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا} (النحل: 94). فأعاد الضمير عليها مؤنثاً. قال الشاعر:

للفتى عقلٌ يعيش بِهِ
حيثُ تَهدي ساقَهُ قدَمُهْ

وأَمَّا العَقِبُ فمؤنثة بدليل قولهم: هذه عِقبٌ.

كذلك العَضُد مؤنثة لإِخبارهم عنها إخبار المؤنث. قال الشاعر:

أَبَنَى لُبَيْنَى لستم بيدٍ
إلا يداً ليس لها عَضُدُ

وفيها لغات: عَضُد وتخفيفه، وعُضُد وتخفيفه وعَضِد، وتخفيف العين منه قياساً.

وأَما الإِصبعُ فمؤنثة. قال:

هل أَنتِ إلاّ إصبَعٌ دَميتِ
وفي سبيلِ اللّهِ ما لقِيتِ

فأخبر عنها إخبار المؤنث.

ومن كلام بعض الفصحاء: أنت عندي كالإِصبع الزائدة إن تُركت شانَتْ وإن قُطِعَتْ أمّت. وفيها لغات: إما مع كسر الهمزة ففتح الباء وضمها وكسرها. وإما مع ضمها فضم الباء وكسرها. وإما مع فتحها ففتح الباء وضمها.

وأَنكر الفراء ضم الباء مع كسر الهمزة.

وأَما الضِلع فمؤنثة. دليل ذلك ما ورد في الأثر قوله عليه السلام: «إِنَّ المرأةَ خُلقت من ضِلعٍ عوجاء». فوصفها بالمؤنث وهو عَوجاء. وكذلك اليد مؤنثة، قال النابغة:

.....إذن فلا رفَعت سوطِي إليَّ يَدِي

فأخبر عنها إخبار المؤنث. ومن أمثالهم: يداكَ أوكَتا وفُوكَ نَفَخ. فقال أوكتا.
وكذلك الرجل مؤنَّثة لوصفها بالمؤنث. قال الشاعر:
وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ
ورجلٍ رِمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ
وأما الكَفُّ فمؤنثة بدليل قولهم: كفٌّ مخضوبة. وزعم بعض النحويين أنَّه يجوز تذكير الكفِّ، واستدل على ذلكَ بقول الأعشى:
أرى رجلاً منهم أَسيفاً كأنّما
يضمُّ إلى كشْحَيْهِ كفّاً مخضبَّاً
فوصفها بالمذكر وهو مخضَّبا. وهذا لا حجة فيه لأنه ممكن أن يقال: جاءَ فلانةُ، على تذكير المؤنث ضرورة، كأنه ذهب بها مذهب عُضو. ويمكن أيضاً فيه التأويل على أن يكون مخضباً صفة لأسيفا.
وأما العَجُزُ فأُنثى، تقول: هي العَجُزُ. وفيها لغتان: عَجُزٌ وعَجْزٌ.
وأما الكُراع والذِراع فمؤنّثتان في مذهب سيبويه. وزعم بعض النحويين أنهما مذكران، واستدل على ذلك أنه إذا سمي بهما مذكر لم يمنع الاسم الصرف والمذكَّر إذا سمي بمؤنث على أزيد من

ثلاثة أحرف منع الصرف مثل أَن سمَّيتَ رجلاً زنيب لمنعت الصرف.
والصحيح أنهما مؤنثتان. وسبب ذلك أنَّ صرف المسمى بذراع أو كراع كثرة الاستعمال فكأنّهما اسمان لهما.
والدليل على أنَّ الذراع مؤنثة قوله:

وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبَعُ

فيكون عددها بغير التأنيث دليل على أنها مؤنثة.
وكذلك أيضً جمعها على أَفعُل إذا كان للمذكَّر جُمع على أفعِلةَ في القليل، وإذا كان للمؤنث جمع على أَفعُل، كذلك أيضاً في كراع أكرُع دليل على تأنيثه، وعليه قوله:

أشكو إلى مولايَ من مولاتي
تربِطُ بالحبلِ أُكيرِعاتي

فأكيرع تصغير أكرع.
والقَتَب مؤنثة بدليل تصغيرها قُتَيبة.
وكذلك اليمين والشمال، تقول: هذه يميني وهذه شمالي.
وأسقطه أبو القاسم من هذا الباب وهو مما يؤنَّث في مذهب سيبويه.

بـــاب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره

العين في كلام العرب مؤنثة على كل معنى يراد بها إلاّ مصدر عاينه عيناً إذا أخذه بالعين فإنَّه مذكّر.
وكذلك الأذن مؤنثة من الحيوان وغيره.
والساق أيضاً مؤنثة. قال الله تعالى: {وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ } (القيامة: 29). وساقُ الشجرة مثل الساق، تقول: غُلظَت ساقُ هذه الشجرة.
وكذلك اليد من النعمة مؤنثة، والدليل على تأنيثها قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ} (المائدة: 64). لأنَّ اليد في هذه الآية النعمة، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآء} فكأنَّهم قالوا: نِعَمُ اللَّهِ مقبوضةٌ، وكذلك الرِجْل التي يراد بها القطعة من الجراد بمنزلة الرِجْل التي يراد بها الجارحة، فتقول: هذه رجلُ جرادٍ.
والقِدر أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها قُدَيرة، وبدليل قوله:

وقدرٍ ككَفّ القِردِ لا مستعيرُها
يُعار ولا مَنْ يأتِها يَتدسَّمِ

وكذلك أيضاً الضَرَبُ وهو العسل الأبيض، وقد قيل مؤنث.

والضُحى وهو صدر النهار مؤنث. وزعم أهل الكوفة أنَّه يقال في تصغيرها: ضُحَيّ، ولا تلحق التاء وإن كانت مؤنثة لئلا يلتبس بتصغير ضَحْوَة. والحرب مؤنثة بدليل قوله:

والحربُ أول ما تكون فُتَيّةً
تسعى ببَزَّتِها لكلِّ جَهُولِ

إلاَّ أنَّهم قالوا في تصغيرها: حُريب، فلم يلحقوها الهاء لأنها في الأصل مصدر. وكذلك القوس أنثى بدليل قوله:

عارضٍ زوراءَ من نَشَمٍ
.....

يريد قوساً زوراءَ. وأَما تصغيرهم لها قويس فكأَنَّهم ذهبوا إلى معنى عود. وقُدّام ووراء مؤنثتان بدليل تصغيرهما: قُدَيدِيمة ووُرَيّئة. قال الشاعر:

قُديديمةُ التَجريبِ والحِلمِ إنّني
البيت

وإنما ألحقوا تصغيرهما التاء وإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف لأنّه لما لم يتمكن لم يكن للتأنيث ما يعلم به إلاّ التصغير، فلو لم تحلق التاء في التصغير لتوهم أنّه مذكر.

والعرس أنثى بدليل لحاق وصفها تاء التأنيث تقول: هذه عرسٌ طيبة. فأما تصغيرهم لها عُريس بغير تاء فشاذٌّ ذهب به مذهب التعريس. والدار أنثى

بدليل قوله تعالى: {وَلَدَارُ الاْخِرَةِ خَيْرٌ} (يوسف: 109).
والنار أُنثى، قال الله تعالى: {قُواْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} (التحريم: 6). وعروض الشعر مؤنثة، والعروض: اسم موضع، فمذكر. وكذلك الصَعود أُنثى وهو ما ارتفع من الأرض. والهَبوط والحَدور، وهو لما انحدر من الأرض.

والكؤود: عقبة صعبة المرتقى. كل ذلك مؤنث.
والكأس أُنثى بدليل قوله تعالى: {بِكَأْسٍ مّن مَّعِينٍ}{بَيْضَآء} (الصافات: 45، 46). وقول الشاعر:
من لم يَمُت عَبطةً يمُتْ هَرَماً
الموتُ كأسٌ والمرءُ ذائِقُها
وأما الموسى فالغالب عليها التأنيث وقد تذكّر، والدليل على تأنيثها قوله:
فإن تكنِ الموسَى جرَتْ فوقَ بظرِها البيت
والدليل على تذكيرها قول الراجز:
موسَى الصناعِ من سَعَى بهِ
والجزور والقلوص مؤنثتان، والدليل على تأنيث القلوص قوله:
وعَطِّل قَلوصِي في الركاب فإنّها

ستَبُرِدُ أكباداً وتُبكِي بوَاكِيا
والذَوْد أنثى، والدليل على ذلك قوله:
ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جارَ الزمانُ على عِيالي
فأسقطَ الهاء من عدده. وكذلك كل اسم جمع لما لا يعقل.
والغول أنثى بدليل قوله:
فما تدومُ على شيءٍ تكونُ بهِ
كما تلوَّنُ في أثوابِها الغولُ
والعَناق أنثى بدليل جمعهم لها على أعنق، وأفعُل لا تكون جمعاً لفَعال المذكَّر، وأيضاً فإن لها مذكراً في مقابلها من غير لفظها وهو جَدْيٌ.
وكذلك الرَخِل أنثى وهي الشاة، والضَبْعُ أنثى أريد به الحيوان أو السَنَةُ الجَدبةُ بدليل قوله:
.....
فإنَّ قومِيَ لم تأكلهم الضَبُعُ
والمذكر ضُبعان.
وأما الإبل والغنم والضأن والمعز فمؤنثات لأنها أسماء جموع مما لا يعقل. وأما الأروى فاختلف فيه فقيل يقع على المذكر والأنثى أرويّة، وقد قيل: إنّه اسم جمع يتناول المؤنث والمذكر فهو مؤنث على قياس أسماء الجموع لما لا يعقل وهو الصحيح.
والدليل على أنها تقع على المذكر

والمؤنث قولهم: ما أَنتَ إلا كبَارحِ الأورَى قلَّ ما يُرى. ولا يخصّون مذكراً من مؤنث.
والدليل على تأنيثها قوله:
فما لكِ من أروَى تعاديتِ بالعَمَى
وصادفتِ كلاّباً مُطِلاً ورامِيا
والعُقاب أُنثى بدليل قولهم:
كأنّي بفتخاءِ الجناحين لِقوَةٍ
.....
يريد بعُقابِ فتخاءِ الجناحين، وكذلك قوله:
.....
عُقابُ تدلّت من شماريخِ ثِهلانِ
وكذلك الطير والوحش لأنّهما من أسماء جموع ما لا يعقل. قال:
وقد أغتدِي والطيرُ في وكُناتِها
البيت

وقال الآخر:
إذا الوحشُ ضمّ الوحش في ظُللاِتها
البيت
والقَلْتُ، نُقرةٌ في الجَبلِ تُمسِكُ الماءَ، أُنثى.
والدلو أُنثى بدليل قولهم:
وليس الرزقُ عن طلبٍ حثيثٍ
ولكن ألقِ دلوكَ في الدِلاءِ

تجئكَ بمَلئِها طوراً وطوراً
تجئكَ بحَمْأةٍ وقليلِ ماءِ
وجهنّم وسَقَر ولَظَى مؤنثات بدليل قوله تعالى: {هَـذِهِ جَهَنَّمُ} (الرحمن: 43) {وَمَآ أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ }{لاَ تُبْقِى وَلاَ تَذَرُ } (المدثر: 27 ـــ 28) وقوله أيضاً: {نَزَّاعَةً لّلشَّوَى } (المعارج: 16).
وكذلك الطَستُ والطَسُّ والشمس أُنثى. قال الله تعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوّرَتْ } (التكوير: 1). وكذلك الريح، بدليل: {الرّيحَ الْعَقِيمَ}{مَا تَذَرُ مِن شَىْء أَتَتْ عَلَيْهِ} (الذاريات: 41 ـــ 42)
وكذلك سائر أسماء الرياحِ إلا الأزيب والإِعصار.
والمنجنون أُنثى وهي أداة السانية.
وكذلك المنجنيق. وشَعُوب اسم المنيّة أُنثى بدليل قوله:
ونائحةٍ تنوحُ بقطعِ ليلٍ
على ميتٍ أهانتهُ شُعوبُ
والأفعى أُنثى، والذكر الأُفعوان، تقول: لدغته الأفعى. وكذلك الأرض. قال الله تعالى: {وَالسَّمَآء وَمَا بَنَـهَا }{وَالاْرْضِ وَمَا طَحَـهَا } (الشمس: 5 ـــ 6).
ومما يؤنّثُ ولا يجوز تذكيره من غير أعضاء الحيوان مما كثر استعماله: سراويل. قال قيس:
أردْتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنّها

بـــــاب ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الحيوان

العين تذكَّر وتؤنَّث. يقال: هذه عينٌ حسنةٌ وحسنٌ. واللسان يذكّر ويؤنّث والغالب عليه التذكير، فمن ذكَّره جمعه على أَلسنة ومن أَنَّث جمعه على أَلسُن، قال الله تعالى: {يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ} (النور: 24). وعلى التذكير جاء ما وقع منه في القرآن. وقال رؤبة:

أو تلحج الألسنُ فينا مَلْحَجَا

وكذلك الإِبط الغالب عليه التذكير، وقد حُكي من كلامهم: رفعَ سوطَه حتى بَرِقَت إبطُه. فأَنَّث، وأما الذراع فمذهب سيبويه أَنَّه مؤنَّث ولا يجوز تذكيره. والدليل على تأنيثه:

وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبعُ

فجمعه وحذف التاء من عدده.

ومن ذهب إلى أَنَّه مذكَّر استدلَّ على ذلك بأَنَّ العرب إذا سمَّت به صرفته، فلو كان مؤنثاً لمنع الصرف. ولا حجة في ذلك. لأَنَّ الموجب لصرفه أَنَّه قد

كثر تسمية المذكر به حتى صار كأنَّه من أسمائه في الأصل فلذلك صرف.
والمتن يذكر ويؤنث يقال: متنٌ عريضٌ، وأما القفا فمن أهل اللغة من ذهب إلى أنَّه لا يجوز فيه إلاّ التأنيث بدليل قوله:
وما المولى وإن عرضت قِفاهُ
بأحملَ للمحامِدِ من حمارِ
والصحيح أنَّه يذكَّر ويؤنَّث والغالب عليه التأنيث. والدليل على تذكيره قوله:
وقد علمت يا قُفَيّ التثْفُلَهْ
فلم يلحقه التاء لما صغَّره. والضرس يذكّر ويؤنَّث وعليه قوله:
ففقئِت عينٌ وطنَّ الضِرسُ
ويقال: ضرس طويلة.
وكذلك العاتق يذكر ويؤنث، والدليل على تأنيثه قوله:
..... ولا
(بَينُكم) ما حَمَلت عاتقي
ومما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان: العجزُ عند بعضهم، وقد ألحقه هو بباب ما يؤنث ولا يجوز تذكيره. وكذلك أيضاً المعَى، ألحقه بباب ما يذكر من أعضاء الحيوان، والصحيح أنّه مما يذكّر ويؤنث، بدليل قوله عليه السلام: المؤمن يأكل في مِعَى واحدة والكافر يأكل في سبَعة أمعاء فإلحاق الهاء عدده دليل على

تذكيره ووصفه بواحدة دليل على تأنيثه.

بـــاب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه

الرأس مذكر، قال الله تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً} (مريم: 4). وكذلك الجبين مذكر، يقال: جَبِينٌ صَلْتٌ، وكذلك الخَدّ مذكّر، يقال: خدٌّ أسيل. والفم مذكّر وعليه قوله:

فوهُ كشَقِّ العَصا لأيا تُبيَّنَهُ
.....

وكذلك الأنف مذكَّر بدليل قوله:

فلا ينبسِطْ من بين عينيك ما انطوى
ولا يُلتَقَى إلا وأَنفُكَ راغِمُ

وكذلك المِنْخَر، قال:

لها مِنْخَرٌ كوجارِ السِباع
فمنه تُريحُ إذا تَنَبهِرْ

وكذلك الثغر مذكر، يقال: ثَغرٌ رتلٌ. وكذلك الناب الذي يراد به السنّ مذكر، يقال: نَبتَ نابهُ، وكذلك الناجذ، واختلف فيه فقيل: هو أقصَى الأسنان، وقيل: هو ما يلي الضاحِكِ وهو الأصحُّ بدليل ما جاء في الأثر من أنَّه صلى الله عليه

وسلّمضَحِكَ حتى بدت نواجِذُهُ. وكان عليه السلام لا يضحِكِ إلاّ تبسّماً.
والذي يذهب إلى أَنَّ النواجذ أقصى الأسنان يحمل هذه على المبالغة، وإن لم يكن الأمر كذلك.
وكذلك البطنِ والذقن، وعليه قوله:
والبطنُ ذو عُكَنٍ لطيفٌ طَيّهُ
البيت
وأما المِعَى فقد تقدم ما فيه في الباب الذي قبله. وكذلك السِنُّ والباع، يقال: سنٌّ جديدٌ وباع طويلٌ. والظفْر مذكّر، يقال: ظفرٌ طويل. وكذلك الثَدي، وذهب بعضهم إلى أنَّها قد تؤنَّث وأنَّ تصغيرها ثدية.

بـــاب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا

أَمَّا السبيل فالدليل على تذكيره قوله تعالى: {وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ الْغَىّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً} (الأعراف: 146). والدليل على تأنيثه قوله تعالى: {قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِى} (يوسف: 108). وكذلك الطريق، يقال: طريقٌ واضحٌ وواضحةٌ، قال الشاعر:
إنَّ المروءة.....

وكذلك الصراط، إلاّ أَنَّ الغالب عليه التذكير، قال الله تعالى: {اهْدِنَا الصّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ } (الفاتحة: 6). وكذلك الهُدى، يقال: هُدَى حسنةٌ وحسنٌ. والسُّرى يذكر ويؤنث، والدليل على تأنيثها قوله:

إنَّ سُرَى اللّيلَ حرامٌ لا تَحِلّ

والقَلِيب يذكّر ويؤنث والدليل على تأنيثها قوله:

على حين من تلبث عليه ذَنوبُه

.....

وكذلك الحال، يقال: حالٌ مستقيمٌ وحالٌ مستقيمةٌ. وقد يؤنث بالهاء فيقال: حالة، وعليه قوله:

على حالةٍ لو أَنَّ في القومِ حاتِماً

البيت

ودرع الحديد أُنثى يقال: ذرعٌ سابغَةٌ، قال الله تعالى: {أَنِ اعْمَلْ سَـبِغَـتٍ} (سبأ: 11). أي دورعاً سابغاتٍ.

وأَمَّا السوق فالغالب عليه التأنيث، وقد تذكر وعلى التذكير قوله:

.....

بسوقٍ كثيرٍ ريحُهُ وأعاصِرُه

والسلاح أُنثى بدليل جمعها على أسلحة. والصاع يذكر ويؤنث، وكذلك الصُواع، وهما بمعنى واحد وهو للملوك، وقد قيل: جام من فضة يشربُ بها

الملوك. قال الله تعالى: {نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَآء بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ} (يوسف: 72)، وقال: {فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآء أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا} (يوسف: 76). والحانوت يذكّر ويؤنّث وهو اسم الخمر. وقد قيل: بيتُ الخمّار. وقد قيل: إِنَّ المراد به الذي نرفعُه اليوم عليه.

وكذلك المَنُون يذكر ويؤنث، وكذلك العنكبوت، والدليل على تأنيثها قوله تعالى: {كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً} (العنكبوت: 41) والدليل على تذكيرها قوله:

.....

كأنَّ العنكبوتَ هو ابتناها

وكذلك الخمر إلاّ أنَّ الغالب عليها التأنيث، وأنكر الأصمعيُّ تذكيرها والذي ذهب إلى تذكيرها استدلَّ على ذلك بقوله:

وكأنَّ الخَمْرَ المُدَامَ مِنَ الإِســـ

فِنطِ ممزوجةٌ بماءِ الزَّلالِ

فقوله: مدام، دليل على تذكيرها.

ورواية الأصمعي:

وكأنَّ الخَمْرَ المُدامَةَ مِلأ سفِنْط

وأَما واسِط وهَجَر وقُبا فقد تقدم ذكرها في أَسماء البلدان.
وقد تقدَّم أَنَّ المؤنث بغير علامة يعلم تأْنيثه إِمَّا بالصفة أَو بالإِخبار أَو بالإِشارة إليه أَو بإِضماره أَو بتصغيره أَو بجمعه أَو بعدده أَو بأَن يكون الاسم واقعاً على مؤنث حقيقي.
فأَمَّا التصغير فقد تقدَّم حكمه في بابه، وأَمَّا الجمع فسيأْتي حكمه. وأَما الإِخبار فإِذا أَخبرتَ عن مؤنث فلا يخلو أَن يكون مفرداً أَو مثنى أَو مجموعاً. فإِن كان مفرداً فلا يخلو أَن يكون ظاهراً أَو مضمراً. فإِن كان ظاهراً فلا يخلو أَن يكون حيواناً أَو مواتاً. فإِن كان حيواناً فلا يخلو أَن يكون فاعلاً أَو غير فاعل. فإِن كان فاعلاً فلا يخلو أَن تفصل بينه وبين الفعل أَو لا تفصل. فإِن لم تفصل فلا بدَّ من إِتيان علامة التأْنيث في الفعل مثل: قامت هندٌ، ولا يجوز حذفها إِلاّ حيث سمع. حكى سيبويه: قال فلانةٌ، ولا يقاس عليه.
فإِن فصلت جاز حذفها نحو: قام اليوم هندٌ، ومن كلام العرب: حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأَةٌ. والإِثبات أَحسن. وكلما طال الفصل كان الحذف أَجود، والإِثبات في هذا كله أَحسن.

فإن كان غير عاقلٍ فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لا تفصل. فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات نحو: مشت الدابّةُ ومشَى الدابَةُ، والحذف قبيح.
فإن فصلت حسن الحذف والإثبات مثل: جرت اليومَ الدابةُ، ومشى اليومَ الدابةُ. وكلما طال الفصل كان الحذف أجود، والإثبات في هذا كله أحسن. فإن كان مواتاً فلا يخلو أن تفصل أو لا تفصل. فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات فتقول: انكسرت وانكسرَ القِدرُ. والإثبات أحسن.
فإن فصلت حسن الحذف مثل قولك: انكسرت اليومَ القِدرُ، وانكسرَ اليومَ القِدرُ. وكلما طال الفصل كان الحذف أجود، والإثبات في هذا كله أجود من الحذف.
فإن كان فاعل الفعل في هذا كلّه مضمراً فإنّك تلحقه علامة التأنيث ولا يجوز حذفُها إلاّ في ضرورةً مثل قوله:
فلا مُزنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها
ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها
يريد: ولا أرض أبقلّتِ إبقالها. فحذف ضرورة.
فإن كان فاعل الفعل مثنى فحكمه حكم المفرد. فإن كان مجموعاف فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع

تكسير أَو اسم جنس. فإِن كان اسم جنس فالعرب تخبر عنه إِخبار المؤنث والمذكر فتقول: انكسرتِ الشجرُ وانكسِرَ الشَجُر. فإِن كان اسم جمع فلا يخلو أَن يكون عاقلاً أَو غير عاقل. فإِن كان عاقلاً فهو مذكر وليس من هذا الباب. وإِن كان لما لا يعقل فالعرب تخبر عنه إِخبار المؤنث فتقول: جرت الدودُ.

فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول: انكسرت الجذوع وانكسر الجذوع، فتذكّر إن ذهبت به مذهب جمع وتؤنّث إن ذهبت به مذهب جماعة.
فإن كان جمع سلامة ففيه خلاف.
فمذهب أهل البصرة أَنَّ حكمه حكم المفرد ومذهب أَهل الكوفة أَنَّ حكمه حكم التكسير فيذكَّر على معنى جمع ويؤنَّث على معنى جماعة.
وأَبو علي الفارسي يفصّل فيقول: إن وقَعَ جمعُ السلامة على مذكر فالإِخبار عنه إخبار المذكر وإن وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر:
عشيَّةَ قام النائحاتُ وشُقِّقَتْ

البيت
وقوله عز وجل: {إِذَا جَآءكَ الْمُؤْمِنَـتُ} (الممتحنة: 12).
وذلك فاسد، لأنَّه لم يكثر كثرة توجب القياس. وحمل قوله تعالى: {إِذَا جَآءكَ الْمُؤْمِنَـتُ}، على أن يكون قد حذف منه التاء مثل قوله: قال فلانةُ وكذلك قوله: عشيَّةَ قامَ النَّائحاتُ.....
.... البيت
وأمَّا:
قالَتْ بنو عامرٍ.....
.... البيت
فيكون مؤنثاً على المعنى لأنَّه إذا قال: قالت بنو عامر، فكأنَّه قال: قالت أولاد عامر، مثل قوله:
.....
سائل بني أَسَدٍ ما هذِهِ الصَوتُ
فأنَّث على معنى الصيحة.
فإن كان مضمراً فلا يخلو أن يكون المضمر العائد على الجمع مفرداً أو جمعاً. فإن كان مفرداً فلا بد من التاء إلاّ في ضرورة نحو قوله:
وأما تَرَى لِمَّتَي بُدّلت
فإنَّ الحوادِثَ أودَى بِها
وإن كان المضمر ضمير جمع فلا يحتاج إلى علامة نحو قولك: الجزوع انكسرت.

وأَمَّا الضمير فلا يخلو أَن يعود على مفرد أَو مثنى أو مجموع.
فإن عاد على مفرد أو مثنى كان على حسب ما يعود عليه من إفراد وتثنية وجمع، نحو: هند ضربتُها، والهندانِ ضربتُهما.
فإن عاد على مجموع فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أَو اسم جمع أو اسم جنس. فإن كان اسم جنس فيعود الضمير عليه مفرداً مثل قولك: الشجرْ قطعتُها والتين أكلتها.
فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المذكر وليس من هذا الباب.
فإن كان لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك: الإِبل حلبتُها.
فإن كان جمع تكسير فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لا يعقل. فإن كان لمن يعقل فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً.

فإن كان مذكراً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المذكرين. وقد يعود الضمير عليه كما يعود على واحد

المؤنث نحو: الرجالُ والنساءُ وأعجازها. فإن كان مؤنثاً فيعود الضمير عليه كما يعود علي جماعة المؤنث نحو قولك: النساءُ (قُمنَ). وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة نحو قوله:

تركنا الخيلَ والنَعمَ المُنَدَّى
وقلنا للنساءِ بِها أقيمِي

فإن كان لما لَا يعقل فإنَّ الضمير يعود عليه مجموعاً، وقد يعود عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة فتقول: الجذوعُ انكسَرْنَ وانكسرت، والأجذاعُ طِلّنَ وطَالَتْ، إلاّ أنَّ الأفصح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع، والأفصح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع، والأفصح في جمع الكثرة أن يعامل في الضمير معاملة الواحدة من المؤنث.

وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر نحو قوله تعالى: {وَإِنَّ لَكُمْ فِى الأنْعَـمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُمْ مّمَّا فِى بُطُونِهِ} (النحل: 66).

فإن كان جمع سلامة فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً، فإن كان مذكراً فيعود عليه ضمير جماعة المذكرين. وإن كان مؤنثاً فيعود عليه ضمير جماعة المؤنثين.

وأمَّا الصفة فلا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهرٍ أو مضمر. فإن عملت في ظاهر فحكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر وإن عملت في مضمر فحكمها حكم الفعل إذا رفع المضمر.
وأما الإِشارة فحكمها حكم المضمر المفرد في موضع يفرد فيه ويثنى حيث يثنى ويجمع حيث يجمع.
وأمَّا المذكَّر إذا أخبرت عنه إخبار المؤنث ألحقت علامة التأنيث ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلاّ في قليل على المعنى نحو قولهم: فلانٌ لغوبٌ أتتهُ كتابي فاحتَقَرها يريد صحيفتي. إلاّ أن يكون المذكر مضافاً إلى مؤنّث في المعنى ويجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولك: ذهبت بعضُ أصابعه والبعض مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر نحو قوله:
إذا بعضُ السنينِ تَعَرَّقَتْنا
كفى الأيامَ فقدَ أبي اليَتيمِ
فأخبر عن بعض السنين كما يخبر عن المؤنث لأنَّ بعض السنين في المعنى سنون. وكذلك: {يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ} (يوسف: 10) لأنَّ بعض السيارة سيارةٌ. أو يكون المذكَّر مضافاً إلى المؤنث إلاّ أَنَّه يجوز أن تلفظ

بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قوله:
وتشرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَهُ

كما شرِقَتَ صدرُ القناةِ من الدَمِ
أو يكونَ المذكَّر مضافاً إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى مؤنث، إلاّ أنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولهم: اجتمعت أهلُ اليَمامةِ فالأهل مضاف إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى مؤنث إلاّ أنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول، فإن لم يجز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول نحو قولهم:
مشينَ كما اهتزَّت رماحٌ تسفَّهت
أعالِيَها مرُّ الرياحِ النَواسِمِ
فأنَّث المَرّ لأنَّه لا يجوز أن تقول: تسفَّهت أعالِيَها الرياح وأنت تريد مرَّها. وإن لم يجزِ أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول لم يجز التأنيث، ألا ترى أنك إذا قلت: قطعتُ رأس هندٍ، لا يجوز أن تقول: قطعتُ هندٍ.

بـــاب الأفعال المهموزة

إنَّما ذكر الأفعال المهموزة وإن كان ذكرها ليس من قبيل علم العربية لأنَّه ليس مما يضبط بقياس. لأنَّ النحويين اختلفوا فيها. فمنهم من قال: إنه يبدل من الهمزة في كل موضع. ومنهم من منع ذلك في كل موضع إلاّ أن يسمع. ومنهم من فَصَّل وهو الصحيح. فقال: الهمزة من الفعل لا يخلو أن تقع فاء أو عيناً أو لاماً. فإن وقعت لاماً فالأجود إثبات الهمزة، ولغة للعرب ضعيفة يبدلون من الهمزة ياء يقولون: قَريتُ، في قَرأتُ، وأخطيتُ في أخطأتُ، حكى ذلك الأخفش.
فإن وقعت فاء فلا تبدل إلاّ حيث سمع والذي سمع من ذلك واتيته ووامرته وواخيته، وهو من أتى وأمر ومن الأخوة. ولا يقاس على ذلك غيره، لا يقال في أخوه: وَخُوه، فأما أَرَّخت وورَّخت فلغتان، وليست الواو بدلاً من الهمزة لأنَّهما يتصرفان على السواء وليست واحدة منهما أكثر تصرفاً من الأخرى، يقال: أرَّخت وورخت وتأريخ وتوريخ ومؤرخ ومورخ.
وإن كانت عيناً لم يبدل أيضاً منها شيء إلا ما جاء من ذلك والذي جاء منه سال في سأل. فمنهم من أبدل الهمزة واواً فيقول: سِلتُ أسال؛ كما يقال: خِفتُ

أَخاف، وتقول: المساولة، ومنهم من يقول: المسايلة فيبدل من الهمزة في سأل ياء.

بـــاب أمس

إذا لم يكن معرّفاً بالألف واللام ولا بالإِضافة ولا منكَّراً ولا مجموعاً ولا مصغَّراً فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف.
فإن كان ظرفاً فهو مبني على الكسر ويكون له معنيان: أحدهُما: أن يريد به اليوم الذي قبل يومك، والآخر: أن تريد به ما تقدَّم يومك، وذلك لا يكون إلاّ مجازاً وعليه قوله:
لعمري لقومٍ قد تَرى أمسِ فيهم
مرابِطَ للأمهارِ والعَكَرِ الدَثِرْ
لأنَّه أراد بأمس ما مضى مما تقدَّم يومه الذي كان فيه.
فإن كان ظرف ففيه لغتان: لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر وعليه قوله:
اليومَ أعلمُ ما يَجِيءُ بهِ
ومضَى بفَصْلِ قضائِه أمسِ
وبنو تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف.

وزعم الزجاج وأبو القاسم أنَّ أمسِ إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح واستدلّ على ذلك بقوله:
لقد رأيتُ عجَباً مُذْ أمسا
وهذا لا حجة فيه، لأنَّ أمسِ ليس بظرف، وإنَّما هو اسم بدليل دخول حرف الجرّ عليه، لأنَّ دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية بدليل أنَّ وسط إذا كان ظرفاً فهو ساكن العين نحو: جلستُ وَسْطَ الدارِ، وإذا كان اسماً فهو متحرك العين نحو: هذا وَسَطُ الدارِ، فإذا دخل حرف الجر على وسط حركت عينها فتقول: جلست في وَسَطِ الدارِ. وإذا كان غير ظرف فلا يخلو أن يكون في موضع رفع أو نصب أو خفض. فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلاّ البناء على الكسر أو الفتح. وإن كان في موضع رفع فهو عندهما يجوز فيه الوجهان: البناء والإعراب إعرابَ ما لا ينصرف. ودليلهما أنَّ أمسِ إذا كان غير ظرف وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح نحو قوله:
لقد رأيت عجباً مُذْ أمسا
وهذا لا حجة فيه لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب ما لا ينصرف، وأيضاً فإنَّ الدليل على أنّه ليس بمعنى على الفتح

أنَّه لم يأتِ إلاَّ في موضع خفض ولو كان مبنياً لجاء مثل: شهدتُ زيداً أمسِ. فإن كان معرَّفاً بالألف واللام أو بالإضافة أو منكَّراً أو مجموعاً أو مصغَّراً فإنَّه معرب أبداً على كل حال.

بـــــاب أسماء الفاعلين والمفعولين

قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين. فأما اسم الفاعل فلا يبنى إلا من فعل متصرف. وأما اسم المفعول فلا يُبنى إلاّ من كلّ مبنيّ لما لم يسم فاعله.
واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد من ثلاثة أحرف. فإن كان من فعل ثلاثي فاسم المفعول منه على وزن مفعول قياساً. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فيأتي أبداً على وزن الفعل المضارع المبني لما لم يسم فاعله، إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميماً مضموماً خاصة.
فاسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد، فإن كان من فعل ثلاثي فلا يخلو أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ.

فإن كان من فعُل فهو أَبداً على وزن فَعِيل نحو: ظرُف فهو ظرِيف وكرُمَ فهو كريم. وإن كان من فعل فلا يخلو أن يكون متعدّياً أو غير متعدّ. فإن كان متعدّياً فهو أبداً على وزن فاعل نحو: علِمَ فهو عالِم.
وإن كان غير متعدّ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فَعِيل نحو: عمِيَ فهو عَمٍ، وعلى وزن أفعل نحو: عَشِي فهو أَعشَى، وعلى وزن فَعْلان نحو: صَدِي فهو صَدْيان.h فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فاسم الفاعل منه يأتي على وزن الفعل المضارع إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميماً نحو مُتغافِل من تَغَافَلَ. وشذَّ من ذلك: أورقَ الشجرُ فهو وارِقٌ وأورسَ فهو وارسٌ وأيفعَ الغلامُ فهو يافعٌ، على وزن فاعل من المزيد. وشذَّ منه أيضاً ألقح فهو مُلِقِحٌ.

بـــاب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع

هذه الترجمة ظاهرها التناقض. وذلك أنَّها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون ما بعدها مرفوعاً بالابتداء، لأنَّ المبتدأ

مُعرَّى من العوامل اللفظية فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون مُعرَّى من العوامل اللفظية عامل فيه لفظ قبله.
وهذا الاعتراض مندفع بأن يكون فاعل ترفع ضمير المخاطب كأنَّه قال: ترفع أيها المخاطب ما بعدها بالابتداء والخبر.
وقد روي: يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فعلى هذه الرواية لا طعن فيه أصلاً.
وقصده في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وقوع المبتدأ والخبر بعدها وليست الكلمة المتقدمة لازمة للكلام بل يجوز إسقاطها فيبقى ما بعدها كلاماً مستقلاً بنفسه. ويشترط أن تكون تلك الكلمة لا تكون إلاّ مصدراً. فإن قيل: فقد ذكر في هذا الباب حروفاً وغير حروف، والترجمة تقتضي أنَّ كل ما يقع في الباب إنما هو من جنس الحروف.
فالجواب عن هذا أحد شيئين: إمّا أن يكون أحد الحروف بمعنى الكلمة فيقع إذ ذاك على الاسم والفعل والحرف.
وإما أن يكون جعل أينَ وكيفَ وَمَتى حروفاً مجازاً لتضمّنها معنى الحرف، وكذلك بينما وبينا أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به فيما ذكرناه من

وقوع المبتدأ والخبر بعده ولزوم الصدرية.
فإن قيل: لأيّ شيء لم يذكر في هذا الباب ما ولا؟ فالجواب عن ذلك: إنَّه إنَّما لم يذكرهما في هذا الباب لأنّهما لم يحدثا فيما بعدهما معنى من المعاني، فلذلك كانتا كأنَّهما في الكلام وإنما هما وصلة يراد بها الإبعاض، فلا تعلق لهما بما بعدهما لا لفظاً ولا معنى، بل هي أصوات منفردة بما بعدها وما بعدها لم يتقدمه شيء.
وأمَّا همزة الاستفهام فاستُغنِي عنها بهل.
وهذه الأدوات تنقسم قسمين: قسم لا يقع بعده إلاّ الجملة. وقسم يقع بعده المفرد والجملة. فالذي يقع بعده المفرد والجملة: متى وأين وكيف وبينا، فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر نحو: كيف زيدٌ وأين عمرو؟ ومتى القيامُ؟ وبينا قيامُ زيدٍ قامَ عمرو.
وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلاّ كيف فإنَّ في إعرابها خلافاً. فعلى مذهب سيبويه تكون منتصبة على الظرف لأنّها عنده من باب الظروف. فإذا قلت: كيفَ زيدٌ قائمٌ؟ فتقديره عنده: على أي حال زيدٌ قائمَّ؟ ومذه الأخفش أنَّها من

الأسماء، فإذا قلت: كيف زيدٌ قائمٌ؟ فتقديره عنده: أمسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرعٍ؟ ويكون في موضع نصب على الحالِ.

وذلك فاسد، لأنَّ الحال خبر من الأخبار وكيف استفهام فلا يصح وقوعها خبراً. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. والذي يدل على صحة مذهبه أنَّ كيف لا تتصرف أعني أنَّها لا تستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا يدخل عليها حرف جر، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفاً. وأيضاً فإنَّها إذا جعلت ظرفاً كانت في تقدير: أصحيحٌ أم سقيمٌ أم مريضٌ أم ضعيفٌ أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها.
ومهما أمكن أن يكون اللفظ في معنى واحد كان أولى من أن يكون له مفسّراً بما لا ينحصر من الألفاظ.
فإِن قيل: فكيف تجعل ظرفاً وهي ليست باسم زمان ولا مكان؟ فالجواب: إِنّها واقعة على الأحوال والحال قد تشبه بالظرف فيقال: زيد في حال حسنة، فكذلك كيف.
وأمَّا الذي لا يقع بعده إلاَّ الجملة فما بقي، ولا موضع له من الإِعراب لأنّه

حرف. وأمَّا بينما ففيها خلاف، فمنهم من جعلها من قبيل ما لا يليهِ إلاّ الجملة. ومنهم من جعلها من قبيل ما يليه الجملة تارة والمفرد أُخرى.
فأجازوا: بينما قام زيدٌ قام عمرو. على زيادة ما. والعامل في بينما وبينا جوابُهما. ولا يعمل فيهما ما بعدهما لأنّهما مضافان إليه، ولا يعمل المضاف إليه فيما أُضيف إليه، ولذلك ذهب كثير من النحويين إلى زيادة إذ في مثل قوله:
بينما نحن بالأراكِ معاً
إذ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ
لأنَّ إذ مضافه إلى ما بعدها فلايعمل ما بعدها فيما قبلها. وهذا قد يسوغ على غير زيادة «إذ» وذلك أن تُقدَّر (قبل) بينما وبينا عاملاً يفسره ما بعده.
وقد تقدم الخلاف في إلغاء إنّما وأخواتها وإعمالها والصحيح من ذلك.
وقوله:
بينا تَعانقه الكماةُ
البيت
ويروى: تعانقه، بالرفع والخفض. وزعم أبو محمد بن السيد أنَّ رواية الخفض غير جائزة، لأنَّ تعانقه مصدر تعانق وتفاعل لا يتعدى.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل. وهو أَنَّ التاء الداخلة على فاعل لا تخلو أَن تدخل عليه وهو متعدَّ إلى واحد أو إلى اثنين. فإِن كان متعدّياً إلى اثنين صار متعدّياً إلى واحد نحو: عاطيتُ زيداً الدرهمَ. وإن كان متعدّياً إلى واحد صار غير متعدَ نحو: ضاربَ زيدٌ عمراً، تدخل عليه التاء فتقول: تضاربَ زيدٌ وعمروٌ، وقد تدخل على المتعدّي إلى واحد فيبقى على تعدّيه نحو قولك: تجاوزتُ موضع كذا، ومنه قوله:
تجاوزتُ أَحراساً.....
البيت

ووجهه عندي أَن لا تقدَّر التاء داخلة على فاعَلَ بل أَصل بنفسها فكذلك تعانق يكون من هذا القبيل، إلاّ أَنَّ ذلك يكون مما يُحفظ ولا يقاس عليه.

بـــاب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه

المنصوبات تنقسم ثلاثة أقسام: قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز إضماره وذلك كل فعل إِذا أُضمرته لم يكن عليه

دليل لا من لفظ متقدم عليه ولا من تسلط حال. وقسم ينتصب بفعل إن شئت أظرته وإن شئت أظهرته، وهو كل فعل إذا أُضمر كان له ما يدل عليه إمّا من لفظ متقدّم وإما من تسلط حال.

وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره، وهو الذي أراد أبو القاسم، وذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه. وهو المنادى والمنصوب على باب الاشتغال وإيّاك والاسم الذي بعد الواو في: إيّاك والأسدَ، والاسم الذي بعد الواو في: ويحهُ وأخاه، وأهلَكَ والليلَ، وما أنت وزيداً، وما شأنُك وزيداً، والمصادر الموضوعة موضع الأمر إذا كُررّت نحو: ضَرباً ضَرباً، والحذَرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ. والمصادر الموضوعة موضع الدعاء وهي: سقياً ورعياً وجَدعاً وسحقاً وبُعداً وأفّةً وتُفّةً ودَفراً وتَعساً وبُؤساً وبَهراً، وهي من الأسماء الموضوعة موضع فعل الدعاء، وهي مؤنثة.

وما استعمل من المصادر المضافة الموضوعة موضع الفعل في الخبر وهي سبحانَ اللّهِ، وريحانَهُ وقعدَكَ اللَّهُ وعمرَكَ اللّهُ، وما وضع من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء وهي ويحَهُ

وويلَهُ وويسَهُ وعَوْلَهُ، ولا تستعمل عوله إلا بعد ويله.
وما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل وهي حنانَيْك وسعْديكَ ولبّيْكَ ودوالَيْكَ وهذا ذَيْكَ وبعتُ الشاءَ شاةً بدرهم، وأخذته بدرهم فصاعداً، وبدرهم فزائداً. وما وضع من المصادر موضع فعل التعجب وهي: (أ) كذباً وحَلِفاً.
وكل مصدر أو صفة بعد أمّا بشرط أن لا يكون ما بعدها يعمل فيه مثل: أمّا سميناً فسمينٌ وأما عالماً فعالمٌ.
والمصادر المشبهات إذا تقدّم قبلها ما يدل على الفعل مثل: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله صراخٌ صراخَ الثَكَلى، وله دقٌّ دقّكَ بالمنخازِ حبَّ الفُلفُلِ، ومَنْ أنت وزيداً؟ وكِلَيْهما وتمراً، وهذا ولا زَعماتِكَ، ونِعْمَةَ عينٍ ونِعْما عَينٍ، ونعامَ عَينٍ، وكرامةً ومسرَّةً، ولا كيداً ولا رَغماً ولا غَمّاً.
وكذلك كل صفة وضعت موضع الفعل مثال: أتميميّاً مرّةً وقيسيّاً أُخرى؟ وكل اسم ينتصب بفعل مضمر على... وقد تقدَّم مثل: أنتهِ أمراً قاصداً، ووراءكَ أوسعُ لكَ، وانتهوا خيراً لكُم.
والمصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر مثل: ما أنت سيراً، وإنّما أنتَ شربَ الإِبلِ، ومرحباً وأهلاً وسهلاً،

وسُبّوحاً قُدّوساً، وإن تأتِني فأهلَ الليلِ والنهارِ، وكلّ شيء ولا هذا.

وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر مثل: أقائماً وقد قَعدَ الناسُ؟ وعائذاً باللّهِ.
وأمَّا المناديات فإنّها تنصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره. فإذا قلت: يا رجلاً، فتقديره: أُنادي رجلاً، ثم حذف أُنادي ونالت «يا» منابه فلذلك لم يجز إظهاره لأنّه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوض منه.
وزعم بعض النحويين أنّه انتصب بما في «يا»من معنى الفعل ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفس «يا» واستدلَّ على ذلك بأن قال: الدليل على أنّه منصوب بيا وليس منصوباً بفعل مضمر أنّه لو أظهروا الفعل الذي تدّعون إضماره لغير المعنى، وذلك أنّك إذا قلت: يا زيدُ، فهو نفس النداء، وأُنادي زيداً ليس بنفس النداء وإنّما هو إخبار بأنّه يقع منه نداء.
وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب فاسد، وذلك أنَّ الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلاَّ جراً، وهذا قد عمل فيه نصباً، فدلَّ على بطلان ما ذهب إليه من

أنَّ «يا» هي الناصبة مع أنّها لا تختص، وذلك أن «يا» للتنبيه في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف.
فمثال دخولها على الفعل قوله:
ألا يا لسقياني قبلَ غارةِ سِنْجالِ .....
ومثال دخولها على الحرف قوله:
يا ليتَ زوجَكِ قد غدا
متقلِّداً سيفاً ورُمحاً
وأما قوله: إنَّ إظهار الفعل يغيّر المعنى فالجواب: إنَّ الأفعال تنقسم قسمين: قسم هو كناية عن معنى، مثل: قام زيدٌ، وقسم هو المعنى نفسه مثل قولك: أحلفُ باللّهِ لأفعلنَّ كذا، ألا ترى أنَّ قولهم: أحلف، هو القسم بنفسه، وكذلك المنادي يكون على تقدير: أُنادي، ويكون أُنادي هنا المراد به نفس النداء.
وأمَّا المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.
ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء، وذلك أنَّ عدم الإِضمار أحسن من تكلفه. قال

فإن قيل: تعدّي ضربتُ لمفعولين وإنّما يتعدى إلى مفعول واحد فالجواب: إنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّ العرب تقول: زيداً مررتُ به، ومررت لا تعمل نصباً، فثبت هنا إضمار الفعل. وأيضاً فإنَّ الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلاّ شيئاً واحداً.
فأمَّا إيّاك فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ولم يستعمل إلاّ بمعنى الأمر، فإن قلت: إيَّاك، فتقديره: إيَّاك باعد. ولا تقدّره قبل إيّاك، لأنَّه لا يتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل. وإنَّما لم يظهر الفعل لأنَّ إيَّاك تتنزّل منزلته وتتحمل الضمير كما يتحمّله الفعل.
والدليل على أنَّه قد يتحمل الضمير الذي يتحمله الفعل قوله:

فإيَّاك أنتَ وعبدَ المَسيـ
ـــــــــــــــحِ أنْ تقربَا قِبلةَ المَسجدِ
فعبد المسيح معطوف على المضمر في إيَّاك، وأنت تأكيد له.
وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في: إيّاك والأسدَ، وأمثاله تقديره: إيّاكَ باعِدْ واحذرِ الأسدَ، إلاّ أنَّ هذا الفعل الذي

ينتصب الأسد بإضماره لا يظهر لأنَّ ما في إيّاك من التحذير يدل عليه. فإن حذفت الواو لم تلزم إضمار الفعل نحو قوله:

إيّاك إيّاكَ المِراءَ فإنّه
إلى الشرِّ دَعاءٌ وللشرِّ جالِبُ

تقديره: دع المراءَ. ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل.

وأَمَّا امرأً ونفسَهُ، وشأنَك والحجَّ، ورأسَكَ والحائطَ فالأول من هذه الأسماء ينتصب بإضمار دَعْ أو ما في معناه. والثاني ينتصب به بواسطة الواو على معنى مع، دع امرأً ونفسه، واترك رأسَكَ والحَائِطَ، وخذ شأنَكَ والحجَّ، وكذلك أهلَكَ والليلَ، وتقديره: بادِرْ أهلَكَ والليلَ وبادِر الليلَ أي بادر أهلَكَ قبلَ الليلِ.

وأَمَّا أخوه من: ويحَهُ وأَخاهُ، فينتصب على الفعل الذي ينتصب عليه ويحه وسيُبيّن. وأما شأنَكَ وزيداً، وما أنتَ وزيداً، فزيداً منصوب بإضمار الملابسة تقديره: ما شأنُك وملابسةَ زيدٍ، وما أنتَ وملابسةَ زيدٍ، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

وأَمَّا المصادر المضوعة موضع الفعل إذا كررت نحو: ضرباً ضرباً، والحذَرَ الحذَرَ،

والنجاءَ النجاءَ، فإنها منصوبة بفعل أَمر من لفظها لا يجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه.
وأَمَّا ما وضع من المصادر موضع فعل أَيضاً وهو: سَقياً ورعياً وخَيبة وحَدْعاً وعَقَراً وسُحقاً وأُفّةً وتُفّةً ودَفْراً وتَعساً وبؤساً ونَتناً وبَهراً، فما كان منها له فعل من لفظه انتصب به وما لم يكن له فعل من لفظه انتصب بفعل من معناه نحو دَفْراً وأُفّةً وتُفّةً. وأَما نُوعاً فلا يستعمل إلاّ تابعاً لجوع. وأَما تُرباً وجَندلاً، وفاها لِفيكَ، فأسماء منصوبة بأَفعال مضمرة على معنى الدعاء وتقديره: جعلَ اللّهُ في فيهِ تراباً، ووضع الله في فيه جندلاً، أَي أَماتَهُ اللَّهُ إذ لا يكون الترب والجندل في فيهِ إلاّ بعد موته، وكذلك: فاها لِفيكَ، أَي جعل اللّهُ فمَ الداهيةِ لفيك. والدليل على أَنّه يريد الداهية قوله:
وداهيةٍ من دواهي المنو
نِ يرهَبُها الناسُ لا فا لَها
فجعل للداهية فماً.

وأَما هنيئاً مريئاً فصفتان منصوبتان بفعل مضمر على أَنهما حالان. فإذا قلت لمن هو في حال نعيم: هنيئاً لكَ،

فكأَنّك قلت: أدامَ اللَّهُ لك ما أَنتَ فيه من النعيم هنيئاً. وكذلك مريئاً، إلاّ أنه لا يستعمل وحدَهُ. وكذلك لا يحفظ.
وأما سبحانَ اللَّهِ وريحانَهُ، فإنّها منصوبان بفعل من معناهما لأنهما لا يستعمل فعل من لفظهما، أَلا ترى أَنَّه لا يقال: سَبَحتُ ولا راحَ، بمعنى استرزقَ. فأَما سبّحت بالتشديد فمعناه: قلت: سبحانَ اللّه. ومعنى: سبّحن تَنزيهاً وريحاناً استرزاقاً.
وأما معاذَ اللَّهِ، فمنصوب بفعلٍ من لفظه تقديره: أعوذُ باللّهِ معاذاً. وأما عمَركَ اللَّهُ، فمعناه: أسأَلك ببقاء الله. وعَمْر مصدر من عمَّر على حذف الزيادة بمعنى تعمير فتقديره: عَمرٌ من الله عمّرتُك بهِ تعميراً أي سأَلتُه بعَمرِ اللَّهِ أَي ببقاءِ اللَّهِ، قال الشاعر:
عمّرتُكَ اللَّهَ الجَليلَ فإنني
.....
وأما قعدَك اللَّهُ فمعناه حفظك الله، وهو منصوب بإضمار فعل من معناه.
وأَما ويحَهُ وويسَهُ وويلَهُ وعولَهُ وويَبَهُ فمنصوبة بأفعال من معناها لأنَّ معنى ويحه وويسه ورحمةً لهُ، ومعنى ويله وويبه: حسرةً له. وأما عولَهُ فإتباع

لويله ولا تستعمل بغير ويلَهُ، فكأَنه مشتق من العويل وهو صوت الباكي.
ومن الناس من ذهب إلى أَنه قد استعمل من ويح وويس وويل أَفعال فهي على مذهبه منصوبة بأَفعال من لفظها ويحَهُ: واح ويحَهُ، وكذلك والَ ويلَهُ وواسَ ويسَهُ وأَنشد:
فما والَ ولا واحَ
ولا واسَ أَبو هندِ
وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يُعلم له قائل.
وأَما حنانَيكَ ولبّيكَ وسعدَيْكَ وهذاذَيْكَ ودوالَيْكَ فمصادر منصوبة بأَفعال مضمرة. فأَما حنانَيْكَ وهذاذَيْكَ ودوالَيْكَ فالأفعال الناصبة لها من لفظها كأَنه في التقدير: أَحنُّ حنانَيكَ، وتقدير قوله:
ضرباً هذاذَيْكَ وطعناً وخضاً
ضرباً تهذُّ فيه هذاذيك، أَي ضربُك في حال أَنّك تهذُّ هذاذيك.
وتقدير قوله:
إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبُردِ مثلُه
دوالَيكَ حتى كلّنا غيرُ لابِسِ
تدوالنا دواليك. ودل على تداولنا قوله:
إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبردِ مثلُهُ
.....
وأَما سعدَيكَ فمعناه إجابةً بعد إجابة، فكأَنَّه قال: إسعاداً بعد إسعاد، أَي كلما

أَمرتني أَطعتك وساعدتك على ذلك.
وكذلك لبْيكَ معناه: لزوماً لطاعَتِكَ.
وكأنه من ألبَّ بالمكانِ إذا أقام به
ولزم. فهي منصوبة بأفعال من معناها.

وهذه المصادر، أعني حنانيك وإخوته
مثناة بلا خوف، إلاّ لبَّيكَ فإنَّ فيه خِلافاً.
فمذهب سيبويه أنه تثنية لَبَّ كما أَنَّ
حنانيك تثنية حنان. ومذهب يونس أنه
اسم مفرد كأَنه عنده قبل الإِضافة:
لبّى. وقلبت ألفه ياء لإِضافتها إلى
المضمر نحو لديكَ وعليكَ.
وهذا فاسد بدليلين: أَحدهما أَنَّ لبّيك قد
ثبتت فيه الياء مع إضافتها إلى الظاهر
في مثل قوله:
دعوتُ لما نابَني مِسوّراً
فلبّى فلبّى يَدَيْ مِسَورٍ
والآخر: أنه قد سمع لبَّ ولم يسمع لبّى
اسماً، قال الشاعر:
دعَوْنِي فيا لبِّي إذا هدَرَت لهُم
شَقاشِقُ أَقوامٍ فأَسكتَها هَدْرِي
فقال لبَيْ، لو كان أَصله لبَّى لقال:
لبّايَ، على الفتح أَو لبَّيَّ على القليل.
فإن قيل: فكيف جاءت مثناة وليس
المعنى على التثنية؟ فالجواب: إنَّ
التثنية قد تجيء للتكثير ولا يراد بها

تشفيع الواحد، كأنَّ المعنى يجيء عليها: تحنّناً بعد تحنّن. وكذلك دواليك أي مداولة بعد مداولةٍ، وهذاذيك أي هذّاً بعد هذٍّ، وسعديك إجابةً بعد إجابةٍ، ولبيّك لزوماً لطاعتِكَ بعد لزوم. وكذلك الكاف المتّصلة بها ضمائر، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الضمير.

وزعم الأعلم أنَّ الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في: أبصِركَ زيداً، يريد: أبصِر زيداً وحذفت النون لشبهها بالإضافة ولأنَّ الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها بـــ«ذلك» والنون تمنعها من ذلك فحذفت لذلك. على أن جعل الكاف في دواليك وسعديك ولبيك أسماء مضاف إليها المصدر يفضي إلى إفساد المعنى لأنَّ المصدر إذا أضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب له كان مصدراً نحو: ضربتُك ضرباً، فيلزم أن يكون المعنى في البيت: تداولنا مداولتك، أي مثل مداولتك، وكذلك سعديك أي أجبتك إجابتك لغيرك كذلك. ولبيك أي ألزم طاعتك لزومَك طاعة غيرك، وليس المعنى على شيء من ذلك فلذلك جعل الكاف حرف خطاب.

وهذا الذي ذهب إليه لا يلزم، لأنّه لا يسوغ أن يكون المعنى في سعديك أي

أَجبتك إجابتك لغيرك إذا أَجبته، وكذلك لبَّيك أي الزم طاعتك لزومك طاعة غيرك إذا لزمتها، وكذلك دواليك أي تداولنا مثل مداولتك إذا داولت كما قالوا: دققته دقّك يا طحّانُ حبَّ الفلفلِ، والمعنى مثل دقك. وأَمَّا ما ذهب إِلَيه من جعل الكاف خطاباً فليس ذلك مقيساً بالفعل حيث سمع وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لأنَّ الاسم جعل عوضاً منه.

وأَمَّا لك الشاءُ شاةً بدرهمٍ، فلم يظهر لنيابة المجرور منابه.
فإن قلت: فإنَّ العرب لا تقول (لك) الشاءُ إِلا على «مملوكٌ لك» فالجواب: إنّه لما اقترنت قرينة تبين هذا المقصود وهو قولك: شاةٌ بدرهم، جاز أَن تقول: الشاءُ لك على غير معنى مملوك له، بل على معنى: مسعَّرٌ لك.
وأَمَّا أَخذته بدرهمٍ فزائداً أَو بدرهم فصاعداً، فانتصب «فصاعداً» بفعلٍ مضمر تقديره: فزاد الثمنُ صاعداً. على أنّه في موضع الحال.

فإن قيل: فلعلَّه منتصب بأخذته
فالجواب: أن تقول: إنّه لا يسوغ هذا لأنَّ الفاء تقطع ما قبلها مما بعدها.
وأمَّا كرماً وحلفاً فمصادر انتصب بفعل من لفظها مضمر تقديره: أكرمُ كرماً وأحلِفُ حِلفاً، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمله الضمير ولذلك قلنا إنه انتصب بكرُم من أبنية التعجب لأنَّ أبنية التعجب ليس منها ما له مصدر إلاّ لفعل.
وأمَّا كل صفة أو مصدر بعد أَما بشرطِ أن لا يكون بعدها ما تعمل فيه مثل: أما سميناً فسمينٌ وأما علماً فلا علم له وأما عِلماً فما أعلَمَهُ به. فأمَّا قولهم: فأما سميناً فسمينٌ، فانتصب بفعل مضمر إذ لا يخلو أن يكون الناصب ما في «أما» من معنى الفعل أو سميناً.m باطل أن يكون سميناً لأنَّ سميناً اسم فاعل ليس بجارّ فلا يتقدَّم معموله عليه فلم يبق ما يعمل فيه إلاَّ ما في (أما) من معنى الفعل. ولا يخلو أنه ينتصب على أنّه مفعول من أجله أو مصدر في موضع الحال أو مصدر مؤكد لما في أما من معنى الفعل لأنه مناقض، وذلك أنَّ الحروف المراد بها الاختصار، ألا ترى أنك إذا قلت: ما قام زيدٌ، فإنّه اختصار لقولك: أنفِي قيامَ زيدٍ، والمراد بالتأكيد

الطول في الكلام فيناقض التأكيد لما وضعت عليه الحروف من الاختصار فلم يبق إلاّ أن يكون منصوباً على أنه مصدر في موضع الحال في لغة أهل الحجاز. ولذلك إذا دخلت الألف واللام رفعوه فيقولون: أما السمنُ فسمينٌ. أو مفعولاً من أجله في لغة بني تميم. وكذلك إذا عرفوه بالألف واللام بقي على نصبه فيقولون: أما السمنَ فسمينٌ وأما العِلَم فما أعلمَهُ به، فلم نقل إنّه انتصب بما بعده لأنَّ ما بعده مصدر وصلة المصدر لا تتقدم عليه. وأيضاً فإنَّ ما بعد لا يتقدَّم عليها.
فإن قيل: فكيف جاء الشرط مع جوابه غير مرتبط في المعنى؟ ألا ترى أنك إذا قلت: أما سميناً فسمينٌ، تقديره: مهما يكن سميناً فهو سمينٌ. فظاهر أنه لا يكون سميناً إلاّ في حال ذكره سميناً.
فالجواب: إنَّ الشرط قد يجيء غير مرتبط مع جوابه في المعنى في مجرد اللفظ مثل قولك:

من يكُ ذا بتَ فهذا بَتّي
مقيّظٌ مصيّفٌ مُشتّي

ألا ترى أنه يكون مقيّظاً مصيّفاً مشتّياً كان لغيره بتٌّ أو لم يكن، ولم يظهر الفعل لنيابة أما منابه.
وأما المصدر مثل: له صراخٌ صراخَ الثَكلَى، وله صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله دقٌّ دقّكَ بالمنحازِ حبَّ الفُلفُلِ، فلا يخلو أن تريد بالاسم الأول الصفة أو الفعل الذي هو علامة لإِخراج الصوت، فإن أردت الفعل انتصب ما بعده به وليس هو من هذا الباب لأنَّ عامله ملفوظ به وهو المصدر المتقدم الذكر.
فإن أردت به الصفة فلا يخلو أن تريد بالثاني الفعل أو الصفة. فإن أردت الفعل انتصب بفعل من لفظه تقديره: يصوّتُ صوَت حمارٍ. لأنه إذا كان له صوتٌ فهو يصوّتٌ به تصويتَ حمار.
فإن أردت بصوت الثاني الصفة لا المصدر كان منصوباً بإضمار فعل من غير لفظه على تقدير: يُخرجه صوتَ حمارٍ أو مثل صوت حمار. وكذلك: يُخرجُ صراخَ الثكلى. ولم يظهر الفعل لأنَّ ما تقدَّم من الكلام ناب منابه لدلالته عليه.
وأما من أنتَ زيداً، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنَّما لم يجز إظهاره لأنَّه جرى مجرى المثل. وأصله أنَّ إنساناً حكى عن نفسه صفات وكنت تعرفها في زيد فأنكرها فيه فقلت له:

من أَنت زيداً؟ كأَنه قال: من أَنتَ تذكرُ زيداً؟ ثم صار يستعمل لكل من ذكر في نفسه صفات فأَنكرتها عليه فتقول له: من أَنت زيداً. أَي أَنت بمنزلة الذي قيل له: من أَنت زيداً.
وأَما كليهما وتمراً. فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وأصله أَنَّ إنساناً خُيرّ بين شيئين فطلبهما وطلب معهما تمراً ثم استعمل لمن خُيّر بين شيئين فطلبهما جميعاً. وتقدير الفعل المضمر: أَعطني كليهما وزِدني تمراً. ولا يظهر لأَنَّه كلام جرى مجرى المثل والأَمثال لا تُغيَّر.
وأَما هذا ولا زعماتك، فمنصوبٌ بفعل مضمر من لفظه كأَنّك قلت: ولا أَزعمُ زعماتِكَ أَي هذا هو ولا أَزعمُ زعماتِكَ، ولم يظهر الفعل لأَنه جرى مجرى المثل في كثرة استعماله.
وأَما نعمةَ عينٍ وكرامةً ومَسّرةً فأَسماء موضوعة موضع المصادر. منصوبات بفعل مضمر من لفظها لا يجوز إظهاره. فإذا قيل لك: افعل كذا، فتقول له نعِما عين، أَي وأَنِعمُ به عينَك إنعاماً. فوقع نعماً وأَخواته موقع إنعام. وكذلك مسرةٍ أَي أُسرّك به مسّرة وكرامةً، أَي أكرمك بفعله كرامة. وإنّما لم تظهر هذه الأَفعال لأَنها أَجوبة

والجواب مبني على الاختصار، أَلا ترى أنَّه يكون بالحروف مثل قولك لمن سألكَ هل قام زيدٌ؟ فتقول له: نعم، إنْ قام، أَو: لا، إنْ لم يقم. فناب لا مناب قولك لم يقم، وناب قولك نعم مناب قولك: قام زيدٌ، فلذلك لم يجز إظهار الفعل.

وأما لا كيداً ولا رغماً ولا غمّاً ولا همّاً فمنصوبات بفعل مضمر من لفظهما لا يجوز إظهاره. وإِنَّما لم يجز إظهاره لأنَّ ما قبله يدل عليه مثل قولك: لا أفعل ولا كيداً، أَي لا أَفعلُه ولا أكيده كيداً، أَي لا أقاربه. ومعلوم أنه إذا قال لا أَفعل كذا أنَّه قصد... من الفعل وبالغ في ذلك ومن المبالغة في ذلك أَن يقع منه المقاربة.
وكذلك لا غماً ولا همّاً ولا رغماً أي ولا أَهمَّ به هماً ولا أَرغمُك به رغماً ولا أَغمُّك به غماً.
وأما قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وأَصله أَنَّ رجلاً انتسب مرة لتميم ومرة لقيس فقيل له: أَتميمياً مرة وقيسياً أخرى، ثم استعمل لكل من لم يستقر

على حالة. ولم يظهر الفعل لأنَّه كالمثل، ولوقوع الاسم موقعه.
وأما أعورَ وذا ناب، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره تقديره: أتستقبلون أعورَ وذا ناب؟ وذلك أَنَّ الأعور تتطيَّر العربِ به وكذلك ذو الناب وهو الكلب. فإذن أنكر الجمع بين شيئين مجيء أعور وذا ناب. ولم يظهر الفعل لأنَّه كالمثل.
وأما كل اسم ينتصب بفعل مضمر على معنى الأمر فقد تقدَّم وهي: أنتَهِ أمراً قاصداً، ووراءَكَ أوسعَ لك، وانتهوا خيراً لكم، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره لدلالة ما قبله عليه، ألا ترى أَنَّك إذا قلت: إنتهوا عن كذا، علم أنك تأمر بما هو ضدٌّ لما نهيت عنه. فإذا قلت: انتَهِ امراً قاصداً، فكأَنَّك قلت: وائتِ أمراً قاصداً. وكذلك وراءَك أوسعَ لك، وكأنك قلت: ائت أوسعَ لك من ورائك.
وكذلك قوله تعالى: {انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ} (النساء: 171). معناه: وائتوا خيراً لكم.
وأجاز الفراء في قوله تعالى: {انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ}، أن يكون خيراً صفة لمصدر محذوف تقديره: انتهاء خيراً لكم.
وهذا وجه ضعيف، وذلك أنَّ خيراً هذا لا يخلو أن تريد به الصفة التي تصحبها أو

الخير الذي هو ضد الشر. فإذا أردت الصفة ضعف لفظاً ومعنى.
أما اللفظ فإنّه لا يجيء ذلك إلاّ بحذف «مِنْ» وحذفها قليل نحو ما جاء من قولهم: الله أكبر.
وأما من طريق المعنى فلأنه لا يلزم التقدير: انتهاء خيراً لكم من تركه أي يكون في أن تركوا الانتهاء خير، لأنَّ أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك، ألا ترى أنَّ النهي هنا إنّما هو عن الكفر لأنّه ما تقدم من قوله تعالى: {وَلاَ تَقُولُواْ ثَلَـثَةٌ}. فالكفر لا خير فيه.

وإن كان أَرادَ بالخير ضدّ الشركان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به، بل لا يجوز ذلك بقياس أصلاً. فإن ورد به السماع نحو: مررتُ برجلٍ حجرِ الرأسِ، يحفظ ولا يُتعدَّى، فلذلك جعله سيبويه على إضمار فعل.
ومنها المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة نحو: ما أنتَ إلاّ سيراً، وما أنتَ إلا شربَ الإبل، تريد: ما أنت إلا تسيرُ سيراً، وما أنت إلاّ تشربُ شربَ الإبل، فحذفت الفعل الذي هو خبر وأقمت المصدر مقامه، ولا يجوز إظهاره لأنَّ ما تريد من المبالغة في

الشرب والسير يسوغ التزام الإضمار فيه في اللفظ بمنزلة إذا قلت: إنّما أنت شرب الإبل وإنَّما أنتَ سير، فرفعت وجعلت السير والشرب مبالغة.
وأما مرحباً وسهلاً وأهلاً فعلى تقدير: صادفتَ مرحباً أي رحباً وسعةً. وكذلك أهلاً أي صادفت من يقوم لك مقام الأهل. وسهلاً أي صادفت ليناً وخفضاً لا خوفاً.
ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر الذي ذكرنا جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالتزم إضمار الفعل لذلك.
وأما سَبّوحاً قُدّوساً، ربُّ الملائكة والروح، فعلى تقدير: كبَّرت سُبّوحاً أي مبرأ منزّهاً مما ينسب إليه الملحدون. وكذلك قدّوساً على تقدير: ذكرت أو نزّهت قدّوساً أي مقدَّساً، والمقدَّس: المطهر. وكذلك رب الملائكة والروح، أي حافظهم.
وأما إن تأتِ فأهلِ الليلِ والنهارِ، فعلى تقدير: تجد أهلَ الليلِ والنهارِ أي من يقوم لك مقام أهلِكَ في الليل والنهار. ولكن لم يظهر الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال، إلاّ أنه كلام كثر استعماله في معناه من المسرَّة والإلطاف للمخاطب.

وأما كلَّ شيءٍ ولا هذا. وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ، فعلى تقدير: ائتِ كل شيءٍ ولا تقرب شتيمةَ حُرّ، لكن لم يظهر لكثرة الاستعمال، ألا ترى أنّه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء.
وأما ديارَ فلانة، منصوب على إضمار فعل تقديره: أذكُر ديارَ فلانةٍ. فإن قلت: وما الدليلُ على هذا الفعل؟ فالجواب: إنَّ الشعراء (كثيراً) ما يقدمُون في أشعارهم ذكر الديار ووصف الأطلال فإذا قال بعد ذلك: ديار فلانة فكأنه قال: ذكرت ديار فلانة. وكل ما كان فيه من وصف الديار على هذا الفعل المضمر.
وأما أقائماً وقد قعدَ الناسُ؟ وأقاعداً وقد سار الركبُ؟ وعائذاً بالله، وبابه من الأسماء الموضعة موضع الفعل في الخبر فذلك العامل فيها تقديره: أتقوم قائماً وقد قعد الناسُ؟ وأتقعدُ قاعداً وقد سار الركبُ؟ وأعوذُ عائذاً باللَّهِ.

ونظير ذلك من الحال المؤكدة قوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَـكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً} (النساء: 79).

فإن قلت: فهلا كان الفعل المضمر أتكون أو غيره، مما ليس من لفظ الاسم حتى تجيء الحالُ مُبيِّنة؟
فالجواب: إنّه ليس في الكلام ما يدل على المضمر إلاّ لفظ الاسم فقدّر الفعل المضمر لذلك من لفظه.
والوجه الآخر أن تكون هذه الأسماء مصادر على وزن فاعل كالعافية والعاقِبَة. فأقائماً وأقاعداً وعائذاً بمنزلة: أقياماً وأقعوداً وعياذاً بالله ونابت مناب أفعالها التي من لفظها، ولم يجز إظهار الفعل الناصب لها لأنّها لما وضعت موضع الفعل وتحملت الضمير جرت فلم يدخل عليها الفعل كما لا يدخل على الفعل نفسه.
وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه فمن ذلك حمداً وشكراً.
وغفرانَك، وسعةً ورحباً، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل ويجوز إظهاره.
من ذلك كلَّمته مشافهةً ولقيتُه فجأةً وكفاحاً، وقتلته صبراً، ولقيته عياناً، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً. وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال.
وذلك أنَّ ركضاً في الأصل منتصب بفعل مضمر هو في موضع الحال

تقديره: أتيته أركضُ ركضاً، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأُعرب بإعرابه، فمن راعى أَنَّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة جعلها من هذا الباب، ومن راعى أن العامل في اللفظ إنَّما هو الفعل لقيامه مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيبويه وأبي العباس. فمذهب سيبويه أَنَّ ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس أَنَّ ذلك مقيس، إذ كان الفعل دالاً على المصدر نحو: أتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً ألا ترى أن الركض والعدو من جنس الإتيان ولا يجوز: جاء زيد ضحكاً، لأنَّ الضحك ليس من قبيل المجيء.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وذلك أَنَّ المصادر المنتصبة بإضمار لا بد لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر، إلاّ أن تكون المصادر موضوعة موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلى شيء من ذلك لأنَّ الحال يبيّن إذ ذاك الفعل المضمر نحو قوله: فضرب الرقاب، وأنت إذا قلت: جاء زيدٌ ركضاً فركضاً ليس في موضع فعل الأمر ولا تقدم ما يدل على فعل

الأمر ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر، لأن المجيء قد يكون ركضاً وغير ركض، فإذا قلت: ركضاً، لم يكن فيما تقدم ما يدل على الفعل المضمر، ولا يلزم من حيث كان الركض من قبيل الإتيان أن يكون في ذكر الإتيان دلالة عليه، فلذلك كان مذهبه فاسداً، بل ينبغي أن يكون هذا موقوفاً على السماع لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر.

ويجوز أيضاً في هذه المصادر التي تقدمها فعل من جنسها أن تكون منتصبة على المصدر للأفعال المتقدمة على المعنى. فقولك: أتيته ركضاً بمنزلة قولك: ركضتُ ركضاً. وفي ذلك خلاف بين النحويين.
منهم من زعَم أنّه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم. ومنهم من زعم أنه منصوب بالفعل المتقدم وهو الصحيح، لأنّه طالب له من جهة المعنى فلا فائدة في تكلف الإضمار.
قوله: ومنها ما جاء منصوباً توكيداً وهو قولهم: له علي ألفُ درهم اعترافاً، هو نفس «الاعتراف» فقوله بعد ذلك: اعترافاً توكيد، فهو إذن من المصادر

الموضوعة موضع الفعل لقيامه مقام اعترف الذي هو في موضع الحال. والعامل فيه ما في «له» من معنى الفعل.
فليس من هذا الباب إلاّ على ما تقدم من لحظ الأصل، وذلك فاسد لأنَّ الأصل قد رفض.

بـــاب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلاَّ أن يمنع من ذلك مانع. فالمانع أن يكون المعمول مبنياً أو يكون محكي الآخر بمن أو يكون جملة أو يفصل بين العامل والمعمول بأن أو اللام أو يدخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه أو مستفهماً عنه في المعنى. وهذا الأخير يجوز أن يظهر الإِعراب بالنظر إلى لفظه.
فلم يؤثر إذا كان مبنياً لأنَّ المبني لا يدخله الإِعراب لشبهه بما لا يدخله الإِعراب. ولم يؤثر إذا كان المعمول محكياً لئلا تبطل الحكاية. ولم يؤثر إذا كان المعمول جملة مثل تأبط شراً لئلا

يؤدي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد. ولم يؤثرا إذا فصلت بين العامل والمعمول بأن واللام لأنَّ أن واللام لهما صدر الكلام فلو عملتا فيما بعدهما لكانا غير صدرين، ولا تقل أن واللام إلاّ بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ.
وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون المعمول اسم استفهام أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعنى فلم يؤثر العامل أيضاً لأنَّ ذلك كله له صدر الكلام، ولا يقع هذا إلاّ بعد أفعال القلوب. ولم يشذ عن ذلك إلاّ لفظتان وهما سب وانظر. ألا ترى أنهم يقولون: اذهب فسل أيّهم قائم، وكذلك يقولون: اذهب فانظر أيُهم ذاهب.
وانظر وسل ليسا من أفعال القلوب. وإنما جاز في هاتين اللفظتين لأنَّهما ليستا للعلم. ألا ترى أن العلم قد يكون غير السؤال أو النظر.
وزعم أبو عثمان المازني أنَّه يجوز في أي العين أبصرَ وحكي: أما ترى أيُّ برقٍ ها هُنا، معناه قال: أما تُبصر.
وهذا فاسد، لأنَّه ممكن أن يكون ترى هنا بمعنى تعلم، على أنَّه يجوز ما ذهب إليه لأنَّ الإبصار سبب للعلم إلا أنَّه لم يدع إلى ذلك ضرورة.

وهذه الجملة المعلق عنها العامل لا يخلو أن تقع بعد فعل متعدَ إلى مفعول واحد أو إلى أزيد. فإن كان متعدّياً إلى واحد كانت الجملة في موضع المفعولين، فأما قول العرب: عرفت زيداً أبو من هو، ففي الجملة التي هي أبو من هو، خلاف بين النحويين، فذهبت طائفة إلى أنَّ الجملة في موضع الحال، وذلك فاسد، لأنَّ الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو: جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه. يسوغ فيه أن تقول: ويدُه على رأسه. ولو قلت: عرفتُ زيداً وأبو من هو. لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيداً أبو من هو، واحد.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمّن عرفت معنى علمت. وذلك فاسد، لأنَّ التضمين بابه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس عليه لقلته.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الجملة بدل من المفعول الذي هو زيد، تقديره: عرفتُ زيداً، عرفت أبو من هو.
فالجواب: إنَّ ذلك يسوغ على حذف مضاف فيكون: عرفتُ زيداً، على تقدير:

عرفت شأن زيدٍ أبو من هو، فعلى هذا بدل الشيء من الشيء فيه سائغ.

بـــــاب الوقف

الوقف لا يخلو أن يكون على معرب أو على مبني فإن كان على معربٍ فلا يخلو أن يكون مثنى أو مجموعاً بالواو والنون أو لا يكون.
فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون كالوقف عل المبني، وسيأتي ذكره.
فإن لم يكن مثنى ولا مجموعاً فلا يخلو أن يكون في آخره تاء التأنيث أو لا يكون، فإن كان في آخره تاء التأنيث فتقف عليه بالهاء فتقول في فاطمة: فاطمه، وقد يوقف عليها بالتاء فتقول فاطمت، وعليه قوله:
اللَّهُ نجّاك بِكَفيَّ مَسْلَمَت
من بعد ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ
فإن لم يكن في آخره تاء التأنيث فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو يكون في آخره همزة أو لا يكون.
فإن لم يكن في آخره همزة ولا يكون معتل الآخر فلا يخلو أن يكون منوّناً أو غير منون. فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً.

فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه أربعة أوجه: أن يبدل من التنوين القائم الوقف عليه بالسكون. ثم الوقف عليه بالهمزة. ثم الوقف عليه بالتشديد، بل لا يجوز الوقف عليه بالتشديد إلاّ في ضرورة نحو قوله:

لقد خَشِيتُ أن أُرَى جَدَبّاً

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك، إلاّ التشديد فإنّه لا يجوز.

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز في الوقف على المرفوع خمسة أوجه: الإِسكان ثم الإِشمام ثم الروْم ثم التثقيل ثم البدل.

وفي الوقف على المخفوض يجوز لك كل ما جاز في المرفوع إلاّ الإِشمام فإنّه لا يجوز.

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون (الآخر) مرفوعاً أو مخفوضاً. فإن كان مرفوعاً جاز فيه ما

جاز فيما قبل آخره متحرك إلاّ التشديد فإنه لا يجوز هنا.
ويخلف التشديد النقل، أعني أن تنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبل ما لم يؤد النقل إلى بناء غير موجود فإنَّه يمتنع ويخلفه الإتباع، أعني أن يحرك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله.
فإن كان مخفوضاً فحكمه حكم المرفوع إلاّ الإشمام.
فإن كان الساكن حرف علة جاز في مرفوعه ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره ساكن وهو حرف علة إلاّ الإِشمام.

فإن كان غير منون فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإنّ كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه وجهان: الوقف بالسكون أو التشديد. فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه بالسكون ليس إلاّ.
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرك من المنون إلاّ البدل، فإن كان ما قبل

آخره متحركاً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً.
فإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو مخفوضاً.
فإن كان مرفوعاً جاز فيه الوقف بالسكون والإشمام والروم والنقل، إلاْ أن يؤدي النقل كما تقدم إلى بناء غير موجود، وأن كان مخفوضاً جاز فيه الروم والإسكان والنقل إلاّ أن يؤدي النقل أيضاً إلى بناء غير موجود فيعقبه الإتباع.
وإن كان حر علة جاز فيه ما جاز في الذي قبل آخره ساكن صحيح من مرفوع غير المنون ومخفوضه إلاّ النقل.
فإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلاً بالياء أو بالواو أو بالألف. فإن كان معتلاً بالألف فإنه يجوز في الوقف عليه أربعة أوجه: أحدها إبقاء الألف من غير تغيير. والآخر بإبدالها ياء والآخر إبدالها واواً، والآخر إبدالها همزة. إلاّ أنك إذا وقفت بالألف على المنون فإنَّ في تلك الألف خلافاً. منهم من ذهب إلى أنَّ الألف عوض من التنوين في الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب أو خفض وهو مذهب المازني.

وحجته أنَّ التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة فأشبه زيداً في حال النصب وكما أنك تبدل من التنوين في زيد المنصوب الألف فكذلك رحى وأمثاله تبدل من تنوينه ألفاً إذا وقفت عليه في جميع الأحوال.
ومنهم من ذهب إلى أن الألف في حال الرفع والخفض ألف الأصل وفي حال النصب تبدل من التنوين وهو مذهب سيبويه، وحجته إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح، فكما أنك تحذف التنوين في الوقف على زيد في حال الرفع والخفض فكذلك تفعل برحَى، وكما أنك تبدل من التنوين ألفاً في حال النصب فكذلك تفعل برحى في النصب أيضاً.
ومنهم من ذهب إلى أن الألف التي في آخر رَحَى إذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل وهو مذهب الكسائي.
وحجته إن التقى ساكنان: ألف الأصل والتنوين لم يكن بد من حذف أحدهما، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد، لأنَّ التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين فكيف إذا التقى مع ساكن آخر.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أنَّ الألف لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية، فدلَّ ذلك على أنَّها ليست ألف الأصل، إذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها.
وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أنَّ الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية، ألا ترى أنَّ القراء قد قرأوا: مُفتَرى وقُرى إذا كان في موضع رفع أو خفض بالإِمالة إذا وقفوا ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب، ولو كانت بدلاً من التنوين لم يجز ذلك فيها، فتبين إذن أنَّ الصحيح ما ذهب إليه سيبويه.
فإن قيل: فقد أوقع العجاج الألف في حال النصب قافية، قال:
خالَط من سلمى خياشِيمَ وفا
فالجواب: إنَّه إنما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف وصل ويكون التنوين محذوفاً من المنصوب في حال الوقف على لغة من قال: رأيتُ زيدْ، بسكون الدال فيكون نحو قول الشاعر:
شَئِزٌ جَنبِي كأنِّي مُهدأ
جَعَلَ القَينُ على الدَفِّ إبَرْ
يريد: إبَراً.

وإن كان في آخره ياء فلا يخلو أن تكون مشددة أو غير مشددة. فإن كانت مشددة جاز في الوقف عليها وجهان:
أحدهما: أن تُبدل منها جيماً فتقول في الوقف على عبيّ: علّج، وعلى مريّ: مرجّ.
والآخر: أن تقف عليهما بنفسيهما من غير بدل فتقول: على مري. وإن لم تكن مشددة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكناً. فإن كان متحركاً فلا يخلو أن يكون الاسم منوناً أو غير منون. فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو غير منصوب. فإن كان غير منصوب جاز لك في الوقف عليه
وجهان: أحدهما: وهو الأفصح، أن تحذف الياء فتقول: قاضٍ وعارٍ.
والآخر: أن تثبتها لأنَّ التنوين قد ذهب فتقول: قاضي وعاري، إلاّ أن يؤدي إلى توالي الحذف على الاسم فإنَّه لا يجوز إلاّ إثبات الياء في الوقف: مُرِيّ، اسم فاعل من أرى يُري، ليس إلاّ.
فإن كان منصوباً لم يجز في الوقف عليه إلاّ وجه واحد وهو أن تبدل من التنوين ألفاً فتقول: رأيت قاضيا وعاريا.
وإن كان غير منون فلا يخلو أن يكون معرباً أو شبه معرب وهو المبني في

باب النداء نحو يا قاضي، وإنما ذكرناه في فصل الوقف على المعرب لشبهه بالمعرب كما تقدم. فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً. فإن كان اسماً جاز لك في الوقف عليه في الرفع والخفض وجهان: أفصحهما إثبات الياء فتقول: القاضي.
والآخر: حذفها فتقول: القاض.

فإن كان منصوباً لم يجز إلاّ إثبات الياء فتقول: (رأيت القاضيّ، وإن كان فعلاً مرفوعاً تثبت الياء فتقول:) يَرمِي، إلاّ في الفواصل والقوافي نحو: {وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ } (الفجر: 4). وقوله:
..... وبعـــــ
ـــــــــــــــضُ القوم يخلُقُ ثُمَّ لا يَفِر
إلاّ لا أدري وما أدري فإنَّ كافة العرب حذفت منهما الياء في الوقف في غير القوافي والفواصل لكثرة استعمالهما في الكلام.
وإن كانت الياءمن الفعل فيجوز حذفها في القوافي والفواصل وإن لم تحذف في غير ذلك، فحذف الياء من الاسم في القوافي والفواصل أحسن إذ قد كانت تحذف في غير ذينك الموضعين.

وإذا كان منادى نحو: يا قاضي، جاز في الوقف عليه وجهان: أحدهما: إثبات الياء والآخر: حذفها وتسكين ما قبلها فتقول في الوقف على يا قاضي: يا قاضْ. وإن شئت: يا قاضِي، والاختيار عند الخليل إثباتها وعند يونس وسيبويه حذفها وإن كان قبل الياء ساكن نحو ظبي وغزو جاز في الوقف عليه ما جاز في نظيره من الصحيح. وإن كان في آخره واو فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.
فإن كان ساكناً فإن الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح نحو غزو. وإن كان ما قبلها متحركاً فإِنَّ الحركة لا تكون إلاّ ضمة، فلا يوجد ذلك إلا في الأفعال نحو يغزو. ولا يجوز في الوقف عليه إلاّ السكون خاصة.
وإن كان مهموز الآخر فإنَّ الوقف عليه على ما آخره حرف صحيح. إلاَّ أَنَّه يخالفه في أَنَّ النقل يجوز هنا وإن أدَّى ذلك إلى مثال غير موجود في كلام العرب فتقول: البُطِيء في الخفض، والرُدءْ في الرفع، ولا يجوز ذلك في الصحيح.
ويخالفه أيضاً في أن الإِتباع يجوز هنا حيث لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود. ويجوز في الهمز وإن لم يؤدّ

النقل إلى ذلك فيجوز أن تقول: رأيت البُطُؤ، فتتبع ولو نقلت فقلت: البُطَأ، لكان له نظير. ولا يجوز أن تقول: رأيت البُسَرْ. ويخالفه أيضاً في أنّه يجوز أن تبدل من الهمزة حرفاً من جنس حركتها فتقول: الوَثُو في الرفع والوَثِي في الخفض والوَثا في النصب، فتحرّك الثاء بالفتح لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً.
وكذلك الكاف فتقول: الكَلَو؛ في الرفع، والكَلَىْ في الخفض، والكَلاَ في النصب. ويخالفه أيضاً في أنّه لا يجوز النقل فلا تقول: الكلا، استثقالاً للهمزتين. هذا في لغة المحقّقين، فأما المسهّلون فإنَّهم ينقلون الحركة إلى ما قبل فيقولون: الوَثْ. فيكون الوقف عليه كالوقف على ما في آخره صحيح، ويسهلون الهمزة في الكلا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها فيكون الوقف عليه إذ ذاك كالوقف على ما في آخره حرف علة، وقد تقدم.

فإن كان اللفظ مبنياً أو مشبهاً بمبني، ونعني بالمشبه بالمبني ما في آخره حرف ليس فيه علامة إعراب نحو: لم يغزُ، ومسلمان ومسلمونَ، ألا ترى أن

يغزو في نحو: لم يغزُ ومسلمانِ ومسلمونَ، الحركة التي في آخرها ليست إعراباً وإن كانت هذه الألفاظ في أنفسها معربة، فلا يخلو أن يكون آخرها ساكناً أو متحركاً.
فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرفاً صحيحاً وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة نحو مَن وهَلْ، وأمثال ذلك وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفاً أو غير ألف. فإن كان ألفاً كنت في الوقف عليه بالخيار، إن شئت وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة، وإن شئت ألحقت الهاء فتقول: هاهنا، وإن شئت: ها هناه، إلا أن تكون الألف للندبة فإن الهاء إذ ذاك تلزم فتقول: يا غُلاماه، ولا يجوز في الوقف: يا غُلاما.
وأن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا صلتين للمضمر أو لا يكونا، فإن كانا صلتين للمضمر لم يجز فيهما إلاّ الحذف نحو بِهِ وضَرَبَهُ وإن لم يكونا في آخره لزم إلحاق الهاء، واغلامَهُوه، وا انقطاع ظهريه.
وإن لم يكونا في آخره وقفت عليهما من غير تغيير ولا زيادة نحو لو ولي، إلاّ ما شذَّ من إبدالهم الهء من الياء في

الوقف على: هذا لي، فإنك تقول في الوقف عليه: هذا لِهْ.
وإن كان الآخر متحركاً فلا يخلو أن تكون الكلمة اسماً مرخماً قد حذفت منه التاء في الترخيم أو فعلاً أو حرفاً محذوفي الآخر.
فإن كان اسماً مرخماً بحذف التاء جاز في الوقف عليه وجهان: أفصحُهما إلحاق الهاء فتقول: يا فاطِمَهْ، في الوقف على يا فاطِمَ.
والآخر: الوقف بالسكون فتقول: يا فاطِمْ، وقد سمع منهم: يا حَرْملْ، في ترخيم يا حَرْملةُ.
وقد يستغنى عن الهاء في الشعر بألف الإطلاق نحو قوله:
قِفِي قبل التفرُّقِ يا ضُباعا
.....
وقوله:
عوجِي علينا واربَعِي يا فاطِما
وإن كان فعلاً محذوفاً فلا يخلو أن يكون قد حذفت منه الفاء أو لم تحذف.
فإن كان قد حذفت منه الفاء لم يجز في الوقف عليهِ إلاَّ إلحاق الهاء نحو: قِهْ، ولم يَقِهْ. وإن كان غير محذوف منه الفاء كان الأفصح في الوقف عليه أن تلحقه الهاء فتقول: ادعُهْ واغزُهْ. وقد يجوز: ادعُ واغزُ ولم يدعُ ولم يغزُ. وقد

حكي: ادعِه واغزِه. بكسر العين والزاي، على أن يكون وقفك عليها بعد حذف حرف العلة تشبيهاً لهما بما لم يحذف منه شيء، ثم إلحاق الهاء ساكنة فالتقى ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين.

وإن كان حرف محذوف الآخر مثل ما إذا حذفت ألفها في الاستفهام إذا اتصلت بخافض فلا يخلو أن يكون الخافض الذي دخل عليها حرف جرّ أو اسماً مضافاً إليها.
فإن كان الداخل عليها في الوقف اسماً لم يجز الوقف إلاَّ بالهاء أو الإسكان. والأفصح إلحاق الهاء فتقول: لِمَ ولِمَهْ وبِمَ وبِمَهْ. والوقف بغيرها فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد فتقول: على مَ وإلى مَ، أقل منه في نحو: بِمَ ولِمَ.
وإن كان المبني الموقوف عليه متحرك الآخر ولم يحذف منه شيء فلا يخلو أن يكون بها ضمير قبله ساكن أو غير ذلك. فإن كان بها ضمير جاز في الوقف عليه ثلاثة أوجه: أفصحها الإسكان نحو: اضرِبُهْ وضربتُهْ. والثاني نقل الحركة

من الضمير إلى الساكن قبله نحو: لم أضرِبْهُ، قال الشاعر:
عجِبتُ والدهرُ كثيرٌ عِجَبُهْ
من عَنَزِيَ سبّني لم أَضرِبُهْ
والثالث كسر الساكن الأول لالتقاء الساكنين. فقد حكي من كلامهم: اضْرِبهْ. وإن كان غير ذلك جاز في الوقف عليه وجهان: الإسكان وإلحاقُ هاء السكت نحو «أنا» يجوز في الوقف عليها: أَنْ وأَنَه، وقد يجوز في الوقف عليها: هو وهوه، وعليه قوله:
إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ
فما إنْ يقالُ لهُ منْ هُوَه
إلاَّ حيَّهل وأنا، فإنَّه يجوز في الوقف عليه ثلاثة أوجه: الإسكان فتقول: حَيَّهلْ وأَنْ، وإلحاق الهاء فتقول: حَيْهلَهْ وأَنه، وقد حكى من كلامهم: فهذا قَصْدي أَنَهْ، وبإلحاق الألف فتقول: حَيْهلا وأَنا، إلاَّ أن الوقف على أنا بالسكون لم يسمع، بل يجوز بالقياس. وإنّما وقف على تاء التأنيث لأنّها زائدة فهي أحمل للتغيير. وإن شئت قلت: أنّما وقفت عليه بالتاء تفرقة بين تاء التأنيث في الاسم وبينها في الفعل نحو قامت: ومن قال:
اللّهُ نجّاكَ بكَفَّيْ مُسِلمَتْ
تركها على أصلها.

وإِنّما وقفت على المنصوب المنون الصحيح المتحرك ما قبل آخره نحو: رأَيت رجلاً، بإِبدال النون أَلفاً لأَنَّهم رأَوا حذف النون إِخلالاً. لأنّه حرف معنى فأَبدلوا منه ما يشبهه وهو حرف العلة، وكأن أَلفاً مناسبة للحرف المبدل منه. ومنهم من يحذف فيقف بالسكون. ومنهم من يبدل من هذه الألف همزة، وسيأتي أَنَّ الألف تبدل همزة في الوقف على ما في آخره أَلف، وأَمّا التشديد فلا يجوز إِلاَّ في الضرورة وذلك:
لقد خشِيتُ أَن أُرَى جَدَبّا

والأصل جَدْباً ثم نقل من المنصوب فلما صار متحركاً ما قبل آخره شُدّد. ووجه الوقف بالتشديد أَنّه لو قال: رجلْ، لالتبس أَنه مبني على السيكون ولم يدر أَنَّ هذا طرأَ عليه في حال الوقف، فإِذا شدّد علم أَنّه لا يجتمع ساكنان في الوصل ولهذا لم يكن أَبداً التشديد فيما قبل آخره ساكن نحو عمرو، لأَنَّه قد علم أَن آخر هذا متحرِّك إِذ لا يجتمع ساكنان إِلاَّ في وقف. وإِنّما لم يكن إِلاَّ في الشعر لأَنَّ فيه إِجراء الوقف مجرى الوصل، ألا ترى أَنّه

اعتدَّ بالألف المبدلة من التنوين فصار كالوصل له فأجرى هذا الوصل مجرى الوقف فشدد مع ذلك.
وإِن كان هذا المنصوب قبل آخره ساكن فحكمه حكم ما تحرك ما قبله إِلاَّ أنّه يمتنع فيه التشديد للعلة التي قلنا، وقلنا إِنَّ جاءني رجل يجوز في الوقف عليه خمسة أوجه: الإِسكان أولاً ثمَّ الإِشمام، وكأنَّ هذا رأى أن لا تذهب الحركة لأنّها لمعنى فأشار إليها بضمّ شفتيه وهو لا يُسمع عندنا.
وأمّا وجه الروم فهو أنه رأى إبقاء بعض الحركة فضعف صوته بها، والأول المُشَمُّ رأى إبقاء بعضها إبقاءً لها، وهؤلاءِ أشدُّ قراراً من الآخر. وإِنما امتنع الوقف على الحركة لأنه موضع استراحة وكلال، فاختاروا إيراد الحرف ساكناً لا يشوبه شيء.
وأمَّا وجه البدل فلأنه راعى التنوين فلم يحذفه لأنه حرف معنى فأبدل منه حرفاً معتلاً من جنس حركة الحرف الذي قبله. ولما كان الوقف عارضاً سهل عليه كون الاسم في آخره واو قبلها ضمة.
ووجه التثقيل ما قلناه.
ومثل مررتُ برجلٍ، يجوز فيه ما جاز في جاءني رجل، إِلاَّ الإِشمام فإِنّه

متعذر، وذلك أَنَّ الإِشمام إِنَّما هو إشارة إلى الحركة. ولما كانت الحركة من وسط اللسان لم تكن لترى بخلاف الضمة لأنّها من الشفتين.
وكل ما جاء في «جاءني رجل» يجوز في جاءني عمرو، إِلاَّ التثقيل لأنه لا فائدة فيه.
ويخلف التشديد النقل ووجهه أَنّه حافظ على الحركة ولم يمكن إبقاؤها في موضعها فنقلها. وإِنَّما تعذر النقل لما يؤدي إليه من بناء غير موجود نحو: عِدْل، لو قلت فيه: عِدُل، لا يثبت فِعُل وذا لا يكون في أَبنية كلامهم.
والمخفوض من هذا حكمه إِلاَّ الإِشمام لما قلنا.
وإن أدى فيه النقل أَيضاً إلى بناء غير موجود رفض وأتبع وذلك: بُسرٍ، لو قلت فيه: يُسِر، لأثبت فُعِلاً، وذا لا يكون في أَبنية كلامهم.
وإذا قلت: رأَيتُ الرجلَ، فإِن الوقف هنا بالسكون، والتشديد قليل، لأنَّ معرفة الاسم محمولة على نكرته، وقد كان ذلك لا يجوز أَعني: رأَيتُ رجلاً، إِلاَّ في الشعر فكذلك ذا، ولا يكون هنا بدل لأنه ليس فيه مما يبدل، ولا روم لأن غير المنون لا يرام، لأن الأفصح فيه الوقف كالبدل فحمل هذا عليه، والإِشمام

متعذر. ومثل رأَيت البَكْرَ لا يكون فيه إِلاَّ السكون. وبطل هنا التثقيل لما قلناه.

والوقف على مثل: جاءني الرجلُ ومررتُ بالرجلِ كالوقف على جاءني رجلٌ، ولا يخالفه في شيء إِلاَّ في البدل، لأنه ليس معك مما يبدل.
وأَمّا مثل: جاءني البَكْرُ، فإِنَّ الوقف عليه بالسكون والروم والإِشمام. ويجوز النقل إِلاَّ أَن يؤدي إلى بناء غير موجود فإِنَّ الإِتباع إذ ذاك يعقبه. ومثل: مررت بالبَكْرِ، يجوز فيه ما جاء في مرفوعه إِلاَّ الإِشمام، لأَنَّ المخفوض لا يُشَمّ.
ومثل: قولٍ وزيدٍ وعادٍ مرفوعاً كان أَو مخفوضاً فحكمه حكم عمرو، إِلاَّ النقل لا يجوز وعلة ذلك أن الحركة تستثقل في حرف العلة. هذا حكم الصحيح في الوقف.
فإِن قلت: ما العلة في أَن لم يوقف على التنوين فتقول: زيدُن؟ قلت: عِلَّة ذلك الفرق بين النون الداخلة بعد كمال الاسم وبين ما لم يدخل على الاسم كاملاً نحو: رَعْشَنْ، فلذلك أبدلوا هذه النون. وإِنّما أُبدلت مما في آخره ألف الواو والياء والهمزة لأن الألف خفية جداً، وعلة خفائها أنها لا يعتمد بها على

مخرج فيكون أَكثر منها. فالذي أَبدل الياء فقال حُبلى رأَى أَنَّ الألف أَقرب الحروف إليها مما هو مثل الياء لأَنَّها من وسط اللسان. ومن أَبدل الواو مما يقرب من الألف أَبدل الواو، وكذلك من أَبدل بدل الهمزة أَبدل حرفاً أَجلد من الألف. والذي أَبدل من الياء المشددة جيماً في عليّ فقال عِلِجْ، فأَبدل لخفاء الياء وأَبدل منها حرفاً يقرب منها في المخرج ويكون أَجلد منها.
ومن تركها على لفظها فهو الأَصل كما كان الأَصل فيما في آخره ألف إبقاء الألف فتقول: حُبلَى.

بـــــاب لو ولولا

لو لا يليها إِلاَّ الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إِلاَّ في ضرورة نحو قوله:
لو غيْرَكم علِقَ الزبيرُ بحِملِهِ
أَدَّى الجِوارَ إِلى بني العَوّامِ
وكذلك ما جاء في المثل من قولهم: لو ذاتُ سِوارٍ لطَمتَني.
فأَمّا قوله:
لو بغيرِ الماءِ حلقي شرقٌ
كنت كالغَصّان بالماءِ اعتصاري

فعلى إضمار فعل دل عليه شَرِق كأنه قال: لو شَرِقَ حلقي، وشَرِقٌ خبر ابتداء مضمر تقديره: هو شرِقٌ.
وإذا وقع بعد لو أَنَّ واسمها وخبرها ففيه خلاف فمنهم من قال: إِنَّ أَنَّ واسمها وخبرها في موضع الفاعل، والفعل مضمر.
ومنهم من قال: إِنَّ أَنَّ وما بعدها تتقدَّر بتقدير المبتدأ واستغني عن الخبر لطول الصلة.
وكلا المذهبين فيه خروج للو عن موضعها. وذلك أنه إذا جعلت أَنَّ وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمر كان للو خروج عن بابها في أن وليها الفعل مضمراً في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلاَّ في ضرورة.
ومن قال: إِنَّ أَنَّ وما بعدها في موضع المبتدأ، في ذلك أيضاً خروج عن بابها لأنه قد وليها الاسم لفظاً وتقديراً.
وهذا المذهب أحسن لأنَّ في كلا المذهبين خروجاً للو عن بابها، فعدم الإضمار أحسن من تكلفه.
و«لو» إذا وقع لفظ الماضي بعدها فهو ماضٍ لفظاً ومعنى، وإذا وقع بعدها المستقبل فهو ماضٍ معنى مستقبل لفظاً.

وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إِنْ) الشرطية فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى أو لا لفظاً، وعليه قوله:

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزِرَهم
دونَ النساءِ ولو باتَتْ بأطهارِ

ألاَّ ترى أنَّ المعنى على «إِنْ».

وقد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمني، فإذا قلت: لو قام زيدٌ، فكأنك قلت: تمنيّتُ قيامَ زيدٍ، وعليه قوله.

لا الدارُ غيرَّها بعدِي الأنيسُ ولا
بالدارِ لو كلِّمت ذا حاجةٍ صمَمُ

لأنَّه لَا يتصور فيه معنى الشرط ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره، ومثله: {لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ} (البقرة: 167). بدليل نصب نتبرأ.

ولولا حرف امتناع الشيء لوجود غيره ولا يليها إِلاَّ المبتدأ، والخبر محذوف ولا يظهر لطول الجواب فناب الجواب مناب الخبر.

وزعم ابن الطراوة أَنَّ الجواب في موضع الخبر ولذلك لم يظهر الخبر. لم يظهر الخبر. وهذا باطل، لأنَّ الجملة إذا وقعت موقع الخبر لا بد فيها من ضمير رابط. فإِن قال: الضمير محذوف، فالجواب أن تقول: إِنّه لو كان محذوفاً لظهر ولو في موضع من المواضع.

وأَيضاً إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب، ألا ترى أنَّ جميعها يربط جملة بجملة. ولو كان الأمر كما ذكر من أَنَّ الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً وما تقدَّمه مفرد فيكون ذلك خروجاً عن نظائرها.
ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إِلاَّ في ضرورة الشعر مثل قوله:
لولا الحمائُ يا فَتى...
البيت
ومثل قول الآخر:
.....
..... لولا الشعاعُ أَضاءَها
وقد تخرج لولا عن بابها فتصير للتحضيض ولا يليها إِلاَّ الفعل ظاهراً أو مضمراً. وزعم بعض النحويين أنه يليها المبتدأ، واستدل على ذلك بأن أدوات التحضيض قد يليها المبتدأ في الشعر بدليل قول الشاعر:
ونُبِّئتُ ليلى أَرسَلَتْ بشفاعَةٍ
إليّ فهلاَ نفسُ ليلى شَفِيعُها
وقد يجوز حذف جواب لولا ولو إذا فُهم المعنى، فمثال حذف جواب لو قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ

الْجِبَالُ} (الرعد: 31) الآية. تقديره: لكان هذا القرآن، وكذلك قوله:
.....
.... لو يُسِرُّون مقتلى
أي لسروا بذلك.
ومثال حذف جواب لولا قوله تعالى: {وَلَوْلاَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ} (النور: 10). تقديره: لهلكتم. فإن قيل: فهلاَّ ظهر الخبر لما حذف الجواب النائب منابه؟ فالجواب: إنَّ الكلام أيضاً قد طال بالمعطوفات فناب ذلك مناب الخبر.

بـــاب ما جاء مثنى بمعنى الجمع

الأصل في كلام العرب أَن يُدلَّ بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى والمجموع على المجموع. ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع. وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى.
فأمَّا وضع المفرد موضع الجمع فمثل قوله:
لا تُنكِروا القتلَ وقد سَبِينا

في حلقِكُم عظمٌ وقد شَجِينا
يريد: في حلوقكم.h وكذلَك قوله:
بها جِيفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها
فبِيضٌ وأمّا جِلدُها فصَلِيبُ
يريد: جلودُها. وكذلك قوله:
كُلُوا في بعضِ بطنِكُمُ تعفُّوا
فإِنَّ زمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ
يريد: بطونكم. وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر.
وحكى الأخفش من كلام العرب:
دينارُكم مختلفةٌ، أي دنانيركم. وذلك شاذٌّ. وأَمَّا وضع المفرد موضع التثنية فقوله:
كأنّه وجهُ تركيّينِ قد غَضِبا...
.....
وهو موقوف على السماع.
وأَما وضع الاثنين موضع الجمع فقولهم: حنانيك ودواليك وبابه، لأنه لا يراد به ما شفع الواحد وإِنَّما يراد به حنانٍ، وكذلك ما جاء منه. وأَمّا وضع التثنية موضع المفرد فقوله:
أَأَطعمتَ العِراقَ ورافِدَيْهِ
البيت
وليس للعراق إِلاَّ رافدٌ واحِدٌ، لكنه جعل ما يقرب من الواحد رافداً فثناه. وأَمَّا وضع الجمع موضع المفرد فقولهم:

شابت مفارقُه، وليس له إِلاَّ مفرق واحد، ومنه قول امرىء القيس:
يُطِيرُ الغلامَ الخِفَّ عن صَهَواتِهِ
البيت
وليس له إِلاَّ صهوة واحدة لكنه جعل كل جزء من أَجزاء الصهوة صهوة فجمع ذلك. وأَمّا وضع الجمع موضع التثنية فهو على قسمين: مقيس ومسموع. فالمقيس في كل شيئين من شيئين تثنيتهما جمع كقوله: قطعت رؤوس الكبشين، قال الله تعالى: {إِن تَتُوبَآ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} (التحريم: 4). والمسموع الذي يحفظ ولا يقاس عليه هو كل شيء من شيء واحد أَو مستقلين بأنفسهما مثل قولهم: جلٌّ عظيمُ المناكبِ، وليس له إِلاَّ منكبان. واختلفوا في السبب الذي لأَجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيساً في كل شيئين من شيئين. فأَهل البصرة يجعلون العلة في ذلك كراهية استثقال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس.
وزعم الفراء، ومن تبعه أَنَّه إِنَّما ساغ ذلك في كلِّ شيئين من شيئين لأَنَّ كل عضو مفرد في الحيوان بمنزلة ما للحيوان منه عضوان ولذلك جعلت ديّة العضو الواحد من الإِنسان دية العضوين المتساويين، فلذلك جمعت في موضع

التثنية لأنَّ العضوين إذ ذاك تنزلا منزلة أربعة أعضاء.

وهذا فاسد، إذا لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين فيقال: قطعتُ رَأس الكلبين، وذلك غير جائز. فدلَّ ذلك على فساد مذهبه..

بـــاب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

أَصل التنوين أَن يُكسر لالتقاء الساكنين. وإن شئت لغير التقاء الساكنين، ولا يحذف لالتقاء الساكنين إلاَّ في ضرورة مثل قوله:

عمرو الذي هشمَ الثريدَ لقومِهِ
ورجالُ مكّةَ مُسنِتونَ عِجافُ

يريد: عمرو الذي، وكذلك قوله:

فألفيتُهُ غيرَ مستعتبٍ
ولا ذاكِرَ اللّهَ إلاَّ قليلاً

بحذف التنوين من ولا ذاكرٍ. وكذلك قوله:

حميدُ الذي أَمَجٌ دارُهُ
.....

بحذف التنوين من حميد. وكذلك قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }{اللَّهُ الصَّمَدُ } (الإخلاص: 1، 2). في قراءة من حذف التنوين من «أحد» ما لم يكن الساكن باء ابن أو المتحرك باء بنت فإنّه يحذف التنوين فيه وذلك إِذا وقع بين اسمين علمين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية صفة غير مصغرة ولا مثنى ولا مجموع.

وحذف التنوين على خلاف، منهم من يحذفه لكثرة الاستعمال مع جعل الصفة وموصوفها كالشيء الواحد خاصة، ولذلك تحذفه إذا لقي تاء التأنيث مثل قوله: هذه هِندُ ابنةُ فلانةَ، على لغة من يصرف هنداً.

ومنهم من يحذف التنوين لما ذكر من التقاء الساكنين ويقول: هذه هندُ بنتُ فلانة.

ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بابنِ إذا كان ابن على ما ذكر إِلاَّ في ضرورة مثل قوله:

جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ

بتنوين قيس.

فأَمَّا قوله تعالى: {عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ} (التوبة: 30)، فإِنّما حذف من عزيز لأنَّ ابن اللهصفة له وعزيز خبر ابتداء مضمر. ومنهم من جعل عزيزاً مبتدأ

وابن الله خبره، وحذف التنوين من عزيز لأنّه لا ينصرف للعجمة والتعريف، والصحيح ما تقدم لأنَّ الأعجمي إذا صغر صرف.

بـــــاب أقسام المفعولين وهي خمسة

غرضه في هذا الباب أن يبين كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام اصطلح النحويون على تسميتها مفعولاً. وهي: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله.

فالمفعول المطلق هو المصدر والمصدر هو اسم الفعل أو عدده أَو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه.

والمفعول به كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام مبني على الفعل خاصة.

والمفعول فيه هو كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازاً أو عددهما أو ما أُضيف إليهما إياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعاله ومفعوله إذا كان له مفعول.

والمفعول له كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلة.
واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً. فمنهم من قال: إنَّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يُقيَّد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنَّه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلاَّ بتقييد فيقال مفعول به أو فيه أو له أو من أجله أو معه.
ومنهم من قال: إنَّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصل إليه الفعل بنفسه.
وما عدا ذلك من المفعولات إنَّما يصل إليه بتقدير في.
فإن قيل: فإنَّ المفعول به لا يقيد بحرف الجر لا لفظاً ولا تقديراً، فالجواب إنَّه قد يقيد بحرف أيضاً في موضع نحو: مررتُ وليس كالمصدر الذي يصل إليه الفعل بنفسه أبداً. وكلاهما حسن.
فإن قلت: ولأي شيء قيل فيه مفعول ولم يقيد بشيء؟ فالجواب عن ذلك أنه هو المفعول في الحقيقة فلذلك وصل إليه محل فعل بنفسه.
فإن قيل: ولأيّ شيء سمي المفعول به مفعولاً به وظرف الزمان والمكان مفعولاً فيه وكلاهما محل؟

فالجواب عن ذلك أحد أَمرين: إمّا لأنَّ «في» قد ظهرت في ضمير ظرف الزمان والمكان مثل قولك: يومُ الجمعةِ خرجتُ فيه، ومكانُك قمتُ فيه، فسمي مفعولاً فيه لظهور «في» فيه والمفعول فيه لا تظهر فيه، فلم يبق إلاّ أن يسمى مفعولاً به لأن الباء أُخت الفاء في الوعائية.

وأما لأن «في» في الوعاء أقوى من الباء، ألا ترى أن في لازمة للوعاء بخلاف الباء وظرف الزمان والمكان أقوى في المحلية من المفعول به، لأنه محل الفعل وفاعله ومفعوله إن كان له مفعول، فجعلت «في» التي هي أقوى في الوعائية لظرف المكان الذي هو أقوى في المحلية إن كان له مفعول.

واختلف النحويون في الحال فمنهم من جعلها مفعولاً فيها، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات. وسبب ذلك أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه ومفعولاً في المعنى إذا كانت منه، فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك.

ومن سماها مفعولاً فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بفي

مقيدة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان.
والمفعول معه إنّما نصب وإن كان شريك الفاعل في المعنى لأنَّ العرب لحظت فيه معنى المفعولية، فإذا قلت: جاء البردُ والطيالسةَ، فإنما لحظت جاء البرد بالطيالسةِ، واستوى الماءُ والخشبةَ، ساوى الماءُ الخشبةَ.
وأقوى تعدّي هذه الأفعال إلى المصدر لأنه المفعول حقيقة لأنه يدل عليه بلفظه ومعناه ثم إلى المفعول به لأنه يصل إليه بنفسه لفظاً وتقديراً وما بقي لا يصل إليه إلاّ بحرف جر أو بتقديره.
وزعم أبو العباس المبرد أَنَّ أَقوى تعدي الفعل إلى المفعول به، واستدل على ذلك بأنَّ المفعولات إذا اجتمعت في باب ما لم يسم فاعله فلا يقام إلاّ المفعول به. وهذا ليس بصحيح لأنه إنَّما امتنع إقامة المصدر لقوة دلالة الفعل عليه. فإذا قلت: ضُرِب ضربٌ، لم يكن فيه فائدة، لأنك إذا قلت: ضُرِبَ، فمعلوم أن المضروب ضُرِبَ.
فإن قال: إذا وصف قد تكون فيه فائدة فتقول: ضُرِبَ ضربٌ حسنٌ فالجواب: إن الصفة فروع، والفروع قد تلحظ

وقد لا تلحظ. ثم إلى الظرف من الزمان لأنَّه يدل عليه بمعناه وصيغته. ثمّ إلى الحال لأنه يصل إليه على معنى الحرف لا على تقديره لفظاً بخلاف ظرف المكان. ثم إلى ظرف المكان لأنه يصل إليه بتقدير الحرف ويدل عليه بمعناه.
وإنّما كان المفعول معه والمفعول من أجله دون غيرهما من المفعولات في دلالة الفعل عليهما لأنّهما لا يلزمان الأفعال. ألا ترى أنه لا يلزم أن يكون كل فعل مشروكاً في فعله، وكذلك لا يلزم أن يكون كل فاعل يفعل فعله لسبب. ودلالة الفعل على المفعول من أجله أقوى من دلالته على المفعول معه لأنه يصل إلى المفعول من أجله بتقدير اللام وإلى المفعول معه بواسطة الواو ملفوظاً بها. وقد تقدم حكم المفعول المطلق وظرف الزمان والمكان والحال في باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية. وقد تقدم المفعول به وأحكامه في أقسام الأفعال في التعدي. فالذي ينبغي أن يذكر هنا المفعول معه والمفعول من أجله.
أمَّا المفعول من أجله فلا يخلو أن يكون مقارناً للفعل في الزمان وفعلاً لفاعل

الفعل المعلَّل أَو لا يكون. فإن لم يكن فلا بد من اللام مثل قولك: أَقومُ اليومَ لقيامِك أَمسِ، ومثل: قمتُ لإِجلالِ بكرٍ عمراً.

فإن كان مقارناً للفعل في الزمان وفعلاً لفاعل الفعل المعلل فلا يخلو من أَن يكون معرفة أَو نكرة وصل إليه بغير لام فتقول؛ قمت إجلالاً لك، وإن كان معرفة جاز فيه وجهان: أَن يصل إليه الفعل باللام أَو بنفسه فتقول: قمتُ إجلالَكَ، وقمتُ لإِجلالِكَ. فأَمّا قوله:

مِنّا الذي اختير الرجالَ سماحةً
وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازِعُ

فسماحة مفعول من أَجله عَلى إسقاط اللام، وهذا ضرورة، لأنه ليس بفعل لفاعل الفعل المعلل، وهو الاختيار. وإن شئت جعلته مصدراً في موضع الحال.

وأمّا المفعول معه فلا ينتصب أبداً إلا عن تمام الكلام تقدمه فعل أَو لم يتقدمه.

وزعم الصيمري أَنه ينتصب عن تمام الاسم فأجاز: كلُّ رجل وضيعتَهُ. وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنَّ المفعول معه

فضلة والفضلات لا تنتصب إلاّ عن تمام الكلام.
وأصل المفعول معه أن يكون معطوفاً، إلا أنه عُدِل به إلى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول معه. فإذا قلت: استوى الماءُ والخشبةَ فإنك لحظت معنى ساوى الماءُ الخشبةَ، وكذلك جاء البردُ والطيالسَةَ، إنّما نصبت لما لحظت جاء البردُ بالطيالسة، ولولا ذلك لرفعت. ولما كان المفعول معه أصله العطف لذلك لم يسغ إلاّ حيث يسوغ العطف ولذلك لم يجز عند أبي الحسن في قوله تعالى: {فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءكُمْ} (يونس: 71). أن يكون شركاءكم مفعولاً معه لأنه لا يسوغ العطف عنده، لأنَّ العرب لا تستعمل أجمَعَ في المتفرق بل الذي يستعمل في ذلك جَمَعَ، فعلى هذا إنما ينبغي أن يقال: جمعتُ، فإذا كان كذلك فهو منصوب بإضمار فعل تقديره: واجمَعُوا شركاءكم، وكذلك ما جاء من مثل هذا محمول على إضمار فعل نحو قوله:
علفتُها تبناً وماءً بارداً
البيت
تقديره: وسقيتُها ماءً بارداً. وكذلك قوله:
فعلا فروعُ الأَيهقانِ وأَطفلت

بالجَلْهَتَينِ ظباؤها ونَعامُها
ألا ترى أنَّ النعام لا تطفل، فالتقدير: وباضت نعامُها.
والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى لأنَّ العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما قال الله تعالى: {نَسِيَا حُوتَهُمَا} (الكهف: 61). وإنما الناسي الفتى، وقال تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَانُ } (الرحمن: 22). وإنّما يخرج اللؤلؤ من الملح، فلذلك يقال: سقيتُ الماءَ والتينَ وإنَّما يُسقى أحدهما. ومما يدل على ذلك قول الحطيئة:

سقَوا جارَك العيمانَ لما جفوتَهُ
وقلّصَ عن بَردِ الشرابِ مشافِرُهْ
سناماً ومحضاً أنبتا اللحمَ فاكتَسَتْ
عظامُ امرىءٍ ما كادَ يشبعُ طائِرُهْ
فهذا لا يتوجه إلاّ على ما ذكرت، ولا يقدح في هذا رواية من روى: قِرَوا لأن الروايتين قد صحتا، وكذلك أيضاً لا يلتفت إلى من قال: إنَّ السنام قد يذاب فيجعل في المحض فيُشرب. وهذا فاسد لأنَّ السنام كله لا يذاب. ولذا صح

ما ذكرناه من العطف ساغ أن تكون الواو فيه واو مع.
وهذا المفعول معه لا يجوز تقديمه باتفاق، لأن أصله العطف كما تقدم والمعطوف لا يتقدم صدر الكلام، فلا تقول: وعمراً قام زيدٌ. كما لا تقول: وعمروٌ قام زيدٌ.
فإمَّا توسطه ففيه خلاف. فمن النحويين من منع ذلك. ومنهم من أجازه. وممن ذهب إلى إجازته أبو الفتح بن جني. واستدل على ذلك بأن ما تقدم أصله العطف والمعطوف يجوز توسطه نحو: قام وعمرو زيدٌ، فكذلك المفعول معه فتقول على هذا: استوى والخشبةَ الماءُ.
وهذا عندي لا يجوز، لأنَّ ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه، وهو المفعول معه.
ومسائل هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام:
قسم يتساوى فيه أنْ يكون مفعولاً معه ومعطوفاً.
وقسم الاختيار فيه أنْ يكون مفعولاً معه، ويجوز فيه العطف.
وقسم لا يجوز فيه إلاّ أنْ يكون مفعولاً معه.
مثل: قام زيدٌ وعمراً، بالرفع والنصب. إذ لا مانع من الوجهين.

ومثال الثاني: قمت وزيداً وزيدٌ، بالرفع على العطف والنصب على المفعول معه، والعطف قبيح لأنَّ ضمير الرفع المتصل لا يعطف عليه إلاّ بعد التأكيد أو ما يقوم مقامه.
والثالثُ: كيف أنت وزيداً، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب، لأنك لو قلت: وزيدٌ، لكان التقدير: كيف كنتَ وكيف زيدٌ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى.
وأما منع أبي القاسم الرفع في: استوى الماءُ والخشبةَ، ففاسد، وكأن الذي حمله على ذلك أنه لا يسوغ: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ.
وهذا لا حجة فيه، لأنه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع: اختصم زيدٌ وعمروٌ، بالرفع وإن لم يسغ: واختصمَ عمروٌ.

بـــاب موضع ما وهي تسعة

«ما» تكون حرفية واسمية. فالاسمية تنقسم قسمين: تامة وغير تامة. فغير التامة هي الموصولة. والتامة تنقسم ثلاثة أقسام: نكرة موصوفة وصفة ونكرة غير موصوفة.

فالنكرة الموصوفة مثل: مررتُ بما مُعجِبٍ لكَ. والصفة مثل قوله:
عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ
لأمرٍ ما يُسوَّدُ مَنْ يسودُ
وقولهم: لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أَنفه.
والنكرة غير الموصوفة تنقسم ثلاثة أقسام: قسمان باتفاق وقسم فيه خلاف. فالقسمان المتفق عليهما أن تكون شرطاً مثل قولك: ما تفعلْ أَفعلْ، وأن تكون استفهاماً مثل قولك: ما صنعتَ؟
والقسم الذي فيه خلاف هو أَن تكون ما تعجبية، فسيبويه يجعلها نكرة غير موصوفة والأخفش يجعلها موصولة، وقد تقدَّم الردُّ على أَبي الحسن في بابه. ولا تكون ما في غير هذه المواضع تامة غير موصوفة إِلاَّ حيث سُمع مثل قوله: غسلتُه غسلاً نِعمَّا، أَلا ترى أَن «ما» هنا لا يتصور أَن تكون زائدة لِئلا يبقى الفعل بلا فاعل. ولا يتصور أَن تكون موصولة لأنه ليس لها هنا صلة، فثبت أَنَّ ما هنا تامة وليست شرطاً ولا استفهاماً ولا تعجبية، ولكنه موقوف على السماع.
والحرفية تنقم قسمين: زائدة وغير زائدة. فغير الزائدة تنقسم قسمين: مصدرية ونافية. فالنافية تنفي الفعل

الماضب والمستقبل، وإذا دخلت على المحتمل للحال والاستقبال خلصته للحال.
والمصدرية مثل قولك: يُعجِبُني ما صنعتَ، تريد صنعَكَ.
وزعم أبو الحسن الأخفش أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي. فإذا قلت: يُعجبني ما صنعتَ، تقديره: يعجبني الصنع الذي صنعته، وحذفت الضمير من الصلة. وهذا فاسد بدليل قوله:
.....
بما لستُما أهلَ الخِيانَةِ والغَدرِ
ألا ترى أنه لا يسوغ هنا تقديرها بالذي، أعني ما المصدرية لا تدخل على جملة اسمية أصلاً.
والزائدة تنقسم قسمين: زائدة لمعنى التأكيد خاصة وزائدة لغير معنى التأكيد، فالزائدة للتأكيد مثل قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ} (آل عمران: 159) لأنَّ المعنى فبرحمةٍ من الله.
والزائدة لغير معنى التأكيد تنقسم قسمين: إمّا كافة أو موطئة. فالكافة هي التي تدخل على حرف، وقد كان يعمل فتقطع عن العمل مثل إنَّما وأخواتها. والموطئة هي التي تدخل

على اللفظ فيسوغ له الدخول على
خلاف ما كان يدخل عليه مثل رُبَّ.

وذلك أنَّ رُبَّ لا تدخل إلاّ على اسم
فتخفضه، فلما لحقها ما وطَّأت لها
الدخول على الفعل في مثل قوله:
رُبّما تكرهُ النفوسُ من الأمـــ
ـــرِ له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ

بـــاب مواضع مَن

«من» لا تكون إلاّ اسماً. وتنقسم
قسمين: تامة وغير تامة.
فغير التامة هِي الموصولة والتامة
تنقسم ثلاثة أقسام: تكون جزاء نحو:
مَنْ يُكرِمْنِي أُكرِمْهُ. وتكون نكرة
موصوفة مثل قولك: مررتُ بمَنْ محسنٍ
لكَ، أي بإنسانٍ محسنٍ لك، ومنه قوله:
إنّا وإيّاكِ إذ حلَّتْ بأرحُلِنا
كمَنْ بوادِيهِ بعدَ المَحْلِ ممطورِ
تقديره: كإنسانٍ ممطورٍ بعدَ المحل.
وتكون استفهاماً مثل قولك: من عندك؟
وزعم أهل الكوفة أنها تكون زائدة.
واستدلوا على ذلك بقوله:
آلُ الزُبيرِ سنامُ المَجدِ قد علِمَتْ

ذاكَ القبائلُ والأثرَوْنَ مَنْ عَدَدا
فإنَّما يريد والأثرون عدداً، فمن زائدة، وبقوله:
يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ له
حَرُمَتْ عليَّ وليتَّها لم تَحرُمِ
يريد: يا شاةَ قَنصٍ، فمن زائدة.
وهذا الذي استدلَّ به أهل الكوفة لا حجة فيه لاحتمال أن تكون مَنْ في البيت نكرة موصوفة ووصف بقنص وهو مصدر وبعدد وهو اسم موضع المصدر تقديرهما: الأثَروْنَ أشخاصاً معدودين، ويا شاةَ إنسانٍ قانصٍ، فيكون على هذا من باب: رجلٌ عدلٌ، أعني من الوصف بالمصدر، وهذا أولى، لأن الأسماء بابها أن لا تزاد ولم تحفظ زيادتها في موضع إلاَّ في الفعل، بخلاف في ذلك، وقد تبيَّن ذلك.

بـــاب موضع أي

أي تنقسم قسمين: تامة وغير تامة. فغير التامة هي الموصولة، وقد تقدم حكمها في باب الموصولات. ولا يعمل فيها إلاّ المستقبل ولا يعمل فيها الماضي وسبب ذلك أن «أيّاً» اسم مبهم والماضي يقيّد ما يدخل عليه

فيتناقضان فلذلك لم يعمل فيها الماضي فتقول: تضرب أيَّهم في الدار، ولا تقول: ضربت أيَّهم في الدار.
والتامة تنقسم ثلاثة أقسام: استفهامية مثل قولك: أيُّهم قائمٌ؟ وهي سؤال عن بعض من كل.
ولا يخلو أن تضيفها لما هي بعضه أَو إلى ما تقع عليه. فإن أضفتها إلى ما هي بعضه فلا تكون إلا معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مثنى مثل قولك: أيُّ الرجالِ قائمٌ؟ وأيُّ الرجلين قائمٌ؟ وأيُّ زيدٍ أحسنُ؟. فإن أضفتها إلى ما تقع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مثنى أو مجموع مثل قولك: أيُّ رجلٍ عندَكَ؟ وأيُّ رجالٍ عندكَ؟ وأيُّ رجلينِ عندَكَ؟ وشرطية: مثل قولك: أيَّهم تضربْ أضرِبْ، وقد تقدم حكمها في بابها. ولا تستعمل أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلاّ مضافة لفظاً أو تقديراً. وأما إذا دخلت على أي الشرطية ما فهي زائدة أو تكون عوضاً من الإضافة. وصفة مثل قولك: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، ولا تكون أبداً صفة إلاّ للنكرة. وسبب ذلك أن أيّاً كما تقدم إذا أضيفت إلى ما تقع عليه كان نكرة وأنت إذا قلت: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ، فالرجل هو أي في المعنى.U

ولو عرَّفتَ للزم أَن يكون بعضاً مما يضاف إليه، ولا يتصور ذلك في الصفة إذ الصفة أبداً إنما هي الموصوف لا بعضه. وتفارق سائر الصفات في أنَّه لا يجوز حذف الموصوف وإقامتها مقامه، لا تقول: مررت بأيّ رجلٍ، وذلك أنَّ المقصود بالوصف بأي التعظيم، والحذف يناقض معنى التأكيد والتعظيم.

بـــــاب الحكاية

الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورد في كلامه. ولا يخلو أن يكون المحكي مفرداً أو جملة. فإن كان مفرداً فلا يكون إلاّ في الاستثبات بمَنْ عن الأسماء الأعلام في لغةِ أهل الحجاز على ما يذكر في بابه. أو في شذوذ من الكلام مثل قولهم: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيّا أو في الاسم المفرد بعد القول، بخلافٍ (في) ذلك، وسيبيَّن في بابه.
فإن كان المحكي جملة فلا يخلو أن تكون الجملة معربة أو ملحونة. فإن كانت معربة فإنك تحكيها على اللفظ وعلى المعنى بإجماع، مثل أن تسمع

إنساناً يقول: زيدٌ قائمٌ، فتحكيه على اللفظ فتقول: قال عمرو: زيدٌ قائمٌ. وعلى المعنى، فتقول: قال عمرو: القائمٌ زيدٌ أو قائمٌ زيدٌ.
فإن كانت ملحونة فإنكَّ تحكيها على المعنى بإجماع، مثل أن تسمع إنساناً يقول: زيدٌ قائمٌ، فتحكيه على اللفظ فتقول: قال عمرو: زيدٌ قائمٌ. وعلى المعنى، فتقول: قال عمرو: القائمٌ زيدٌ أو قائمٌ زيدٌ.
فإن كانت ملحونة فإنكَّ تحكيها على المعنى بإجماع، مثل أن تحكي قول من قال: قامَ زيدٍ، بخفض زيد فتقول: قال عمروٌ: قامَ زيدٌ.
واختلف في الحكاية على اللفظ هل تجوز أم لا. والصحيح أنَّه لا يجوز لأنَّهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى.

بـــاب القول

القول لا يخلو أن يقع بعده مفرد أو جملة. فإن وقع بعده مفرد فلا يخلو أن يكون مصدراً أو غير مصدر. فإن كان

مصدراً فلا تحكيه بل تنصبه بفعله مثل قولك: قال زيدٌ قولاً.
فإن كان غير مصدر فلا يخلو أن يكون اسماً لجملةٍ أو لا يكون. فإن كان اسماً لجملة نحو أن تسمع من يقول: لا إلهَ إلاَّ الله، فتقول: قال زيدٌ حقاً، فإنَّك لا تحكيه.
واختلف فيه فمنهم من قال: إنَّه صفة لمصدر محذوف، فإذا قال: قال زيدٌ حقاً، فكأنه قال: قال قولاً حقاً، فحقاً صفة للمصدر المحذوف. وهذا باطل، لأنَّ حقاً ليس من الأسماء الجارية، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنّما يقال منه ما سمع مثل قولهم: مررتُ برجلٍ حجَرِ الرأسِ.
ومنهم من قال: إنَّه منصوب على أنه مفعول به، وهو الصحيح. إذ لا مانع من ذلك.
فإن كان المفرد ليس اسماً لجملة ففيه خلاف، منهم من قال: لا يُحكى ومنهم من قال: يحكى.
فالذي زعم أنه لا يحكى راعى فيه شبهه بالمفرد لأنه غير مفرد. والذي حكاه راعى شبهه بالجملة، وذلك أنه أَوردَ بعد القول لفظ المقول كما أن الجملة كذلك.

والصحيحُ أنه يحكى ولا يجوز فيه غير الحكاية، لأن الحكاية إمّا أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى. وباطل أن ترجع في مثل قولك: قال زيدٌ: عمرو، إلى المعنى، لأنَّ عمراً اسم شخص والأسخاص ليست من جنس المقولات فلم يبق إلاّ أن ترجع الحكاية إلى اللفظ. وإذا كان كذلك فينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم، يريد من رفع أو نصب أو خفض.
وأيضاً فإن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنما تحكى من كلام المتكلّم بها، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها منقطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع. قال امرؤ القيس:
إذا ذقتُ فاها قلتُ طعمُ مُدامةٍ .....
والنصب على تقدير: ذقتُ طعمَ مدامةٍ. فهو حكاية على الروايتين. وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى: {يُقَالُ لَهُ إِبْرهِيمُ} (الأنبياء: 60). على تقدير يقال له: يا إبراهيم. فحكي.
ومن رأى الإِعراب في المفرد يحمل إبراهيم على أنه مفعول مرفوع بيقال.

فإن كانت الجملة الواقعة بعد القول إسمية جاز لك مع الحكاية وجه آخر وهو أن تعامل القول معاملة الظن فينتصب به المبتدأ أو الخبر. وذلك لا يجوز إلاّ بأربعة شروط: أن يكون القول فعلاً مضارعاً لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول نحو قوله:

أَجُهّالاً تقولُ بني لؤي
لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا

إلاّ بني سليم فإنَّهم يُجرون القول أجمع مجرى الظن. كانت فيه الشروط الموصوفة أو لم تكن، وعلى ذلك قوله:

.....
تقولُ هزيزَ الريحِ مرَّت بأثأبِ

فإنه روي بنصب هزيز.

وإذا جرى القول مجرى الظن في اللفظ فهل يجري مجراه في المعنى؟ مسألة خلافية بين النحويين. والصحيح أنه يجري مجرى القول لفظاً ومعنى، بدليل قوله:

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ
نزعتُ بها عنهُ الوليةَ بالهَجرِ

ألا ترى أنَّ المعنى إذا ظننتُ أو قدَّرتُ. ولذلك فتحت همزة أني.
وقد يحكى بعد القول مضمراً ومنه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَآء مَا نَعْبُدُهُمْ} (الزمر: 3). أي يقولون: ما نعبدُهم. وكذلك قوله تعالى: {وَالمَلَـئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مّن كُلّ بَابٍ}{سَلَـمٌ عَلَيْكُمْ} (الرعد: 23، 24). أي يقولون: سلامٌ عليكم.
ويجري مجرى القول فتحكي بعده الجمل «رأيتُ وسمعتُ» وكل فعل معناه القول نحو دعوتُ وقرأتُ وناديتُ، ومنه قوله تعالى: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنّى مَغْلُوبٌ} (القمر: 10). بكسء إن، وكذلك تقول: قرأتُ بالحمدُ لله رب العالمين، ومنه قول الشاعر:
تنادَوا بالرحيلُ غداً
وفي ترحالِهم نَفسِي
ومنه البيت الذي أنشده أبو القاسم لذي الرمة:
سمعتُ الناسُ ينتجعونَ غيثاً
البيت..

بـــاب حكاية الأسماء الأعلام بمَن

حكاية الاسم المفرد لا تكون في كلام العرب إلاّ بمَنْ بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية.
وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أَحدها: أَنَّ مَنْ اسم مبني لا يظهر فيه قبح الحكاية إذ ليست مَنْ في اللفظ بالمبتدأ من حيث لم يظهر فيه الرفع فلا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب.
والثاني: أَنَّ الأَسماء الأعلام بابها التغيير لأَنَّها كلها منقولة إلاّ أَسماء يسيرة فلذلك كثرت الشذوذات فيها إذ التغيير يأنس بالتغيير.
والثالث: الخوف من اللبس، وذلك أَنَّه إذا قال إنسان: قام زيدٌ، ولم يحك لفظه في الاستثبات وقلت: من زيدٌ، لتوهم السامع أنك لا تسأله عن زيد الذي ذكره. فلما اجتمعت هذه الأَشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز.
ولا تجوز الحكاية بمن إلاّ بشروط: منها أَن لا يدخل على من حرف من حروف العطف. وأَن لا يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف. فإِن دخل على من حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس لأَنَّه قد علم أَن المسؤول عنه إنَّما الأَول ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم.

وإن كان التابع مع ما جرى عليه قد جريا لشيء واحد جازت الحكاية. وإنّما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبعاً لأنَّ التابع يبتَّين أنَّ المسؤول عنه هو الاسم المتقدم. ولذلك لم تمتنع الحكاية في العطف خلافاً لصاحب الكتاب لأن العطف من التوابع غير المبينة.
فإن كان الاسم نكرة فإنَّه لا يجوز فيه حكاية مثل الأسماء الأعلام، وحكايته على طريقة ستبين في بابها.
وبعض العرب يحكي سائر المعارف وإن لم تكن أعلاماً، وذلك قليل إنَّما يكون على لغة من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشياً، إلاّ أن يكون الاسم المعرفة مضمراً أو مُشاراً، فإنّه لا تجوز حكايته.
وسبب ذلك أنّه لا يدخله لبس.
وحكي عن بعض العرب أَنَّهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى النكرات، وسيأتي حكم حكاية النكرات في بابها.
وإن اجتمع ما يحكى مع ما لا يحكى فإنَّه يبنى الكلام على المتقدم. فإن كان ما يحكى حكيته وأتبعته الثاني.
وإذا جازت حكاية ما ليس بعلم إذا انفرد ـــ وإن كان ذلك ضعيفاً ـــ فالأحرى إذا اختلط بما يحكى فتقول على هذا

لمن قال: رأيت زيداً ورجلاً، من زيداً ورجلاً؟ ولمن قال: رأيت رجلاً وزيداً، من رجلٌ وزيدٌ؟ ومن في هذا الباب خبر مقدم لأنَّه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ. وقد يجوز عكس ذلك لأن الاستفهام يسوغ الابتداء بالنكرة وإن كان ذلك قليلاً، لأن الابتداء بالاسم المعرفة، مع وجود النكرة، أولى.

بـــاب حكاية الأسماء النكرات بمَن

إذا استفهمت عن النكرات بمَن فإنَّه لا يجوز فيها أن تحكى مثل الأسماء الأعلام. وسبب ذلك أنَّ حكاية المفرد قليل ولا تكون إلاّ في الاسم العلم بمن لما ذكرنا في الباب الذي قبله.
وأيضاً فإنّك إذا حكيت النكرة كنت بين أمرين. إمّا أن تُعيد النكرة معرفة بالألف واللام أو بلفظها. فإن أعدتها بالألف واللام فليس ذلك حكاية، لأنَّ الحكاية إيراد لفظ المتكلم على ما تكلم به، وأنت لم تورده على حسب ما تكلم به. فإن أعدتها بلفظِها كان ذلك خروجاً عن كلام العرب، لأنَّ العرب إذا أعادت النكرة إنّما تعيدها بالألف واللام فتقول: رأيت رجلاً فضربتُ الرجلَ، ولا

تقول: فضربتُ رجلاً، لأنَّه لا يُدرى هل أردت الرجل المتقدم في الذكر أو غيره.
فأما قوله عز وجل: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً }{إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً } (الانشراح: 5، 6). فاليسر الثاني ليس الأول بدليل قوله عليه السلام: لن يغلبَ عسرٌ يُسَرين إذ لو أراد باليسر الثاني الأول لكان معرّفاً بالألف واللام.
وحكاية النكرات بمَنْ على لغتين. منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو، وألف في حال النصب، وياء في حال الخفض، سواء كان مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً.
فإذا قال: قام رجلٌ، قلت: منو؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: مناً؟ وإذا قال: رأيت رجُلَيْن، قلت: مناً؟ وإذا قال: رأيت رجالاً قلتَ: مناً؟ (وإذا قال: مررتُ برجلٍ، قلت: مَنِي؟ وإذا قال: مررتُ برجُلَينِ، قلت: مني؟ وإذا قال: مررتُ برجالٍ، قُلتَ: مني؟).
ومنهم من يُلحِق علامة على الإعراب وهي الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الخفض كما تقدم.
ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث.

فإذا قال: قام رجلٌ، قلت: منو؟ ورأيت رجلاً، قلت: مناً؟ ومررتُ برجلٍ، قلت: مني؟ وإذا قال: قامت هندٌ، قلت: مَنْهٌ؟ وإذا قال: مررت بهندٍ قلت: بمَنْهٍ؟ وإذا قال: قامت الهندان: قلت: مَنتانِ؟ وإذا قال: رأيتُ الهندينِ، قلت: منتَيْنِ؟ وإذا قال: قام رجالٌ، قلت: منونَ؟ وإذا قال: رأيتُ رجالاً قلت: مَنِينَ؟ وإذا قال: مررت برجالٍ، قلت: بمَنِينَ؟ وإذا قال: الهنداتُ، قلت: مناتٌ؟ ورأيت الهنداتِ، قلت: مناتٍ؟ ومررت بالهندات، قلت: بمناتٍ؟ وهذه العلامة التي تلحق من تحذف في الوصل في اللغتين جميعاً.

وحكى يونس أنَّ بعض العرب يعرب مَنْ ويحكي بها النكرات كما يحكى بأيّ.
وحكي أنَّهم يقولون: أكرم منْ مناً، فعلى هذه اللفظة يكون قوله:
أَتَوا ناري فقلتُ منونَ أنتُم
فقالوا الجِنُ قلتُ عموا ظلاما
فأعرب من فيه فألحقها علامة الجمع كما يلحق أي.
وكما لا تحذف هذه العلامة مع أي في الوصل فكذلك لا تحذف مع من في الوصل، وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول: لا يصدقُ كلُّ أحد. وإلى

هذا ذهب أبو القاسم لأنَّه قال: إنَّ هذا البيت شاذٌ غير معمول به لأنَّه جمع من في الوصل.
وهذا أولى أن يحمل عليه هذا البيت من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، فالأولى أن يحمل على غير الضرورة ما أمكن.
وإِذا وصلت قلت: مَنَهْ؟ فتحت النون. وسبب ذلك اجتماع ساكنين، وإِذا وقفت قلت: مَنِينْ؟ أبقيت النون على سكونها.
ومن لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع أو منصوب أو مخفوض، فإِن كان قد لحقها علامة الجر فلا بد من دخول حرف الجر عليها فتكون مجرورة به.
والعامل فيه مضمر تقديره بعده لأنَّه اسم استفهام.
فإِن لحقها علامة النصب فهي مفعولة بفعل مضمر وتقدّره بعده لما تقدم.
فإِن لحق علامة الرفع فمبتدأ والخبر محذوف لفهم المعنى. ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمر لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن تقدره بعده أو قبله فإِن قدَّرته قبله لم يجز لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، فإِن قدَّرته بعده لا يجوز أيضاً لأنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل.

بـــــاب الحكاية بأي

لا يحكى بأَيّ إلاّ النكرات ولا يُحكى بها الأعلام لئلا تبطل الحكاية وفي الحكاية بأَيّ لغتان: منهم من يحكي بأَيّ إعراب المحكي ويلحق علامة التثنية والجمع.
ومنهم من يحكي إعراب المحكي خاصة، فإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: أَيّاً؟ وقام رجلٌ، قلت: أَيٌّ؟ ومررتُ برجلٍ، قلت: بأَيَ؟
وهذه العلامة التي تلحق أيا تثبيت وصلاً ووقفاً. وإنّما هنا في الوصل لأنَّها تثنية صحيحة وجمع صحيح، لأنَّ أيّاً اسم معرب فلذلك ساغ تثنيتها وجمعها.

بـــــاب حكاية الجمل

قد تقدَّمت حكايات بعد القول أو الأفعال التي تجري مجرى القول.
فنذكر هنا حكاية الجمل أو ما يشبه الجمل أو المفرد الذي يجري مجرى الجملة إذا سُمّي بها.
فإذا سميت بجملة مثل تأَبّطَ شَرّاً.
فالحكاية ليس إلاّ فتقول: جاءني تأَبّطَ

شَرّاً، ورأيت تأَبَّطَ شرّاً، ومررت بتأبَّطَ شَرّاً، وعليه قولهم:
إنَّ لها مركّباً إرْزَبّا
كأنَّه جبهةُ ذرَّى حبّا
ولا يجوز الإعراب لأنَّه إذ ذاك يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. ألا ترى أنَّ الجملة قد عملت بعضها في بعض، فلو أعملت بعد ذلك العامل الداخل عليها فيها لاجتمع عمل عاملين على واحد.
فإنَّ سميَّت بما هو في تقدير الجملة وهو الفعل إذا كان فيه ضمير فتحكيه على لفظه أبداً فتقول: جاءني ضربَ، ورأيت ضربَ، ومررت بضَربَ، وعليه قوله:
نبئتُ أخوالي بَني يزيدُ
ظلماً علينا لهم فديدُ
فإن سميت بما يشبه الجملة وهو حرف العطف والمعطوف عليه وحرف الجر والمجرور والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه والمطول وكل اسم عمل بعضه في بعض أو المركب. وذلك يكون من حرفين نحو إنَّما أو من اسمين نحو بعلبكَ وخمسة عشر، ومن حرف واسم مثل أينما ومثلما، وأنت فإنَّها مركبة من الضمير مع الخطاب، ومن اسمٍ وصوت مثل: سيبويه

وعَمرويه، ومن فعل واسم نحو حبَّذا، ومن فعلٍ وحرف مثل: هَلُمَّ.
فإن سميت بحرف عطف ومعطوف مثل: وزيدٌ، فإنَّك تحكيه أبداً على حسب الموضع الذي نقلته منه. فإن نقلته من مرفوع أبقيته على ما كان عليه فتقول: جاءني وزيدٌ، ورأيت وزيدٌ، ومررت بوزيدٌ.
وكذلك أنْ نقلته من منصوب أو مخفوض أبقيته على ما كان عليه.
وسبب ذلك أن حرف العطف ينوب مناب العامل فكأنك سميت بعامل ومعمول. وإنْ سميت بمعطوف ومعطوف عليه مثل: زيدٌ وعمروٌ، أو بصفة وموصوف مثل: رجلٌ عاقلٌ فإنّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، فإن تقدَّم قبله رافع كانا مرفوعين، وكذلك إن تقدَّمه ناصب كانا منصوبين. وإنْ كان العامل خافضاً كانا مخفوضين.
فإن سميَّت بمضاف ومضاف إليه أَو مطول فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، وهو أن يتغيَّر الأول للعامل وما بعده على حال واحدة. فإن سميَّت بحرف جر ومجرور فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرف

واحد أو على حرفين أو على أزيد من حرفين.

فإن كان على حرف واحد فإنَّك تحكي لفظه فتقول: جاءني بزيدٍ، ورأيتُ بزيدٍ. وسبب أن حكي لفظ هذا أنَّه لا يمكن جعله مضافاً ومضافاً إليه إذ لا يكون اسم معرب على حرف واحد.
فإنْ كان حرف الجر على حرفين فلا يخلو أن يكون ثانيه حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرف علة فإنَّك تحكي اللفظ الذي سمعته فتقول: جاءني في زيدٍ، ورأيت في زيدٍ، ومررت بفي زيدٍ. فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول: جاءني من زيدٍ، ورأيت من زيدٍ ومررت بمن زيدٍ. ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول: جاءني مِنُ زيدٍ، ورأيت مِنَ زيدٍ، ومررت بِمنِ زيدٍ وذلك أنَّه أشبه المضاف إليه في أنَّه خافض كما أنَّ المضاف خافض، وهو على أزيد من حرف واحد كما أنَّ المضاف كذلك. وإنَّما لم يسغ هذا فيما ثانيه حرف علة لأنَّه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلاّ اسمين خاصة، فلذلك لم يقس عليهما، وهما فوك وذو مال.

فإِن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان: الإِعراب والحكاية نحو: جاءني منذُ اليوم، ورأيتُ منذَ اليومِ، ومررتُ بمنذِ اليومِ، هذا إذا أعربت، فإِن حكيت قلت: منذُ، على كل حال.
فإِن سميت بمركب، فإِن كان المركب من حرفين مثل إِنَّما وأخواتها أو من حرف واسم مثل أينما ومثلما، أو من حرف وفعل مثل: هلمَّ، أو من فعل واسم مثل حبَّذا، فإِنك تحكيه على اللفظ فتقول: جاءني إنما ورأيتُ إنَّما ومررتُ بإِنّما وكذلك تقول: جاءني مثلَما ورأيت مثلَما ومررت بمثلَما.
وجاءني هلّم ورأيت هلّم ومررت بهلمَّ، وجاءني حبّذا ورأيت حبّذا ومررت بحبَّذا.
فإِن كان مركباً من اسم وصوت مثل سيبويه وعمرويه فإِنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه فيجوز البناء وأن تعربه إعراب ما لا ينصرب فتقول: جاءني سيبويهِ. وسيبويهُ ورأيتُ سيبويهِ وسيبويهَ، ومررت بسيبويهِ وسيبويهَ.
فإِن كان المركب من اسمين فلا يخلو أن يكونا قد تضمّنا معنى الحرف أو لا يكونا كذلك. فإِن كانا قد تضمنا معنى الحرف فإِنك تحكي فيه ما كان يجوز فيه وهو البناء فتقول: جاءني خَمسةَ

عَشَرَ، ورأيت خَمسةَ عَشَرَ، ومررت بخَمسةَ عَشَرَ. وإن شئت أعربت لأن العدد لم يتضمن معنى الحرف إلاّ وهو عدد فلما انتقل إلى الاسمية زال ذلك منه.
فإن كان الاسمان المركبان لم يتضمنا معنى الحرف فإنّه يجوز فيه ما كان يجوز فيه قبل التسمية من أن تعربه إعراب ما لا ينصرف، وأن تجعل الإِعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني، وأن تبني الاسمين على الفتح.

فإن سميت بمفرد فلا يخلو من أنْ يكون من قبيل التثنية وجمع السلامة أو لا يكون. فإن سميت بمثنى جاز فيه وجهان: أحدهما: أن تحكي التثنية فتقول: جاءني زيدانِ ورأيت زيدانَ ومررت بزيدان، وأن تجعل الإِعراب في الآخر فتقول: جاءني زيدانُ ورأيت زيدانَ ومررت بزيدانِ، وتمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.
فإن سميت بجمع سلامة فلا يخلو أَن يكون بالواو والنون أو بالألف والتاء.
فإن كان بالواو والنون جاز فيه وجهان: الحكاية فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول: هذه قِنّسرون

ورأيت قنّسرين ومررت بقنّسرين.
والآخر أن تجعل الإعراب في النون فتنقلب الواو ياء لأَنَّه اسم مفرد في آخره واو ونون زائدتان فتقول: هذه زيدينُ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينِ.
وحكى بعض النحويين أنَّه يجوز الإِعراب وأن لا تقلب الواو ياء فتقول: هذا زيدونُ ورأَت زيدوناً ومررتُ بزيدونِ.
وحكوا من كلامهم: هذا يا سمونُ البَرِّ، ورأيت يا سمونَ البَرِّ، ومررت بياسمونِ البَرِّ، وهذا شذوذ لا يقاس عليه.
وحكي أيضاً أنه يحكى إعرابه الذي يكون عليه في حال النقل فتقول: هذا زيدونُ، ورأيت زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ.
وأنشدوا على ذلك:
ولها بالماطرونَ إِذا
أَكل النملُ الذي جَمَعا
بفتح النون من الماطرون. وهذا أيضاً لا يعوَّل عليه لشذوذه.
وإن كان جمع السلامة بالألف والتاء فيجوز فيه وجهان: الحكاية فتقول: جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٌ ومررت بمسلماتٌ. والثاني: أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتقول: جاءني مسلماتُ ورأيت مسلماتَ ومررت بمسلماتَ.t

وزعم أبو العباس المبرد أَنَّه يجوز مررت بمسلماتِ، بالكسر من غير تنوين وحذف التنوين لأنّه في مقابلة نون الجمع، فإِن زال عن الجمعية زالت النون فبقي على ما كان عليه. وهذا الذي قال باطل، لأنَّ التاء على كل حال تعطي التأنيث مع أنَّها بمنزلة الياء والوا في الجمع فيمتنع الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه، فرواية من رواه: تنوَّرتُها من أذرعاتِ.....

البيت

بالكسر من غير تنوين لا يعول عليه لضعفها.

فإِن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون اسم حرف من حروف الهجاء أو لا يكون كذلك. فإِن كان كذلك.

بـــاب من الحكاية

إنّما أفرد هذا الباب مما تقدَّم لأنّه يجوز فيه الحكاية وإعراب على وجهين مختلفين، وما تقدم فليس فيه إلاّ الحكاية.

فإِذا قلت: رأيت في خاتمه أسداً، فلا يخلو أن يكون المرئي مكتوباً أو المسمى بهذا الاسم مصوراً.

فإن كان الذي رئي صورة أسد فالنصبُ والإعرابُ ولا وجه للحكاية، لأنَّ المحكي إنّما هو اللفظ والصور ليست من قبيل الألفاظ. ولا يوصف إذ ذاك إلاّ بمصدر أو ما في معناه ولا تصفه بخبيث ولا شجاع لأنَّ هذه الصفة ليست مما يدرك وتكون على حسب موصوفها من الإِعراب، ويتصور في المجرور الذي هو «في فصّه» أن يكون متعلقاً برأيت أو متعلقاً بمحذوف تقديره: رأيت أمراً كائناً في فصه.

وإن كان المرئي الاسم حكيت لأنه منصوب بفعل مضمر تقديره: ائتوا أسداً أو اقصدوا، ومثله قول الآخر:

وأصفرَ من ضربِ دارِ المُلوكِ
تلوحُ على وجهِهِ جَعفَرُ

ولو رأيت مرفوعاً لحكيت لأنه أيضاً في تقدير أنا أسدٌ، إذ لا فائدة في كتب الإِنسان على فص خاتمهِ إِلاّ هذا القدر، وقد تقدم في الباب الذي تقدم أنَّ كل مفرد في تقدير جملة فإِنَّه يعامل معاملة الجملة في الحكاية ولا تصف ذلك إِلاَّ بمكتوب أو مكتوبة أو ما في معناهما.

فإِذا أنثت ذهبت إلى الجملة وإذا ذكّرت ذهبت إلى الكلام.

فإذا قال قائل: المكتوب ليس بالجملة وإنّما هو مفرد منقطع من الجملة فينبغي أن يكون التذكير على معنى الاسم والتأنيث على معنى الكلمة.
فالجواب: إنَّ هذا المفرد قدر يجعل كلاماً وجملة لكونه بتقديرهما فإذا ثبت ذلك ثبت أنَّ وصفه «مكتوب» علَى معنى الكلام و«مكتوبة» على معنى الجملة سائغ. ولولا أنَّ الملحوظ إنّما هو التقدير لما ساغت الحكاية إذ حكاية المفرد شاذّة لا يقاس عليها نحو: دعنا من تمرتان، وليس بِقرشيّاً، ويكون الذي هو مكتوب أو مكتوبة منصوبة أبداً على معنى الحال، لأنَّ الجملة تصير بمنزلة العلمِ فكأنك قلت: رأيتُ «أنا أسدٌ» مكتوباً، وأنا أسد بمنزلة المعرفة وإنَّما عومل معاملة المعرفة لأنه ليس له ما يلتبس به.
فإذا تبين أنَّ الجملة تعامل معاملة المعرفة فما هو بمنزلة الجملة ينبغي أن يعامل بمعاملتها ويكون المجرور الذي هو «في فصه» متعلقاً برأيت لا بمحذوف لأنه كما تقدم إنّما يحكى على معنى الجملة، ومعنى الجملة ليس بكائن في فصّه وإنما في فصّه هذا الاسم خاصة، وهو على حذف، وذلك

المحذوف مقدر في النفس وليس في الفص.

بـــاب مـــاذا

إِذا كانت «ذا» مع «ما» الاستفهامية فلا يخلو أن تبقى كل واحدة منهما على بابها أو لا تبقى. فإِن بقيت على بابها فلا سؤال فيها. فإِن لم تبق فإِنَّ للعرب فيها مذهبين.
منهم من يجعل «ذا» بمنزلة الذي فيحتاج من الصلة والعائد ما يحتاج إليه الذي وتبقى ما على بابها من الاستفهام وتكون «ما» على هذا مبتدأ وذا خبراً. ومنهم من يجعل «ماذا»، كلمة بمنزلة اسم واحد ويكون معنى: ماذا صنعتَ؟ على هذا حسب ما بعدها، فإِذا قلت: ماذا صنعتَ؟ فماذا في موضع مفعول مقدم بصنعت. فإِذا قلت: ماذا صنعتَهُ؟ فإِنَّه بمنزلة: زيداً ضربتَهُ، فيكون في موضع رفع على الابتداء وفي موضع نصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر. والأول أحسن. و«ما» سؤال يستدعي جواباً، فالجواب المختار فيه أن يكون موافقاً الاسم المسؤول عنه به من رفع أو نصب أو خفض. هذا

هو المختار، وقد يكون مرفوعاً على كل حال أو منصوباً حملاً على المعنى، إلاَّ أَنَّ ذلك قليل جداً فتقول في جواب من قال: ماذا صنعتَ؟ إذا جعلتها اسماً واحداً، خيراً، لأنَّهما في موضع نصب.
وإذا جعلت كل واحدة من ما وذا، اسماً قلت: خيرٌ فإِنَّهما في موضع رفع.
فإن قيل: وما الدليل على أَنَّ ماذا قد تكون بمنزلة اسم واحدة تارة وبمنزلة مبتدأ وخبر أخرى؟
فالجواب: إِنَّ الذي يدل على ذلك أَنَّه قد جاء في الجواب الاسم مرفوعاً ومنصوباً في فصيح الكلام، قال الله تعالى: {قُلِ الْعَفْوَ} (البقرة: 219). بالرفع والنصب، ولولا أَنَّ الوجهين جائزان لم يكن الرفع والنصب.
ومما يدلّ على أَنَّ «ماذا» قد تكون على تقدير اسمين قوله:
ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ
أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطِلُ
فإبداله أُنحبٌ منه دليل على أنه مرفوع، ولذلك أُبدل منه مرفوع.
ومنه جعل «ماذا» اسمين قوله:
دعي ماذا علمتُ سأتّقيه
ولكن بالمغيّبِ نَبْئيني
فلا يتصور في «ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد لأنه لو كان كذلك لم يخل أن

يكون منصوباً بدعي أو بعلمت أو بفعل مضمر يفسره سأتقيه. وباطل أن يكون منصوباً بدعي، لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وباطل أن يكون منصوباً بعلمت لأنّه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطلٌ أن يكون منصوباً بفعل مضمر يفسره سأتقيه، لأنه لا يكون إذ ذاك لِعلمت موضع من الإِعراب. فلم يبق إلاَّ أن يكون مبتدأ وخبراً قد علق عنه دعي كأنه قال: دعي أيَّ شيء الذي علمتَ فإِني سأتّقيه والمضمر الذي فيه سأتقيه عائداً على ذا.

بـــاب إِنْ المكسورة الخفيفة

اعلم أنَّ لها أربعة مواضع: أحدها أن تكون زائدة وذلك بعد «ما» النافية باطراد نحو: ما إِنْ زيدٌ قائمٌ، ويبطل من أجلها إعمالها نحو قوله:

فما إِنْ طبُّنا جُبنٌ ولكن
منايانا ودولةُ آخرِينا

وقد تقدم ذكر السَبب في إبطالها عملها في باب ما.

وقد زيدت بعد ما المصدرية قليلاً تشبيهاً لها بما النافية لاتفاقهما في اللفظ. قال الشاعر:

ورجِّ الفَتَى للخَيرِ ما إن رأيتَهُ
على السِنِّ خيراً لا يزالُ يَزِيدُ
أي ما رأيت، ولا يجوز زيادتها في غير هذين الموضعين.
وتكون نافية فتنفي الجملة الفعلية والاسمية فتقول: إِنْ قامَ زيدٌ. تريد: ما قامَ زيدٌ، قال الله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَـهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـكُمْ فِيهِ} (الأحقاف: 26). ويحتمل أن تكون نافية في قول النابغة:
.....
وإِنْ خلتُ أَنَّ المنتأى عنك واسَعُ
أي ما خلت.
وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً. ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: {إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ } (الشعراء: 115).
فأَمَّا رفع الاسم ونصب الخبر بها في قول الشاعر:
إن هو مستوليا على إحدٍ
إِلاَّ على أَضعَفِ المساكينِ
فإِنَّه شبهها بما لاشتراكهما معها في النفي ضرورة.
وتكون شرطاً نحو قوله: إِنْ قام زيدٌ قامَ عَمرو.
ومخففة من الثقيلة نحو: إِنْ زيداً لقائمٌ. ومنه قوله تعالى: {وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا

لَيُوَفّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} (هود: 111). وقد تقدم حكم أحكامها في بابها. وهذا جملة المواضع التي استعملت فيها.

بـــاب مواضع أَنْ المفتوحة المخفَّفة

اعلم أَنَّها تستعمل على أربعة أقسام:
تكون زائدة باطراد بعد لما نحو قوله تعالى: {فَلَمَّآ أَن جَآء الْبَشِيرُ} (يوسف: 96). وقد تزاد في غير ذلك، إِلاَّ أَنَّ ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله:
ويومٍ توافينا بوجهٍ مقسّمٍ
كأَنْ ظبيةٍ تعطُو إلَى وارقِ السَلَمْ
في رواية من خفض الظبية.
وتكون مخفَّفة من الثقيلة نحو علمتُ أن سيقوم، تقديره: علمت أنّه سيقوم زيد. وقد تقدّمت أحكامُها في باب إِنَّ.
وتكون (مصدرية) تتقدَّر مع ما تدخل عليه بالمصدر نحو يُعجِبُني أن يقوم زيدٌ. تريد؛ يعجبني قيامُ زيدٍ. ولا يليها أبداً إِلاَّ الفعل. فإِن كان ماضياً بقي على مضيه نحو: يعجبني أن قامَ زيدٌ. تريد: يعجِبُني قيامُ زيدٍ فيما مضى. ويعجبني أن يقومَ زيدٌ. تريد: يعجبني قيامُه فيما يُستقبَلُ. ولذلك لا تدخل

على الفعل الذي في أوله السين أو سوف فلا تقول: يعجبني أن سيقوم زيدٌ، وأن سوف يقومُ زيدٌ. كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئاً واحداً وهو التخليص للاستقبال. فأما قوله:

فإمّا تَرَينِي لا أُغمّضُ ساعةً
من الدهر إلاَّ أن أُكِبَّ فأنعَسَا

فليس فيه لبس ما ذكرنا وإن كانت هذه الصفة أعني عدم التغميض والإكباب قد وقعت منه فيما مضى فإنَّه يريد وأن تعلمي أنِّي بالنظر إلى ما يُستقبل على هذه الصفة من عدم التغميض والإكباب بوقوعهما مني فيما مضى، فيا ربَّ مكروبٍ فعلتُ به كذا.

ولا يدخل على أنْ هذه فعلٌ من الأفعال التي للتحقيق، فلا تقول: تحققتُ أن يقومَ زيدٌ، لأنَّ أنْ تخلّصُ الفعل للإستقبال وتصيره محتملاً إلى أن يقع وأن لا يقع فناقضت لذلك أفعال التحقيق بخلاف أنْ المخففة، وقد تقدمت أحكام ذلك في موضعه.

وتكون حرف عبارة وتفسيره بمنزلة أي، وذلك إذا كان المراد بما بعدها تفسير ما قبلها. ولا يكون لأنْ هذه مع ما تدخل عليه موضع من الإعراب، وذلك نحو قوله تعالى: {وَنُودُواْ أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا} (الأعراف: 43) ألا ترى أن

قوله: {تِلْكُمُ الْجَنَّةُ}، تفسير للنداء أي نودوا بأَنْ قيل لهم تلكم الجنةُ. ومثل ذلك: أُمرتُ زيداً أن اضربْ عمراً، فاضرب عمراً تفسيرٌ للأمر أي كان أمري له بأن قلتُ له اضرب عمراً. ولا تقع إلاَّ بعد القول وما في معناه، ومن ذلك قوله تعالى: {وَانطَلَقَ الْمَلا مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ} (ص: 6). لأنَّ المراد بقوله: انطلقَ الملأ منهم، انطَلَقوا في القول بأن قالوا: امشوا واصبروا.

فإن قال قائل: إذا لم يكن لأنْ هذه موضع من الإعراب فكيف قالت العرب: كتبتُ إليه بأن قُم، فأدخلت عليها حرف الجر؟
فالجواب: إنَّ «أَنْ» هذه هي المصدرية وقع فعل الأمر موقع الخبر كأنَّه قال: كتبت إليه بأن يقومَ، فيكون ذلك نظير قوله: {قُلْ مَن كَانَ فِى الضَّلَـلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَـنُ مَدّاً} (مريم: 75)، ألا ترى أنَّ فليَمدُدْ أمر، ومعناه الخبر، لأنَّ الله تعالى لا يؤمر.

بـــاب الجواب ببلى ونعم

الجواب لا يخلو أَن يكون لملفوظٍ به أَو لمقدَّر. والجواب كالكلام نحو قولك لمن تقدّره مستفهماً عن قيام زيد هل وقع أَم لا: قام زيدٌ، أَو لم يقم زيدٌ. ولا يجوز أَن تقول: نعم ولا لا، لأَنَّه لا يعلم ما تعني بذلك لأنه لم يذكر ما تثبته ولا ما ترده.

فإِن كان الجواب لملفوظٍ به فلا يخلو أَن يكون جواباً لنفي صريح أَو لا يكون. فإِن كان جواباً لنفي صريح فإِن أَردت التصديق قلت: نعم، وإن أَردت التكذيب قلت: بلى، فتقول في جواب من قال: قام زيدٌ: نعم، إذا صدقته، وبلى، إذا كذبته.

وكذلك إذا دخلت أداة الاستفهام على المنفي ولم ترد التقرير بلا أَبقَيت الكلام على نفيه فتقول في تصديق النفي: نعم، وفي تكذيبه: بلى، نحو قولك: ألم يقم زيدٌ؟ فتقول في تصديق النفي: نعم، وفي تكذيبه: بلى. فإن لم يكن جواباً لنفي صريح فلا يخلو من أَن يكون لتقرير أَو لموجب قبل الاستفهام أَو لموجب باقٍ على إيجابه.

فإن كان جواباً باقياً فلا يخلو أَن تريد تصديقه أَو تكذيبه. فإِن أَردت تصديقه أَثبت بنعم، وإِن أَردت تكذيبه لموجب

أَتيت ببلى، فتقول لمن قال: قام زيدٌ، نعم أَو بلى.
وكذلك الموجب الداخل عليه أَداة الاستفهام يثبت بنعم ويردُّ بلا، فتقول لِمن قال (هل) قام زيدٌ: نعم أَو لا، إِلاَّ أَن يكون السؤال بالهمزة وأَم المتصلة فإِنَّ الجواب أَحد الشيئين أَو الأشياء. ويستوفى اللام عليها إِذ ذاك في الباب الذي يلي هذا الباب إِن شاء اتعالى.
وأَمَّا التقرير نحو: أَلم أُعطِ درهماً، وأَلم يقمْ زيدٌ، فإِنَّ العرب تجري ذلك مجرى النفي المحض فتقول: نَعَمْ، إِن أَردت تَصديقَ النفي، وبلى إِن أَردتَ تكذيبه، قال الله تعالى: {أَلَسْتَ بِرَبّكُمْ قَالُواْ بَلَى} (الأعراف: 172). قال ابن عباس: لو قالوا نعم، في الجواب لكفروا.
فإِن قيل: فإِن التقرير إِيجاب في المعنى، فهلاَّ أُجبتَ بما يُجاب به الإِيجاب؟ أَلا ترى أَنَّ أَلم أُعطِكَ درهماً؟ بمنزلة قولك: أُعطيتُكَ درهماً فالجواب: إِنَّ المقرّ قد يوافقه المقرر فيما يدعيه من أَنَّ ما قرره عليه كان، وقد لا يوافقه. فلو قال في جواب من قال: أَلم أُعطِكَ درهماً؟ نعم. لم تدرِ هل أَراد: نعم لم تعطِني، فيكون مخالفاً للمقرر، أَو نعم أَعطيتني، على المعنى فيكون موافقاً للمقرر. فلما كان ذلك يلتبس

أَجابوه على اللفظ ولم يلتفت للمعنى.
فإن قيل: فقد جاء في التقرير «نعم»، قال جحدر:

أَليسَ الليلُ يجمعُ أُمَّ عمرو
وإيانا فذاكَ بِنا تَدانِي
نَعم وترى الهِلالَ كما أَراهُ
ويعلوها النهارُ كما عَلانِي
فقال: نعم وترى الهلال. وكذلك قول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلّموقد قال لهم: أَلستُم ترون ذلك لكُم، قالوا: نَعَم.
فالجواب: إِنَّ ذلك يتصور فيه وجوه.
أَحدها: أَن يكون قول جحدر: نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أَنَّ الليل يجمع أُم عمرو وإيّاه، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس، لأَنّه أَجاب نفسه فعلم ما أَراد. والآخر: أَن يكون جواباً لقوله: أَليس الليلُ، وإن كان تقريراً لزوال اللبس لأَنّه علم أَنّه لا ينكر أَحدٌ أَنَّ الليل، وإِن كان تقريراً لزوال اللبس لأَنّه علم أَنّه لا ينكر أَحدٌ أَنَّ الليل يجمعهما وهو أَيضاً يجيب فقد علم ما أَراد. والآخر: أَن يكون جواباً لقوله: وترى الهلالَ، فقدَّم.

ومنهم من زعم أَنَّ نعم حرف يذكر... لما بعدها، وهذا لا ينبغي أن يلتفت إليه مهما أمكن إبقاؤها على معناها كان أولى، وقد أمكن ذلك حيث جاءت صدراً بأنْ تقدَّر تصديقاً لما بعدَها فقُدّمت.
وأمّا قول الأنصار: نعم، فجاز ذلك لزوال اللبس لأنّه قد علم أنّهم يريدون: نعم نرى ذلك، وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير.
وفي نَعَم ثلاث لغات: فتح العين وإبدالها حاء وكسرها. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:
دعانِي عبيدُ اللّهِ نفسِي فداؤهُ
فيا لك من داعٍ دعانِي نَعَم نَعِم
وقرأ الكسائي: نعِم بكسر العين.

بـــاب أو وأم

لما كان الجواب ببلى ونعم مطرداً في كل سؤال إلاَّ في أم عقب بهذا بعد ذكر الجواب ببلى ونعم وأتى بأو مع أم وإن كان الجواب فيها بنعم ليبين الفرق بين أم وأو في الجواب لتقاربهما من جهات: منهما أنّهما حرفا عطف وأنّهما للشك، وأنّهما لأحد الشيئين أو الأشياء،

أو لأنَّ السؤال بأم إنّما يتركب بعد السؤال بأو على ما يُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى. فعلى هذا لا يخلو أن يكون السؤال بأم أو بأو.
فإن كان السؤال بأو كان الجواب نعم أو لا. وذلك أنك إذا قلت: أقام زيدٌ أو عمرو؟ فمعناه: أقام أحدهما؟ فجوابه بما يجاب به. أقام أحدهما؟ فتقول: نعم، أو لا.
وقد يجوز الجواب بأحد الشيئين فتقول: زيدٌ أو عمروٌ، لأنَّ فيه الجواب وزيادة فكأنك قلت: نعم والقائمُ زيدٌ.
وإِنْ كان السؤال بأم فالجواب بأحد الشيئين. وذلك أنَّك إذا قلت: أقام زيدٌ أم عمرو؟ فمعناه أيُّهما قام. فيجاب بما يجاب به أيهما قام.
فإِن اختلط السؤال بأو مع السؤال بأم فقلت: أقام أحدُهما أم بكرٌ؟ فلا يجوز أن تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأو ولا بشيء مِن الأشياء فلا تقول في: أقامَ زيدٌ أم بكرٌ أو عمروٌ، أقام أم عمروٌ زيدٌ أو بكرٌ، لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه بأم ينزل منزلة اسم مفرد وهو أحدهما كما تقدَّم.
فإِن قيل: فكيف جاء في قول ذي الرمة:

تقول عجوزٌ مَدرَجِي متروّحاً
على بيتِها من عندِ أهلِي وغادِيا
أذو زوجةٍ في المصرِ أم ذو خصومةٍ
أراكَ لها بالبصرةِ العامَ ثاويا
(فقلتُ لها: لاَ، إِنَّ أهلي جيرةٌ
لأكثُبة الدَهنا جميعاً ومالِيا)
فالجواب: إِنَّ السؤال بأو وأم لا يكون إِلاّ بعد ثبوت أحد الأمرين عند السائلِ، فإذا قال: أقام زيد أو عمرو؟ فقد ثبت قيام أحدهما، وإنما السؤال عن تعيينه. فكأن هذه العجوز قالت هذا السؤال على أنه قد استقر أحد الشيئين، أعني ذو زوجة أو ذو خصومة، فيكون قول ذي الرمة لما اعتقدته من وقوع أحد هذين الشيئين. فإِن قيل: فإِنَّ الجواب عن غير الملفوظ به لا يكون إِلاَّ بالكلام. فالجواب أن تقول: ولذلك لم يكتف في الجواب بلا بل أتى بالكلام بعدها وهو قوله: إِنَّ أهلي جيرة، وما بعده جواب عن ما قبل أم وما بعدها، فدلَّ ذلك على أنّها متصلة.
وزاد بعض النحويين في أَم قسماً ثالثاً وهو أن تكون زائدة. واستدل على ذلك بقوله:

يا دهرُ أَم ما كان مشيي رَقَصا

بل قد تكونُ مِشيَتِي تَوقُّصا
قال: فالتقدير يا دهرُ أكانَ مشيي رقصاً أم كان، فاستفهم على جهة الإنكار وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها، وهذا أولى من كان يجعل لها قسم آخر.

بـــاب النون الثقيلة والنون الخفيفة

قصده في هذا الباب أَن يبيّن مواضع النون الشديدة والنون الخفيفة، وهل تقع كل واحدة منهما في موضع الأخرى أم لا. فتقول:
هذه النون ـــ أَعني الشديدة والخفيفة ـــ المراد بها تلخيص الفعل للاستقبال وهي لا تدخل إلاَّ على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاَستقبال فيه.
فمن ذلك دخولها على فعل الأمر في قولك: اضربَنَّ زيداً؟ وعلى الفعل المنهى عنه في قولك: لا تضرِبَنَّ خالداً.
وعلى جواب القسم في قولكَ: والله ليقومنَّ زيدٌ، وعلى فعل الشرط في قولك: أَنْ تضربنَّ زيداً يُسيء إليك.
وتدخل أيضاً على الشرط مع ما الزائدة، ودخولها أفصح من عدم دخولها على ما يُبيّن بعدُ إِنْ شاء الله تعالى.

وتدخل أَيضاً على جوابه وذلك قليل جداً في قولك: إِنْ تُكرِمْ زيداً يُحسِنَنَّ إِليك. وتدخل أَيضاً على ما الزائدة في قولك: بأَلمٍ ما تُخْتِنَنّه. فإِن قيل: فلأَي شيء اختصت بالدخولِ على الفعل المستقبل؟ فالجواب: لو دخلت على الماضي لناقض معناه، لأَنَّ المراد بها تأكيد المستقبل، والماضي لا يصح ذلك فيه. وأَمَّا دخولها على الأَمر فإِنَّ الأَمر مستقبل لأَنَّك طالب إِيقاع فدخلت لتأكيد معنى الاستقبال.

وأَمَّا دخولهما على الفعل المستفهم عنه فلأَنَّ المستفهم طالب الإِخبار كما أَنَّ الآمر طالب إِيقاع الفعل. ولأَنّه أَيضاً لا يحتمل الصدق والكذب كما أَنَّ الأَمر كذلك.

وأَمَّا دخولها على الفعل المنهى عنه فلأَنَّ الناهي طالب كما أَنَّ الآمر كذلك.

وأَمّا دخولها على جواب القسم في قولك: واللّهِ ليقومَنَّ زيدٌ، ففرقاً بين الجواب وخبر إِنَّ في قولك: إِنَّ زيداً ليقومُ. لأَنك لو حذفت النون في الجواب لألبس.

وأَمَّا دخولها على فعل الشرط مع عدم ما فلأَنَّ الشرط جزء كلام فأَشبه الأَمر في كونه لا يحتمل الصدق والكذب.

ودخولها قليل وعلى ذلك قوله:

مِن تَثقَفَنْ منهم فليس بآيبٍ
أبداً وقتلُ بني قِتيبةَ شافِي
وأحسن من هذا أن يكون في الكلام ما الزائدة لأنَّ ما تعطي التأكيد كما أنَّ النون كذلك.
وأمَّا دخولها على جواب الشرط فقليل أيضاً لكونه لا يحتمل الصدق والكذب.٧
وأمَّا دخولها على ما الزائدة في قولك: بألم ما تُختننّه، فقليل لأنَّ المناسبة قد ضعفت.
وهي تنقسم في لزومها وعدم لزومها قسمين: قسم تلزم فيه وهو جواب القسم لأنَّك لو حذفت النون لالتبس بخبر إِنَّ في قولك: إِنَّ زيداً ليقومُ. فإِن قيل: فإذا تقدم لفظ القسم فكان ينبغي أن تحذف إذ لأليس، فالجواب: إِنَّه لما وقع في بعض المواضع اللبس حمل سائر المواضع عليه.

وقسم لا يلزم فيه وهو ما عداه.
واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون في قولك: هل تضرِبنَّ زيداً، واضرِبَنَّ زيداً. فمنهم من قال: إِنَّ الحركة حركة التقاء الساكنين، وكانت فتحة طلباً للتخفيف، لأنَّ الحركة زيادة والزيادة لا تدَّعي إِلاَّ بدليل. ومنهم من

قال: إِنَّ الحركةِ حركة بناء لأنّه أشبه المركب، فكما أَنَّ المركب بني على حركة فكذلك ما أشبهه. وهو الصحيح، بدليل أَنَّ حركة التقاء الساكنين حركة عارضة، والعارض لا يُعتّد به، بدليل قولهم: قمِ الساعةَ، فلو كانت الحركة يعتد بها لقلت: قومِ الساعة، لأن العلة الموجبة لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين، فكان يجب أن تقول: قومِنَّ، وترد المحذوف.

ومما يدل على أن العرب لا تقول ذلك قوله:

فلا تقبَلَنْ ضيماً مخافَةَ مِيتةٍ
ومَوتَنْ بها حُرّاً وجلدُكَ أَملسُ

فقال: موتَنْ، ولم يحذف الواو، فلو كانت حركة التقاء الساكنين لقال: مُتَنْ. ولم يسمع ذلك، فلم يبق إلاّ أن تكون بناء كما تقدم.

وسبب الخلاف بين النحويين أنَّ الموجب لإِعراب الفعل المضارع قد زال وهو التخصيص بحرف من أوله كما أن الاسم كذلك.

وهذه النون لا تخلو أن تلحق مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فإن لحقت المفرد فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث. فإن كان لمذكر فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتل الآخر. فإِن كان صحيح

الآخر لحقته النون الشديدة والخفيفة وفتح ما قبلها نحو: هل تضرِبَنَّ زيداً، وهل تضرِبَنْ عمراً.
فإن كان معتل الآخر فلا يخلو أَن يكون معتلاً بالواو أو بالياء أو بالألف. فإن كان معتلاً بالواو والياء ألحقت النون الشديدة والخفيفة وفتحت ما قبلها: هل تدعُوَنَّ زيداً؟ وهل تدعُوَنْ عمراً؟ وهل ترمِيَنَّ خالداً؟ وهل ترمِيَنْ زيداً؟ فإن كان معتلاً بالألف قلبتها ياء على كل حال كانت، من ذوات الياء أو من ذوات الواو نحو: هل تخشِيَنَّ؟ وهل تخشِيَنْ؟ بالنون الشديدة والخفيفة.
ومن العرب من يحذف الياء من يرمي وبابه ويلحق النون الشديدة والخفيفة ويبقى ما قبلهما على ما كان عليه من الكسر، ويتكل على ذلك بالقرائن وعلى ذلك قوله:

وابكنَّ عِيشاً تولّى بعد جِدَّتِهِ
طابت أَصائلُهُ في ذلك البَلَدِ

وعلى ذلك أيضاً قوله:

لا تُتْبِعَنْ لوعةً إثري ولا هَلَعا
ولا تُقاسِنَّ بَعدِي الهمَّ والجَزَعا

فكان القياس أن يثبت الياء فيقول: ابكِيَنَّ ولا تقاسِيَنَّ.

فإن لحقت النون لمفرد مؤنث نحو قولك: يا هندُ هل تضرِبنَّ؟ فإنك تلحق النون الشديدة والخفيفة فيلتقي ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الياء على حركته ليدل على المحذوف نحو قولك: يا هندُ هل تضرِبِنَّ؟ هذا حكم المفرد من المذكر والمؤنث فإن كان مثنى نحو قولك: هل تضربانِّ، حذفت النون لأنّها علامة إعراب وألحقت النون الشديدة خاصة، ولا سبيل إلى إلحاق النون الخفيفة لئلا يجتمع ساكنان. وإنما جاز الجمع بينها وبين النون الشديدة لأنَّها متشبثة بالحركة وقبلها الألف، وهذا مما يسوغ ذلك مع الألف إلاّ على مذهب أهل الكوفة فإنّهم يجيزون دخول النون الخفيفة ولحاق النون في التثنية للمذكر والمؤنَّث على حد سواء.
فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث. فإن كان لمؤنث نحو: الهنداتُ يخرجنَ. فإنك تلحق النون الشديدة وتفصل بين النونات لئلا يجتمعن ويكون الفاصل ألفاً لخفّتها، فتقول: الهنداتُ يضربنانَّ. ولا تجتلب إلاّ النون الشديدة خاصة لشبهها بالحركة كما قدمنا إلاّ على مذهب أهل الكوفة كما تقدَّم.

فإن كان لمذكر حذفت النون وألحقت النون الشديدة أو الخفيفة فالتقى ساكنان فتحذف الواو لالتقائها مع النون ولم تثبت الواو لعدم الشرط وتبقى الضمة لتدل على الواو المحذوفة فتقول: الزيدونَ يقومُنَّ ويقومُنْ. فافهم.

بـــاب الإِخبار

الإِخبار عند النحويين هو أن تلحق الألف واللام أو الذي على ما يبين بعدُ إن شاء الله تعالى.
وترفع الذي أو الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام بالابتداء وتؤخر الاسم الذي تريد أن تخبر عنه إلى آخر الكلام وتجعله خبراً للذي أو لما دخلت عليه الألف واللام وتجعل مكان الاسم المؤخر إلى آخر الكلام ضميراً يعود على الذي أو على الألف واللام ويكون الضمير على حسب الاسم المؤخر إلى آخر الكلام من رفع ونصب وخفض.
ولتعلم بأنَّ كل اسم يجوز الإِخبار عنه فإنّك تخبر عنه بالذي وتكون صورة الإِخبار كما قدمناه.

ولا يجوز الإِخبار بالألف واللام إلاّ عما كان أوله فعلاً متصرفاً.
واشترطنا أن يكون أول الاسم المخبر عنه فعلاً لأنّا نضع الألف واللام اسماً موصولاً، والألف واللام إذا وضعت اسماً فإنّما توصل باسم الفاعل واسم المفعول. هذا هو الذي يطرد فيها، فإن أخبرنا بها عما ليس أوله فعلاً متصرفاً لكنا قد وصلنا الألف واللام بغير ما وصلتها به العرب، وهو الاسم الجامد.
واشترطنا أن يكون متصرفاً تحرّزاً من نعم وبئس وشبههما لأنّهما ليس لهما أسماء فاعلين ولا مفعولين فتوصل بهما الألف واللام.
فثبت بهذا أنَّ الإِخبار بالذي أعم من الألف واللام. فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ كل اسم يجوز الإِخبار عنه إلاّ ما يستثنى من ذلك وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما لم تقدم صدر الكلام. فإن قُدّمت جاز الإِخبار عنها، وسنبين كيفية الإِخبار عنها بعدُ إن شاء الله تعالى.
والأسماءُ التي لزمت حالة واحدة ولم تتصرف كسَحَر وبُعَيداتِ بين وسبحانَ الله ومعاذَ الله وأشباهها وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الأمر والشأن وفاعل نعم وبئس ظاهراً كان أو مضمراً

وكل ضمير رابط نحو الهاء من: زيدٌ ضربتُهُ، وكل اسم ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر وعبد الله بن أبي عبد الله، وكل اسم عام والمنعوت دون النعت والنعت دون المنعوت والمضاف دون المضاف إليه والتمييز والحال والاسم المخفوض بربَّ والأسماء المختصة بالنفي كأحد وعَرِيب وكَتِيع ودَيّار وشبهها.
فأمَّا امتناع الإخبار عن أسماء الشرط فلأشياء منها أنَّ ذلك يؤدي إلى استعمالها غير ما استعملتها العرب في جعلها آخر الكلام ومحلها أبداً في كلام العرب الصدر.
ومنها أنَّ ذلك يؤدي إلى استعمالها مفردة بغير صلة بفعل، وأسماء الشرط موصولة بفعل الشرط.

ومنها أنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي يجعل موضعه عاملاً بربَّ وذلك لم يثبت للمضائر.
فإن قيل: كان حقه أن يُجزم لأنَّه عوض عن جازم، فالجواب: إنَّه لا يصحّ أن يجزم لأنَّ الضمير الذي حل محله كان مستتراً في فعل الشرط، ولأنَّ اسم الشرط في موضعه قبل الإخبار كان

الضمير المذكور يعود على من بما فيها من معنى الاسمية خالياً من معنى الحرفية، وأنت إذا أخبرت عن اسم الشرط وأخّرته إلى آخر الكلام وأحللت محله ذلك الضمير بأيّ وجه تجزم؟ أليس هو خالياً من معنى الحرفية؟ فلا ينبغي له أن يجزم وإنّما جزم اسم الشرط بما تضمنه من معنى الحرفية.

وأمّا امتناع الإِخبار عن أسماء الاستفهام ما لم تتقدم على الذي أو الألف واللام، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب، فإن قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها لأنَّ ذلك يخرجها عما استقر لها من كلام العرب فتقول إذا أردت الإِخبار عن أي من قولك: أيُّهم قائم؟ قلت: أيُّهم الذي هو قائمٌ.

وأما امتناع الإِخبار عن الأسماء غير المتمكنة كسحر وشبهه فإنَّ ذلك يؤدي إلى إخراجها عما وضعتها له العرب، لأنَّ العرب لم ترفعها قط ولا خفضتها.

وأما امتناع الإِخبار عن كم الخبرية ما لم تتقدَّم أول اللام في الإِخبار فلأنّها تلزم الصدر، فلو أخبرت عنها لخرجت عما استقر لها، وأيضاً فإنّها قد تحمل على أختها الاستفهامية فتنصب

تمييزها، فلو أخبر عنها لأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي أحل محلها ناصباً للتمييز، وذلك لم يثبت للضمير، أعني العمل.
فإن قدمتها جاز الإخبار عنها وأبدلت منها ضميراً منصوباً.
وأما امتناع الإِخبار عن ما التعجبية فلكونها تلزم صدر الكلام، فلو أُخبر عنها لأُخّرت. وأيضاً فإنه لو أُخبر عنها لكانت غير موصولة لكونها تتأخر إلى آخر الكلام، وهي لا تكون أبداً إلاّ موصولة.
وأيضاً فإنَّ التعجب عند العرب قد جرى مجرى المثل والمثل لا يُغيِّر، فلو أُخبر عنها لكان ذلك إخراجاً لها عما استقر لها.
وأما امتناع الإِخبار عن ضمير الأمر والشأن فلكونه لا يكون أبداً إلاّ مبتدأ والإِخبار عنه يصيّره خبراً. وأيضاً فإنّه يعود على ما بعده، والإِخبار يصيره عائداً على ما قبله فيكون ذلك إخراجاً له عمّا استقر له.
وأما امتناع الإِخبار عن فاعل نِعَم وبئسَ مضمراً كان أو مظهراً فلكونه يفسره أبداً ما بعده، فلو أُخبر عنه لكان يفسره ما قبله. وأيضاً فإنّه يعود على ما بعده،

فلو أُخبر عنه لعاد على ما قبله وذلك إخراجٌ له عن بابه.

وأما امتناع الإِخبار عن الضمير المخفوض بِرُبَّ فللعلة التي تقدمت في فاعل نعم وبئس.
وأما امتناع الإِخبار عن الضمير الرابط فإِنَّك لو أخبرت عنه لم يخلُ من أن تجعله عائداً على الذي إن كان الإِخبار عنها أو على الألف واللام إن كان الإِخبار عنها أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه.
فإن جعلته عائداً على الذي أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر وذلك لا يجوز.
وإن جعلته عائداً على المبتدأ بقي الذي أو الألف واللام ليس معها ما يعود عليها وذلك لا يجوز.
وأَمَّا امتناع الإِخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر، فلأنَّ ذلك كذباً، إذ ليس بكر موجوداً فتخبر عنه.
من النحويين من أجاز الإِخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى. واستدل على ذلك بقول الشاعر:

.....أو حيثُ عَلَّقَ قوسَهُ قُزَحُ
فأخبر عن قُزح من قوله: قوس قُزَحَ، وقد قيل إن قُزَح اسم الشيطان، وكأنّ العرب قد وضعت قوساً للشيطان، ويكون هذا من أكاذيبها. وقُزَح طريق في السماء ذو ألوان، فعلى هذا ليس لمن أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى دليل في قوله:

.....أو حيثُ عَلَّقَ قوسَه قُزَحُ
لأنَّ قُزح قد قيل إنَّه اسم الشيطان فلم يك قط في هذا البيت إخبار عما ليس تحته معنى.
وأما امتناع الإخبار عن الاسم العامل كالمصدر وشبهه فلأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير عاملاً، وذلك لا يجوز إلاّ عند أهل الكوفة. فإنَّهم يجيزون: ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ، وذلك لا يجوز عندنا.
فأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه فلما يؤدي من إضافة المضمر وذلك لا يجوز.
وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت فلمايؤدّي من النعت بالمضمر والمضمر لا ينعت به، لأنَّه ليس مساوياً ولا منزّلاً منزلته.

وأما امتناع الإِخبار عن المنعوت دون النعت فلما يؤدي إليه من نعت المضمر وذلك لا يجوز.
ولتعلم أنَّه يجوز الإِخبار عن النعت والمنعوت معاً لكونهما كالشيء الواحد.
وأما امتناع الإِخبار عن الأسماء المختصة بالنفي فلأنَّ ذلك يخرجها عما وضعت له من العموم، ويؤدي ذلك أيضاً إلى استعمال أحد في غير النفي، وذلك إخراج لها عن بابها.
وأما امتناع الإِخبار عن الحال والتمييز فلأنَّ ذلك يؤدي إلى رفعهما وذلك إخراج لهما عن بابهما. وأيضاً فإن ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلاَّ منصوبين مظهرين منكرين. فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ كل ما أخبر عنه بالألف واللام نحو: زيدٌ هندٌ الضاربتُهُ، فإنّه لا يخلو أن تجعل الألف واللام والصفة لهند أو تجعلهما لزيد، أو تجعل الألف واللام لزيد والصفة لهند، أو تجعل الألف واللام لهند والصفة لزيد.

فإن جعلت الألف واللام والصفة لهند قلت: زيدٌ هندٌ الضاربتُهُ، واستتر ضمير

اسم الفاعل فيه لأنَّ الصفة جارية على من هي له.
وإن كانت الألف واللام والصفة لزيد وكان زيد يلي اسم الفاعل كما وليته هند في التمثيل المتقدم استتر ضمير اسم الفاعل منه لأنَّ الصفة إذ ذاك جارية على من هي له، فإن كانت الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر برز الضمير، لأنَّ الصفة إذ ذاك جرت على غير من هي له، فإن كانت الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر برز الضمير، لأنَّ الصفة إذ ذاك جرت على غير من هي له، فتقول إذا كانت الألف واللام لهند والصفة لزيد: زيدٌ هندٌ الضاربُها هو، وتقدير المسألة: هندٌ التي ضربَها هو.
وإن كانت الألف واللام لزيد والصفة لهند قلت: زيدٌ هندٌ الضاربتُه هي، وتقدير المسألة: زيدٌ هند الذي ضربتُه هي، ويكون إعراب الضمير البارز في هذه المسائل فاعلاً.
وإن جعلت الألف واللام والصفة للاسم المتقدم في نحو قولك: زيدٌ هندٌ الضاربُها، أو زيدٌ هندٌ الضاربتُه، برز الضمير وكان إعرابه مبتدأ. فيكون زيد مبتدأ وهند مبتدأ ثانياً والضاربته خبراً للضمير البارز (وهو) وخبره في موضع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره في

موضع خبر الأول. وإنَّما امتنع الضمير البارز في هذه المسألة من أن يكون فاعلاً مخافة الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو زيد في قولك: زيدٌ هندٌ التي ضربته هي أو هند في قولك: زيدٌ هندٌ الضاربُها هو.
فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ الاسم الذي تريد الإخبار عنه لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً.
فإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو خبر مبتدأ أو فاعلاً أو مشبهاً بالفاعل. والمشبه بالفاعل هو خبر إنَّ واسم كان وأخواتها واسم ما والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والتابع من عطف أو بدل خاصة.
وأمَّا النعت فلم يخبر عنه للعلة التي تقدمت. وأما التأكيد فامتناع الإِخبار عنه لما يؤدي إلى التوكيد بالمضمر، والتأكيد إنَّما هو بألفاظ محصورة لا تُتعدَّى.
فإن كان المخبر عنه مبتدأ فلا يخلو أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً. فإن كان ظاهراً فلا خلاف في الإِخبار عنه. وإن كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون ضمير غائب أو متكلم أو مخاطب. فإن كان ضمير غائب فلا خلاف في الإِخبار عنه

فنقول في الإِخبار عن هو من قولك: هو قائمٌ، الذي هو قائم هو.
وأن كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف، منهم من أجاز الإِخبار عنه ومنهم من منعه. فالمانع يقول: لا يجوّز الإِخبار لأنَّك إذا أخبرت عنهما أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعهما ضمير غيبة، وضمير الغيبة أعمّ منهما، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز. وهذا الذي قالوا ليس بشيء، لأنَّ ذلك قد جاء في كلام العرب فمما جاء منه قول الشاعر:

فلمّا بلغنا الأمهات وجدتُمُ
بني عمْكم كانوا كرامَ المضاجعِ
فوضع بني عمكم موضع ضمير المتكلم، والتقدير: وجدتمونا كرامَ المضاجعِ.
وإذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الإِخبار «الذي» نحو قولك: أنا الذي قمتُ، فإنَّه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضمير غيبةٍ وضمير متكلم. فضمير الغيبة حملا على اللفظ لأنَّ الذي اسم ظاهر والاسم الظاهر إنَّما يعاد عليه ضمير الغيبة، وضمير المتكلم حملا على المعنى لأنَّ

«الذي» هو أنا في المعنى وأنت لو أعدت على أنا لأعدت ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ: أنا الذي قام، وإذا أعدت على المعنى: أنا الذي قمتُ.
هذا إن تقدَّم ضمير المتكلم وضمير المخاطب على الذي، وإِن لم يتقدَّم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلاَّ الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على المعنى، لأنَّ ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله وذلك لا يجوز إلاَّ عند الكسائي ويدعي أنَّ الأمر في ذلك سواء. وهو باطل، لأنَّه لا يحفظ من كلام العرب أن يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير خطاب على «الذي» و«الذي» لم يتقدم ضمير خطاب ولا تكلم، ويحفظ ذلك إذا تقدَّم على «الذي» ضمير المتكلم وضمير الخطاب.
فمما جاء من ذلك قوله:
أأَنتَ الهلاليُ الذي كان أمرُه .....
وإن كان المخبر عنه خبراً فلا يخلو من أن يكون جامداً أو مشتقاً. فإن كان جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف، وإن كان مشتقاً ففيه خلاف، منهم من أجازه ومنهم من منع، فالمانع يقول: إن أخبر عنه تغيرت حالة المبتدأ الذي

يخبر عنه بهذا الخبر عما كانت عليه قبل الإخبار، لأنه كان يخبر عنه بفعل ثم صار يخبر عنه بغير فعل، لأنَّك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، كنت قد أخبرت عن زيد بفعل فكأنك قلت: زيدٌ يقومُ.
فإن أخبرت عن قائم قلت: الذي زيدٌ هو قائمٌ، فتكون قد أخبرت عنه بغير فعل وتغير حال الاسم بالكلية.
ومن أجاز الإخبار عنه قال: إنَّ الخبر المشتق الذي كان أخبر به عن زيد قبل الإخبار عن قائم موجود في الكلام بعد الإخبار عن قائم (فلأي شيء) يمنع ذلك؟ والصحيح أنَّ الإخبار عنه لا يجوز.
وإن كان المخبر عنه فاعلاً فحكمه حكم المبتدأ في الإضمار والإظهار والخلاف فيه كالخلاف في المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب.
وإن عطفت عليه فلا يخلو أن تعطف عليه جملة أو مفرداً. فإن عطفت عليه جملة فلا يخلو أن يكون الفاعل الأول هو الثاني أو خلافه. فإن كان خلافه فلا يخلو العطف من أن يكون بالواو أو بالألف أو بثم أو بغير ذلك من حروف العطف. فإن كان بالواو فلا يخلو أن تقدرها بمعنى مع أو تجعلها مشتركة. فإن قدرتها بمعنى مع وكان الإخبار بالذي جاز الإخبار عن كلا الفاعلين من

الجملتين اللتين تعطف إحداهما على الأخرى فقلت مخبراً عن الذباب من قولك: يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ، الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ. ففي يطير ضمير يعود على الذي ليربطه بصلته. فإن قيل: ينبغي أن لا تجوز هذه المسألة لأنك إذا جعلت ويغضب معطوفاً على يطير فينبغي أن يكون فيها ضمير يعود أيضاً على الذباب، لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فالجواب: إنَّ الجملتين كالجملة الواحدة إذا كان الواو بمنى مع. وكذلك إن أخبرتَ عن زيد وكان العطف بالواو التي بمعنى مع، قلت: الذي يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ، فجعلت في يغضب ضميراً يعود على الذي ولم تحتج الجملة الأولى أن يعود منها ضمير على الذي لأنَّ الجملتين كالجملة الواحدة.

وإن كان العطف في هذه المسألة المتقدمة بالفاء فالحكم فيها كالحكم في الواو التي كانت بمعنى مع لأنَّ الفاء إذ ذاك تربط السبب بالمسبب وجملة المسبب وجملة السبب كالجملة الواحدة لأنَّ إحداهما تتوقف على

الأخرى، وأنت لو كانت معك جملة واحدة لم تحتج فيها إلاّ رابطاً واحداً.
وإن كان غير ذلك من حروف العطف أو كان الواو التي ليست بمعنى مع فإنَّ الإِخبار في المسألة الأولى لا يجوز لأنّه يؤدي إلى خلو إحدى الجملتين من ضمير يعود على الذي وذلك لا يجوز.
وإن كان الإِخبار بالألف واللام فالحكم كالحكم في الذي فيما تقدَّم فتقول مخبراً بالألف واللام عن الذباب: الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، ففي الطائر ضمير يعود على الألف واللام ولا يحتاج إلى ضمير يعود على الألف واللام من يغضب لما قدمنا.
فإن قيل: كيف تعطف فيغضب على الطائر والفعل لا يعطف على الاسم؟
فالجواب: إنَّه قد يعطف الفعل على الاسم إذا كان اسم الفاعل. دليل ذلك قوله تعالى: {إِنَّ الْمُصَّدّقِينَ وَالْمُصَّدّقَـتِ وَأَقْرَضُواْ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً} (الحديد: 18). فعطف وأقرضوا على المصّدِّقين والمصّدِّقات لما كان بمعنى تصدَّقوا. وتقول مخبراً عن زيد بالألف واللام في المسألة المتقدمة: الطائرُ الذبابُ والغاضبُ زيدٌ، ففي الغاضب ضمير يعود على الألف واللام واكتفيت بضمير واحد في الجملتين كما تقدم.

فإن عطفت على الفاعل الأول من قولك: يطيرُ فيغضبُ زيدٌ، اسم فاعل فلا يخلو الإخبار من أن يكون بالذي أو بالألف واللام. فإن كان بالذي كان اسم الفاعل منكراً ولا يجوز غيره، فتقول: الذي يطيرُ الذباب فغاضب زيد، إذا أخبرت عن زيد. فإن أخبرت عن الذباب قلت: الذي يطيرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ.
ولا يجوز إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّ ذلك يؤدي إلى بقاء اسم موصول ليس له ما يربطه بصلته، وذلك لا يجوز، لأنَّ الألف واللام تتقدَّر بالذي، ولا يجوز إدخالها على اسم الفاعل المعطوف في مذهب هشام، إلا أن تكون زائدة، إلا أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ زيادة الألف ليست مقيسة.
وإن كان الأخبار بالألف واللام كان اسم الفاعل المعطوف أيضاً نكرة فتقول: الطائرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ، إن أخبرت عن الذباب. فإن أخبرت عن زيد قلت: الطائرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ.
ولا سبيل إلى إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّها تتقدَّر بالذي وليس معنا ضمير في الكلام يعود عليها، إلاَّ إن جعلت للنعت ولا تجعل بمعنى الذي فإنَّ ذلك لا يجوز.

وقد يجوز عند هشام إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف على أن تكون زائدة كما تقدم.
ويجوز في هذه المسائل من حروف العطف ما جاز في المسائل المتقدمة ويمتنع معها ما امتنع معها.
وإن كان الفاعل الثاني هو الأول نحو: قام زيدٌ وخرجَ، جاز لك الإِخبار عن زيد وعن الضمير الكائن في خرج بالذي وبالألف واللام، وجاز لك أن تعطف بما شئت من حروف العطف فتقول إذا أردت أن تخبر عن الضمير الكائن في خرج: الذي قامَ زيدٌ وخرجَ هو، وبالألف واللام القائم زيدٌ والخارجُ هو، ولا تحتاج إلى ضميرين بل يكفيك واحد لأنَّ الجملتين مفعولتين لفاعل واحد وهو زيد.
وإن عطفت على الفاعل مفرداً نحو: قام زيدٌ وعمروٌ، جاز لك الإِخبار عن الأول وعن الثاني، فإِن أخبرت عن الأول لم تستعمل من حروف العطف إلاَّ الواو خاصة لأنَّها لا تغيّر معنى الكلام لكونها لا يتبيَّن معها المتقدم في إحداث الفعل من المتأخر، وغيرها من حروف العطف ينقل معنى الكلام عما كان عليه إلى معنى آخر لأنَّه إذا كان

معنا: قام زيدٌ وعمروٌ، وأردنا الإخبار عن زيد وعطفت بالواو كان الكلام بعد الإخبار على معناه قبل الإخبار، إذ كنا قبل الإخبار لا نعلم من القائم أولاً، وكذلك بعد الإخبار. وغيرها من حروف العطف ليس كذلك.
أما الفاء فلو عطفت بها كان مفهوم الكلام أنَّ الثاني بعد الأول بلا مهملة ولم يكن مفهوم الكلام قبل الإخبار هذا لأنَّه كان معطوفاً بالواو، وأما ثم فإنَّها ترتّب وذلك أحرى وأولى في نقل معنى الكلام.
وكذلك سائر حروف العطف مُغَيِّر لمعنى الكلام فتقول مخبراً عن زيد من قولك: قام زيدٌ وعمروٌ، الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ.
ولا بد من تأكيد الضمير الكائن في قام لأنَّ الضمير لا يعطف عليه إلاَّ بعد التأكيد، وكراهة أن يكون الاسم كأنّه قد عطف على الفعل، وبالتأكيد قد ورد السماع.
فمما جاء منه قوله تعالى: {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} (البقرة: 35)، و{فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلآ} (المائدة: 24). فإن أخبرت عن عمروقلت: الذي قامَ زيدٌ وهو عمروٌ. فإن قيل: هلا قدمت ضمير عمرو على زيد وسترته في قام

وأكدته؟ فالجواب: إنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً، والعلة في تأكيده قد تقدم التكلم فيها.
ولا يجوز أن تستعمل في الإِخبار في هذه المسائل التي ذكرت في عطف المفرد على الفاعل من حروف العطف سوى الواو لما قدمنا من قبلها المعنى. والإِخبار بالألف واللام في هذا الفصل كالإِخبار بالذي على حد سواء.

فإن أخبرت عن المشبه بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنّه كل ما رفع من الحروف أسماء وأردت أن تخبر عنه فإِنَّ ذلك المرفوع لا يتصل بعامله لأنَّ الحروف لا تتصل بها المرفوعات، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: ما زيدٌ قائماً، الذي ما هو قائماً زيدٌ، وإن أخبرت عن قائم من: إِنَّ زيداً قائمٌ، قلت: الذي إِنَّ زيداً هو قائمٌ، عند من يجيز الإِخبار عن المشتق، ومن لا يُجيز ذلك لا يرى الإِخبار عن قائم إِلاَّ إِن كان الخبر جامداً، فإِنَّ الإِخبار (جائز) باتفاق.
وحكم المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله أيضاً حكم الفاعل إِلاَّ أَنَّ المفعول الذي

لم يُسمَّ فاعله إِذا أردت الإِخبار عنه بني من الفعل اسم مفعول.
وإن أخبرت عن المبدل منه وهو زيد من قولك: قام زيدٌ أخوكَ، ففيه خلاف.
منهم من يبدل زيد ضميراً ويؤخره إلى آخر الكلام ويجعل الأخ بدلاً منه كما كان قبل الإِخبار.
ومنهم من يخبر عن كل واحد منهما على انفراده فيقول على المذهب الأول: الذي قامَ زيدٌ أخوكَ، ففي قام ضمير يعود على الذي وأخوك بَدل منه وزيد خبر الذي وبقي التابع تابعاً والمتبوع متبوعاً.
ويقول على المذهب الثاني إذا أخبرت عن المبدل منه: الذي قام أخوك زيدٌ، ففي قام ضمير يعود على الذي، وأخوك بدل منه وزيد خبر الذي.
وإذا أخبرت عن المبدل قلت: الذي قام زيدٌ هو أخوكَ، فهو بدل من زيد وهو عائد على الذي.
فإن قيل: هذا المذهب الأخير لا يجوز لأنَّ فيه إخراج البدل عن بابه وهو كونه يجعل خبراً للذي، وقد كان قبل الإِخبار عنه بدلاً، فكما لا يجوز الإِخبار عن ضمير الأمر والشأن لكونه يخرج عن بابه يجعله خبراً وهو لا يكون في كلام

العرب إلاَّ مبتدأ فلذلك لا ينبغي أن تخبر عنه لإخراجه عن بابه.
فالجواب: إنَّ البدل ليس كضمير الأمر والشأن لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا ينتقل عن كونه مبتدأ والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية، ألا تراه يلي العامل وكأنَّ التقدير في: قامَ زيدٌ أخوكَ، قام زيدٌ قام أخوكَ، فينبغي أن يجوز في البدل تغييره بهذا النوع من التغيير إذ قد وجدناه يتغيَّر عن حالة لكونه في نيّة ولاية العامل.
والصحيح في هذا المذهب الأخير أنْ تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه فتقول: الذي قام هو أخوك زيدٌ، وتقدر هو مطروحاً وكأنه ليس في الكلام ويحل محله أخوك بعد أن تقدر أخوك هو لئلا يبقى الذي بلا عائد يعود عليه فتكون المسألة جائزة لكونها لم تخلُ من ضمير يعود على الموصول.

وإن أخبرت عن الثاني الذي (هو) بدل لا يجوز لخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على الموصول لأنك إذا أخبرت عنه قلت: الذي قام زيدٌ أخوك، بقيت جملة الصلة بلا عائد فيها يعود على الموصول، وذلك لا يجوز.

وإن أخبرت عن المنصوب فلا يخلو من أن يكون مفعولاً فيه أو مفعولاً معه أو مفعولاً من أجله أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مشبهاً بها وهو خبر وكان وأخواتها وخبر ما الحجازية وخبر ليس واسم إنَّ وأخواتها.
فإن كان مفعولاً فيه فإن أخبرت عنه فلا يخلو أن تتسع فيه أو لا تتسع فإن لم تتسِع فيه قلت مخبراً عن اليوم من قولك: صمتُ يومَ الجُمعةِ، الذي صمتُ فيهِ يومُ الجمعة.
فإن قيل: ما الذي أحوج إلى حرف الجر وهو «فيه» وقد كان اليوم دون في؟
فالجواب: إنّه لما لزم إضمار اليوم وقد كان منصباً على معنى «في» لزم أن يعود «في» لأنَّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها.
ولا يجوز حذف الضمير العائد على الموصول لأنه لا يخلو أن تحذفه وحده وتترك حرف الجر أو تحذفه مع حرف الجرِّ. فإن حذفته دون حرف الجر كان ذلك خطأ لأنَّ حرف الجر يكون معلقاً على العمل، وإن حذفته مع حرف الجر كان ذلك أيضاً قبيحاً لأنه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف.

وأيضاً فإنَّه يكثر الحذف إلاَّ أنه قد يجوز حذفهما معاً إذا كان في الكلام حرف من جنس المحذوف كي يدل عليه.
وإن أخبرت عن اليوم في المسألة المتقدمة بالألف واللام قلت: الصائمُ أَنا فيه يومُ الجُمعةِ. ولا يجوز حذف فيه لما تقدَّم. وأَيضاً فإِنَّ إثباته مع الألف واللام أكثر من إثباته مع الذي لأن الذي يُحَسِّن حذف العائد في موضع حذفه إنّما هو الطول والذي يُقبّحه إنَّما هو عدم الطول، والألف واللام بلا شك أَقل طولاً من الذي.
هذا حكم اليوم ما لم تتسع فيه، فإِن اتسعت فيه وأخبرت عنه بالذي قلت: الذي صمتُه يومُ الجمعةِ، فقد يجوز لك حذف العائد لأَنَّ المانع من حذفه إذا لم تتسع فيه ليس بموجود مع الاتساع، وقد تقدم التكلم في المانع. وإن أخبرت بالألف واللام قلت: الصائمُهُ أَنا يومُ الجمعة، ولا يجوز حذف العائد لعدم الطول. ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى: {وَاتَّقُواْ يَوْمًا لاَّ تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا} (البقرة: 48). فكان أولاً تجزى فيه، ثم اتسع فصار تجزيه، ثم حذف فصار تُجزَى، وليس معنا دليل على حذفه بعد الاتساع إِلاَّ القياس لأَنَّه إن

حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف وكان في ذلك أيضاً حذف حرف ليس في الكلام ما يدل عليه، وإن حذفته بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك. وإن كان المخبر عنه مفعولاً معه ففيه خلاف، فأبو الحسن الأخفش يمنع الإِخبار عنه وحجته لذلك أَنَّه يقول: الإخبار عنه يغيره عن حاله قبل الإِخبار، لأَنَّك إذا أخبرت عن الطيالسة من قولك: جاء البردُ والطيالسةَ، أحللت محلها ضميراً وأدخلت الواو عليه وأَخرَّت الطيالسة إلى آخر الكلام دون واو لأَنَّ الواو قد أدخلتها على الضمير فيكون في ذلك تغيير للمفعول معه وليس فيه لأَنَّ المفعول معه ولا يعرف إِلاَّ باقترانه بالواو.

وغيره يجيز الإِخبار عنه ولا يعتبر ما قال أبو الحسن. والصحيح أَنَّه لا يجوز الإِخبار عنه.
وإن كان المخبر عن المفعول من أجله ففيه خلاف، منهم من أجازه ومنهم من منعه، أعني الإِخبار عنهُ، فالمانع يقول: الإخبار عنه يغيره عن حاله التي كان عليها قبل الإِخبار، لأَنَّ المفعول من أجله إِنَّما يكون اسماً ظاهراً وكان

منصوباً لأنّه فعل لفاعل الفعل المعلّل، فإذا أدّى الإِخبار عن الشيء إلى تغيير حاله لم يجز الإِخبار عنه.
والمجيز يقول إذا أُخبر عنه لم ينتقل عن أحواله، ألا تراه إذا أُخبر عنه لزم معه شرط من شروطه وهو ثبوت اللام فتقول إذا أخبرت عن إجلال من قولك: قمت إجلالاً لك، الذي قمتُ له إجلالاً لك. ولا يجوز أن يتقدم لك على إجلال لأنَّه معمول له والمصدر لا يتقدَّم عليه معموله لأنَّه من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول.
والصحيح أنَّ الإِخبار عن المفعول من أجله لا يجوز.
وإن كان المخبر عنه مفعولاً مطلقاً ففيه خلاف. منهم من أجاز الإِخبار عنه ومنهم من منع. فالمانع يقول: إنَّ الإِخبار عنه لا يفيد، إذ الفعل يعطى ما يعطيه هو. والمجيز يجيز ذلك إذا كان في الإِخبار عنه فائدة نحو أن تخبر عن ضَرْبٍ من قولك: ضربتُ زيداً ضرباً شديداً، فتقول: الذي ضربتُه زيداً ضربٌ شديدٌ.
والصحيح أَنَّه يجوز الإِخبار عنه إذا كان فيه فائدة.
وإن كان المخبر عنه مفعولاً به فلا يخلو أن يكون الفعل متعدّياً إلى واحد أو إلى

اثنين أَو إلى ثلاثة. فإِن كان متعدّياً إلى واحد وأَردت الإِخبار عن ذلك المفعول قلت: الذي ضربتُه زيدٌ، وقد يجوز لك حذف العائد. وإِن كان الإِخبار عن زيد بالألف واللام قلت: الضارِبُهُ أَنا زيدٌ، ولا يجوز حذف العائد لعلّة الطول.
وإِن كان متعدياً إلى اثنين فلا يخلو أَن يكون من باب أَعطيت أَو من ظننت فإِن كان من باب أَعطيت وأَردت الإِخبار عن الأول قلت: الذي أَعطيتُهُ دِرهماً زيدٌ، وبالألف واللام: المُعطِيهِ أَنا درهماً زيدٌ. ويجوز حذف العائد مع الذي ولا يجوز مع الألف واللام للعلة التي تقدمت.
وإِنْ أَخبرتَ عن الدرهم بالذي قلت: الذي أَعطيتُه زيداً درهمٌ.
وإِن أَخبرت بالألف واللام قلت: المُعطيه أَنا زيداً درهمٌ.
ولا يجوز حذف العائد مع الألف واللام لما تقدَّم. وقد يجوز لك حذف العائد.
وإِنَّما قدَّمت ضمير الدرهم على زيد لأنّه مهما أَمكن أَن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً، ولا يجوز تقديمه ووصله بالفعل إِلاَّ إِذا عُدِم اللبس نحو قولك: أَعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُهُ جُبّةً.

فأنت إذا أخبرت عن الثاني من مثل مفعولي هذين الفعلين جاز لك أن تصل ضمير المُخبَر عنه بالفعل وتقدّمه على المفعول الأول لأنه يعلم الآخذ والمأخوذ والمكسوّ والمَكسوّ بهِ.
وإن كان في المسألة لبس لم يجز تقديمه ووصله بالفعل إذا أردت أن تخبر عن عمرو من قولك: أعطيتُ زيداً عمراً، فإنّك إن أخبرت عنه وقدّمته على زيد ووصلته بالفعل لم تعلم المُعطَى من المُعْطي له فتقول في الإخبار عن عمرو من المثال المقتدم: الذي أعطيتُ زيداً إيّاه عمراً. ولا يجوز حذف هذا العائد لأنه جرى مجرى الظاهر في عدم الاتصال.
وقد جرى مجراه في عدم الحذف إذا تقدَّم على الفعل فقلت: إيّاك أكرمتُ، فإنّه لا يحذف أبداً فكذلك عومل في الأخبار تلك، وإن كان المتعدي إلى اثنين من باب ظننت فلا يخلو أن يخبر عن الأول أو عن الثاني. فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت: الذي ظننتهُ منطلقاً زيدٌ. وقد يجوز حذف العائد كما تقدَّم.
ومن الناس من منعه، لأنَّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر، ولا يجوز

حذف المبتدأ وإبقاء الخبر ولا حذف الخبر وإبقاء المبتدأ.
هذا حجة من منع، والصحيح أنَّه يجوز حذفه لأنّه لا يُحذف إلاَّ للعلم به، والمبتدأ قد يحذف للعلم به والخبر أيضاً كذلك.
فهذا الذي منع من ذلك ليس له ما يتمسك به لأنه قاسه على المبتدأ والمبتدأ قد يحذف للعلم به، دليل ذلك قوله تعالى: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} (يوسف: 18).
والتقدير: أمري صبرٌ جميلٌ أو شأني صبرٌ جميلٌ.
فإن أخبرتَ عنه بالألف واللام قلت: الظانّهُ أنا قائماً زيدٌ. وقد يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام لأنَّ الكلام قد طال بالمفعولين.
وإن أخبرت عن المفعول الثاني بالألف واللام فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً. فإن كان مشتقاً فالخلاف فيه كالخلاف في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً وإن كان جامداً فلا خلاف في الإخبار عنه، فتقول إذا أخبرت عنه بالذي: الذي ظننتُهُ زيداً منطلقٌ.
ويجوز حذف العائد لأنَّ في الكلام ما يدل عليه.

ولا يجوز لك أن تقدم ضمير الثاني إذا أخبرت عنه على المفعول الأول وتصله بالفعل إلاَّ إذا عدم اللبس وعلم ما الخبرُ وما المخبرُ عنه. فإن وقع اللبس لم يجز نحو أن تخبر عن عمرو من قولك: ظننتُ زيداً عمراً، فإنّك إن أخبرت عنه وقدَّمت ضميره على زيد ووصلته بالفعل انقلب المعنى وصار عمرو المظنون، وقد كان قبل التقديم زيد الذي ظنَّ عمراً.

وإن كان الفعل متعدّياً إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تخبر عن الأول أو عن الثاني أو عن الثالث.
فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت: الذي أعلمتُهُ عمراً منطلقاً زيدٌ. ولا يجوز حذف هذا الضمير، لأنَّ الذي أحلّ محله هذا الضمير لا يجوز حذفه لأنّه بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف.
وكذلك إذا أخبرت عنه بالألف واللام الحكم كالحكم مع الذي وإن أخبرت عن الثاني وكان الإخبار بالذي قلت: أعلمتُ زيداً إيّاه منطلقاً عمروٌ، ولا يجوز أن تقدّم إيّاه على زيد وتصله لأنّه يلبس ويصير عمرو هو الذي أعلم بانطلاق زيد، وقد كان المعنى قبل أن تقدّمه

وتصله بالفعل على أنَّ زيداً هو الذي أُعلم بانطلاق عمرو.
ولا يجوز حذف هذا العائد لأنَّ ذلك يلبس، لأنّه لا يعلم هل عمرو هو الذي أُعلم بانطلاق زيد أو زيد هو الذي أُعلم بانطلاق عمرو، ولأنّه إذا حذف لم يعلم هل كان قبل المفعول الأول أو بعده، فإن قُدِّر كان مفهوم الكلام أنَّ عمراً أُعلم بانطلاق زيد، وإن كان بعده كان المفهوم أيضاً أنَّ زيداً هو المُعلَم بانطلاق عمرو.
فإن عُدِم اللبس جاز اتصاله بالفعل نحو أن تخبر عن هند من قولك: أعلمتُ زيداً هنداً ضاحكةً. قلت: التي أعلمتُها عمراً ضاحكةً هندٌ، ولا يجوز حذف هذا الضمير المتصل قد أُجري مجرى الظاهر.
فإن عُدّي إليه فعل ضميره المتصل إذا قيل: ضربتُ إيّاي، ولا يجوز ذلك في الضمير المتصل فتقول: ضَربتُنِي، إِلاَّ في الأبواب المعلومة. ويجوز حذفه أعني الضمير المنفصل في قليل من الكلام بحيث لا يُقاس عليه كقوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} (الأنعام: 22). والأصل تزعمونَهُم إيّاهم، فحذف العائد على الذي وهو الضمير المتصل بِتَزعمون ثمَّ

ناب منابه المنفصل فحُذف لنيابته مناب المتّصل المحذوف.
فإن أخبرت عن المفعول الثالث بالذي قلت: الذي أعلمتُ زيداً عمراً إيّاهُ منطلقٌ، ولا يجوز اتصال هذا الضمير إلاّ إذا عُدم اللبس كما تقدَّم. وكذلك لا يجوز حذفه للعلّة التي تقدَّم ذكرها.
وإذا كان هذا المفعول الثالث مشتّقاً فإنَّ فيه الخلاف كما تقدم.
وكنّا أهملنا هذين القسمين من المرفوعات فلم نذكرهما عند ذكر المرفوعات فأنا الآن أذكرهما وهما اسم كان واسم ليس.
فإن أخبرت عن اسم كان فحكمه حكم المبتدأ وكذلك اسم ليس، غيرأنَّك تخبر عن اسم كان بالذي وبالألف واللام، لأنَّ الذي دخل عليه فعلٌ متصرّف، ولا يخبر عن اسم ليس إلاَّ بالذي خاصة، لأنَّ الذي دخل عليه فعل غير متصرّف فلا يصاغ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول.

بـــاب الجمع المكسر

قد تقدَّم أنَّ الجموع تنقسم أربعة أقسام، جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس واسم جمع.

فجمع السلامة قد تقدَّم حكمه واسم الجمع لا يُدرك بالقياس وإنّما هو محفوظات وأما جمع التكسير واسم الجنس فهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب فنبدأ بجمع التكسير فأقول:
الاسم الذي تريد جمعه جمع تكسير لا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو زائداً على ذلك، فإن كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون صفة أو غير صفة فإن كان غير صفة فلا يخلو أن تكون فيه هاء التأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيه هاء التأنيث فلا يخلو أن يكون مضعّفاً أو معتل العين أو اللام أو صحيحاً. فإن كان صحيحاً فإنَّ جمع ما ورد من ذلك عشرة أبنية: فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفِعْلٌ وفَعُلٌ وفِعِلٌ وفُعَلٌ وفُعْلٌ وفِعَلٌ وسقط من جميع ما يتصور فيه بناءان: فُعِلٌ بضم الفاء وكسر العين وعكسه لاستثقالهما. فأما فَعْلٌ فجمع في القليل على أفعُل، قالوا: كَلْبٌ وأكلُبٌ وفَلْسٌ وأفلُسٌ وفي الكثير على فُعول وفِعال متساويين، قالوا: فَرْخٌ وفُروخٌ وفِراخٌ وكَلبٌ وكِلابٌ. هذا هو المقيس فيه، وقد يُجمع في الكثير فِعَلَة قالوا فَقْعٌ وفِقَعَةٌ وجَرْفٌ وجِرَفَةٌ.
قال الفراء: سألتُ أعرابيّةً ما حيود الجبل فقالت: جِرَفَتُهُ. وقد يُجمع في

الكثير على فِعْلان قالوا: رَدْءٌ ورِدْآنُ وَرألٌ ورِئلانُ. وقد يجمع في الكَثير على فَعِيل، قَالوا: كَلبٌ وكَلِيبٌ. قالَ الشاعر:
تَعفّقَ بالأرطَى لها وأرادَها
رجالٌ فبذَّت نبلَهُم وكَلِيبُ
وعَبدٌ وعَبيدٌ.
وقد يجمع في الكثير على فُعْلان، قالوا: بَطنٌ وبُطْنانُ وثَغبٌ وثُغبْانُ. وقد يجمع في القليل على أفعال قالوا: رَأدٌ وأرآد وزَنْدٌ وأزنادُ، وعليه قوله:
وُجِدتَ إذا اصطَلحُوا خيرَهُم
وزِندُكَ أثقبُ أزْنادِها
قالوا: فرخٌ وأفراخٌ، وعليه قوله:
ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ
حمرُ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ
قالوا: أنف وآناف وعليه قولهُ:
إذا روَّح الراعِي العَسِيَّ مُعزّباً
وأمسَت على آنافِها عَبراتُها
قالوا: ثَلْجٌ وأثلاجُ وبَردٌ وأبرادُ وحَمْلٌ وأحمالُ. قال الله تعالى: {وَأُوْلَـتُ الأَحْمَالِ} (الطلاق: 4).
فأما فَعَلٌ يجمع في القليل على أفعال، قالوا: جَمَلٌ وأجمال. وفي الكثير على فُعُول وفِعال نحو جِمال وأسُود وفِعال أكثر.

وقد يُجمع في الكثير على فُعْل قالوا: أَسَدٌ وأُسْدٌ ووَثَنٌ وأُثْنٌ. وقد قُرِيءَ: {إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَـناً} (العنكبوت: 17).
وقد يُجمع في الكثير على فِعْلان قالوا وَرَلٌ ووِرْلانُ وبَرَقٌ وبِرْقانُ.٧
وقد يجمعُ على فُعْلان قالوا: حَمَلٌ وحُمْلانُ.
وقد يجمع في القليل على أَفعُل. قالوا: زَمَنٌ وأزمُنٌ، وعليه قوله:
أمنزِلَتَيْ مَيَ سلامٌ عليكُما
هل الأزمنُ اللائي مَضَيْنَ رَوَاجعُ
وقالوا؛ جَبَل وأجْبُلٌ، وعليه قوله:
إنّي لأكنِي بأجبالٍ عن أجبُلِها
وباسمِ أوديةٍ عن اسم واديها
وأما فَعِل فإنّه يجمع في الكثير والقليل على أفعال، قالوا نَمِرٌ وأنمارٌ، وقد يجمع في الكثير على فُعُل، قالوا: نَمِرٌ ونُمُرٌ، وعليه قوله:
فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمُرْ
وقد يجوز أن يكون قَصَرهُ من نُمُور ضرورةٌ.
وقد يجمع في الكثير على فعُول، قالوا: نَمِرٌ ونُمُورٌ.
وأما فِعْل فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال، قالوا: ضِلعٌ وأضلاعُ وقِمْعٌ وأقماعُ. وقد يجمع في القليل على

أفعُل، قالوا: ضِلْعٌ وأضلُع وذلك شاذّ وقد يجمع في الكثير على فُعُول، قالوا: ضُلُوع، وذلك شاذّ.
وأما فُعُل فيجمع في القليل والكثير على أفعال، قالوا عُنُقٌ وأعناقُ، ولا يُتجاوز ذلك. وأما فِعِلٌ فإنّه لم يجيء منه إلاّ لفظة واحدة وهي إبِل ويجمع على أفعال قالوا: آبال.
وأما فَعْلٌ فيجمع في القليل والكثير على أفعال، قالوا: عَضُدٌ وأعضادٌ وقد يجمع في الكثير على فِعال قالوا: سَبُعٌ وسِباعٌ.
وأما فُعَلُ فيجمع في القليل والكثير على فِعْلان، قالوا صُرَدُ وصِرْدانُ ونُغَر وَنغْران وجُعَلُ وجِعلانُ. وقد يجمع على أفعال قالوا: رُطَبُ وأرطابُ ورُبَعُ وأرباعُ، وذلك شاذّ، ووجه قولهم: أرطاب، تشبيهاً له بتَمر فكسّر على غير فُعلان بمنزلة تَمر، ووجه قولهم: أرباع، تشبيههم له بجَمَل لأنَّ الربُع هو ما ولد من الإبِل في الربيع.
وسبب أن جُمع في القليل والكثير على فِعلان أحد شيئين، إمّا لأنّه مختص بالحيوان في الغالب فخُصَّ بنوع من الجمع وإما لأنّه شُبّه بفعال لقربه منه فجمع كما يجمع فعال.

وأما فِعْل فيجمع في القليل على أفعال نحو عِدْل وأعدال، ويجمع في الكثير على فُعول وفِعال. وفَعول أكثر من فِعال نحو جِذْع وجُذوع وبئر وبئار.

وقد يجمع على فِعَلة، قالوا: قِرْدٌ وقِرَدةٌ وحِسْلٌ وحِسْلَةٌ وقد يُجمع على فِعْلان قالوا: رِئد ورِئدان. وقد يجمع على فُعلان، قالوا: ذئبٌ وذُؤبان.
وقد يجمع على أفعُل، قالوا: ذِئبٌ وأذؤبٌ. وقد يجمع على فَعِيل: قالوا: ضِرْسٌ وضَرِيسٌ.
وأمَّا فُعْل فيجمع (في القليل) على أفعال، جُنْدٌ وأجنادُ، وفي الكثير على فُعول وفِعال، وفُعول أكثر من فِعال. قالوا: جُنْد وجُنودٌ وجِنادٌ.
وقد يجمع في القليل على أفعُل، قالوا: رُكْنٌ وأركُنٌ، وعليه قوله:
وزَحْمُ رُكنيكَ شَديدُ الأركُنِ
هذا حكم الصحيح، فإن كان مضعّفاً فإِنَّ فَعْلاً يجمع في القليل على أفعُل، قالوا: صَكٌّ وأصكُك، وفي الكثير على فِعال وفُعول لا يتجاوز، قالوا: صِكاكٌ وصُكوكٌ.

فإن كان على وزن فَعَل فإنَّه يجمع في القليل والكثير على أفعال، قالوا: فَنَنٌ وأفنان ولَبَبٌ وألباب وطَلَلٌ وأطلال. ويجوز الجمع على فِعال وفُعول بالقياس إلاّ أنّه لم يسمع.
فإن كان على وزن فِعِل وفُعُل وفُعَل وفِعَل وفَعْل فما جاء منه مضاعفاً فجمعه كمجع صحيحه. فإن كان على وزن فِعْل فإنّه يجمع في القليل على أفعال، قالواً: لِصّ وألصاص، وفي الكثير على فُعُول، قالوا لُصوص. فإن كان على وزن فُعْل فإنّه يجمع في القليل على أفعال، قالوا: عِشٌّ وأعشاش وفي الكثير على فِعال وفُعُول قالوا: عِشاشٌ وعُشوشٌ، وقد يجمع على فِعَلَة قالوا: عُشٌّ وعِشَشَةٌ، وذلك قليل وقد يجمع على فِعلان، عُشّ وعِشّان وذلك قليل. هذا حكم المضعّف.
فإن كان معتلّ اللام فإنَّ فَعْلاً يجمعُ على أفعُل في القليل قالوا: ظَبيٌّ وأظْبٍ وفي الكثير على فِعال وفُعول نحو ظَبيٌ وظِباء ودَلوٌ ودُلِيٌّ فإن كان على فَعَل يجمع في القليل على أفعال، قالوا: قَفا وأقفاء ودَوا وأدواء وفي الكثير على فُعول: قالوا: قُفيّ، وقد يجمع في القليل على أفعِل نحو عَصا وأعصٍ، شاذّ.

فإن كان فِعْلٌ أو فُعَلُ أو فُعُلٌ أو فَعَلٌ وفَعْلٌ فإنّه إن جاء من هذا معتلاً فجمعه كجمع صحيحه. فإن كان فِعْل فإنّه يُجمع في القليل على أفعال، قالوا: نِحيٌ وأنحاءُ، وفي الكثير على فُعُول قالوا: نُحِيّ.
فإن كان فُعَل فإنّه يجمع في القليل والكثير على أفعال، قالوا: مُدَى وأمداء وظُبَى وأظباء. هذا حكم المعتلّ.
فإن كان فيه هاء التأنيث فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو مضعّفاً أو معتل اللام.
فإن كان صحيحاً فإنَّ باب (فَعْلَة) أن يجمع في القليل بالألف والتاء، وبفتح العين ولا يُسكّن إلا في ضرورة، قال الشاعر:

وحُمّلتُ زَفْراتِ الضُحَى فأطقتُها
وما لِي بزَفْراتِ العَشِيّ يَدانِ
وفي الكثير على فِعال، قالوا: قَصْعَةٌ وقِصاعٌ وجَفْنَةٌ وجِفانٌ وقد يجمع على فُعُول، قالوا: مأنةٌ ومُؤون وبَدْرَةٌ وبدورُ وقد يجمع على فِعَل قالوا: هَضْبةٌ وهِضَب. وقد يجمع في الكثير بالألف والتاء في الضرورة، قال الشاعر:
لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ بالضُحى
وأسيافُنا يَقطُرْنَ من نَجدةٍ دَمَا

فإن كان (فَعَلَةٌ) فإنّه في القليل بالألف والتاء، قالوا: رَحبَةٌ ورحَبات ورَقَبَةٌ وَرَقَباتٌ، وفي الكثير على فِعال، قالوا: رِقاب ورحاب.
فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء، ويجوز في عينها ثلاثة أوجه: الفتح والإتباع للفاء وسكون العين، قالوا: رُكبة ورُكَبات، وفي الكثير على فُعَل، قالوا: رُكبٌ. وقد يجمع على فِعال قالوا: جُفرَةٌ وجِفارٌ وبُرمةٌ وبِرامٌ.
فإن كان (فِعْلَة) فإنّه يجمع بالألف والتاء ويجوز في العين ثلاثة أوجه: الفتح والإتباع والسكون، قالوا: سِدْرَةٌ وسِدرات وقد يجمع على أفعُل قالوا: نِعمَةٌ وأنعُم وفي الكثير على فِعَل قالوا: سِدْرَةٌ وسِدَرُ.
وإن كان (فَعِلَة) فإنّه يجمع في القليل والكثير بالألف والتاء، قالوا: نَبِقَةٌ ونَبِقات، وقلَّ ما يتجاوز في الكثير على فِعَل، قالوا مَعِدةَ ومِعَد وخَرِبَةٌ وخِرَبٌ.
فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء، قالوا: تُخْمَة وتُخْمات وما عدا ذلك من الأوزان لا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء في القليل وفي الكثير بحذفها.
هذا حكم ما تقدم ما لم يكن مخلوقاً وتوجّه خلقُ الله إليه جملة واحدة جمع

في القليل بالألف والتاء، وفي الكثير بحذف التاء. وقد يجمع جمع المصنوع. وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر استعماله أو لم يتوجه خلق الله إليه جملة واحدة نحو حِقّة وحِقاق وصَخرة وصُخور.
هذا حكمه إن كان صحيحاً، فإن كان مضاعفاً فإنَّ (فَعْلَة) يجمع في القليل بالألف والتاء نحو جَنّة وجَنّات، وفي الكثير على فِعال نحو جِنان، وعلى فُعُول نحو جَنّة وجُنون.
فإن كان (فُعْلَة) جمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَل نحو: غُدَّة وغُدّات وغُدَد ومُدَّة ومُدّات ومُدَّد.
فإن كان (فِعْلَة) جُمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعَل نحو عِدَّة وعِدَد. وقد يجمع في القليل على أفعُل نحو شِدَّة وأشُدّ.

وما بقي من الأمثلة التي فيها تاء التأنيث إن وجد منه مضاعفاً فجمعه جمع صحيحه.
فإن كان معتلّ اللام فإنَّ (فَعْلَة) تجمع في القليل بالألف والتاء. وفي الكثير على فِعال نحو رَكوَةٌ ورَكَوات، وفي الكثير على فِعال نحو رَكْوَةٌ ورِكاءَ

وقَشْوَةٌ وقَشَوات وقِشاء وظَبيةٌ وظِباء. وقد شذَّ منه شيء فجاءَ على فُعَل نحو قَريةٌ وقُرَى وكَوَّة وكُوَى.
فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَل قالوا: مُديَة ومُديات ومُدَى وكُلية وكُليات وكُلَى، فلا يجوز ضم العين بل تكون ساكنة أو مفتوحة، وكذلك المعتل اللام بالواو نحو خُطوَة وخُطْوات ويجوز ضمّ العين.
وإن كانت (فِعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعَل قالوا: فِريَة وفِرْيَات وفِرَى، بفتح العين وتسكينها، ولا يجوز كسرها. ومِريَة ومِرْيَات ومِرَى.
وما بقي من الأوزان إن وجد شيء معتل اللام فجمعه كجمع صحيحه، وما كان منه مخلوقاً فجمعه في القليل بالألف والتاء وفي الكثير بحذف التاء إلاّ ما أُجري منه مجرى المصنوع فجمعه كجمعه وهذا حكم جميع الأسماء الثلاثية الصحيحة والمعتلة اللام والمضاعفة.
فأمَّا المعتل العين فما كان منه على وزن (فَعْل) فلا يخلو أن يكون معتل العين بالياء أو بالواو. فإن كان بالواو جمع في القليل على أفعال وفي الكثير على فِعال نحو ثَوْب وأثواب، وقد

يجيء في القليل على أَفعُل نحو ثوب وأَثوُب وعليه قوله:
لكل حالٍ قد لبستُ أَثوُبا
وقوس وأَقوُس شاذّ، وقد يجيء في الكثير على فُعول، قالوا: فَوجٌ وفؤوج وقَوس وقؤوس. وقد يجيء على فِعلان، قالوا: ثَوْر وثِيران. وقد يجيء على فِعَلة، قالوا عَوْدٌ وعِوَدة وزوج وزوَجة.
فإِن كان من ذوات الياء جُمع في القليل على إِفعال، قالوا: سَيفٌ وأَسيافٍ. وقد يُجمع على أفعُل. قالوا: عَين وأَعُين، وفي الكثير على فُعول قالوا: بيتٌ وبُيُوت. وقد يكسر أَوله وقد يجيء على فُعولة، قالوا: خَيْطٌ وخُيوطة وعَيْرٌ وعُيورَة.
فإِن كان المعتل العين على (فَعْل) فإِنّه يجمع في القليل على أفعال، قالوا: باب وأبواب، وقد يجمع في القليل على فُعْل، قالوا: ناب ونِيب وفي الكثير على فِعْلان قالوا: قاع وقِيعان ودار ودِيران. وقد يجمع على فِعال، قالوا: دار ودِيار. وقد يجمع في القليل على أفعُل قالوا: دار وأَدوُر، وهذا مذهب سيبويه.

وزعم يونس أنَّ (فَعَلاً) المعتل العين لا يخلو أن يكون مذكّراً أو مؤنثاً فإن كان مذكّراً يجمع على أفعال وإن كان مؤنثاً جمع على أفعُل وَيرُدُّ عليه قولُ العرب: ناب وأنياب، في المُسنّ من الإبل.
وأما (فِعْل) المعتل العين بالياء فيجمع في القليل على أفعال، نحو فِيل وأفيال وكِيس وأكياس وجِيل وأجيال.
وفي الكثير على فعول، قالوا: جِيل وجُيول وقد يجمع على فِعَلة قالوا: ديك ودِيَكَة. ويحتمل هذا الوزن عند سيبويه أن يكون فُعْلاً وفِعْلاً، وعند الأخفش لا يكون إلاّ فِعْلاً. وسنذكر ذلك في التصريف.
فإن كان معتلاً بالواو جمع في القليل على أفعال، قالوا: رِيح وأرواح، وفي الكثير على فِعال، قالوا: رِياح.
وأما فُعْل من ذوات الواو فيجمع في القليل على أفعال قالوا: حُوت وأحوات وفي الكثير على فِعْلان، قالوا حوت وحِيتان ونون ونِيتان ودود ودِيدان.
وما عدا ذلك من هذه الأوزان فجمعه كجمع صحيحه.
فإن كان هذا المعتل العين قد دخلت عليه تاء التأنيث، فإن كان على وزن (فَعْلَة) فلا يخلو أن يكون من ذوات الواو أو من ذوات الياء. فإن كان من

ذوات الواو جمع في القليل بالألف والتاء وكانت العين ساكنة نحو: رَوْضَة وَرَوْضات، إلاّ بني سُلَيم فإنّهم يفتحون العين من المعتل العين بالياء والواو وعليه أنشدوا:
أبو بَيّضَاتٍ رائحٌ مُتأوّبٌ
رفيقٌ بمَسحِ المَنكَبَيْنِ سَبُوحُ
وفي الكثير على فِعال نحو رَوْضَةٌ ورِياضٌ، وعلى فُعَل نحو دَوْلةٌ ودُوَل وجَوْبَةٌ وجُوَب.
فإن كان من ذوات الياء فحكمه في القليل مثل المعتل بالواو وفي الكثير يجمع على فِعال نحو عَيْبَة وعِياب وعَيْبات. وقد يجمع على فِعَل نحو خَيْمةٌ وخِيَمٌ فاشتركا في الجمع بالألف والتاء وفي الجمع على وزن فِعال وهو مقيس فيها.
وانفردت ذوات الواو بفُعَل وذوات الياء بفِعَل وهو شاذّ فيهما. فإن كان على وزن (فَعْلَة) فإنّه يجمع بالألف والتاء في القليل نحو دَوْلةٌ ودَوْلات وفي الكثير على فُعَل نحو دُوَل.
فإن كان على وزن (فِعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء مثل دِيمَة ودِيمات وفي الكثير على فِعَل نحو دِيَم.
فإن كان على وزن (فَعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء، قالوا: ساحة

وساحات، وقد يجمع على أفعُل قالوا: ناقَة وأينُق وفي الكثير على فُعْل قالوا: ساحة وسوح ودارَة ودُور ولابَة ولُوب، وقد يجمع على فِعال، قالوا: نِياق.

هذا إن كان الاسم المعتل الذي فيه تاء التأنيث واقعاً على مصنوع فإِن كان مخلوقاً جمع بالألف والتاء في القليل وبحذفها في الكثير مثل جَوْزَة وجَوْزات وجَوْز، إلاّ أن يشذَّ من ذلك شيء فيُجمع جمع المصنوع.
وما عدا ذلك إنْ وجد فقياس جمعه أن يُجمع كجمع صحيحه.
فإِن كان الاسم الثلاثي صفة فلا يخلو أن يكون على (فَعْل) أو غير ذلك من الأوزان، فإِن كان على (فَعْل) فإِنّه يجمع في القليل من الآدميين بالواو والنون نحو قولك: صعَبٌ وصَعْبُونَ، وفي النصب والخفض: الصَعْبِين، وجَعْدٌ وجَعْدونَ وجَعْدينَ، قال الشاعر:
قالت سُلَيمَى لا أُحِبُّ الجَعدِينْ
ولا السِباطَ إنّهم مَناتِينْ
وقد يجمع في الكثير على فِعال نحو جِعاد وصِعاب.
فإِن كان لغير الآدميين كُسَر على فِعال في القليل والكثير نحو جَدْلٌ وجِدالٌ

وقد يُجمع على فُعول قالوا: كَهْلٌ وكُهولٌ وفَسْلٌ وفسولٌ، وقد يجمع على فُعْل قالوا: ثَطٌّ وثُطّ وكثّ وسَهم حَشْرٌ وسِهام حَشرٌ.
وما استعمل من هذه الصفات استعمال الأسماء فقد يجمع جمعها نحو عبد قالوا في قليله أعبُد كما قالوا أكلبُ، وقالوا: عَبِيد كما قالوا: كَليب، وقالوا: عِبدان كما قالوا: رِئلان، وقالوا: عَبدٌ وعُبدان ووَغْدٌ، ووُغدان كما قالوا: بُطنان وثُعبان. وقد جاء على فِعَلة قالوا: شيخ وشِيخَةٌ.
فإن كانت فيه تاء التأنيث يجمع بالألف والتاء في القليل ولم تفتح عينه فرقاً بينه وبين الاسم نحو عَبْلَة وعَبْلات وضَخْمَة وضَخْمات إلاّ لفظتين شطّتا ففتحت فيهما العين وهي لَجْبَة ولَجَبات ورَبْعةٌ ورَبَعات.
أما لَجْبَة فإنَّهم يقولون: لَجْبَةٌ ولَجَبَةٌ لكن أجمعوا في الجمع على تحريك العين، وأما رَبْعَةٌ فهو اسم في الأصل فلذلك جُمع الأسماء ويجمع في الكثير على فِعال، قالوا: صَعْبَةٌ وصِعاب وخَدْلَة وخِدال.
فإن كان على وزن (فَعَل) فإن كان للآدميين جمع في القليل بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب

والخفض نحو حَسَن وبَطَل، قالوا: حَسَنُونَ وبَطَلُونَ، وفي الكثير على فِعال نحو حُسان. وقَطَطَ وقِطاط.
وقد جاء على أفعال وذلك قليل، قالوا: عَزَبٌ وأعزابٌ، وعليه قوله:
تَهدِي أوائلَهنَّ كلَّ طمرّة
جرداءَ مثلِ هِراوَةِ الأعزابِ
وبَطَلٌ وأبطال. ولم يقولوا: بِطال، استغناء عنه بأبطال.

فإن كان لغير الآدميين جمع في القليل والكثير على فِعال نحو حَسَنٌ وحِسانِ، فإن كانت فيه تاء التأنيث جمع في القليل بالألف والتاء نحو حَسَنةٌ وحَسَنات وبَطَلة وبَطَلات، وفي الكثير على فِعال نحو حِسان، ولا يقال: بِطال ولا أبطال. أما بِطال فلأنّه لم يجيء في المذكّر وأما أبطال فلأنّه ليس بجمع ما فيه تاء التأنيث.
وأما (فَعُل) فهو قليل جدّاً، فلذلك لم يتصرفوا في جمعه، والتزموا فيه جمع السلامة نحو حَدُث وحَدُثونَ ونَدُوس وندُسون، إلاّ لفظتان شذّتا كنَجُد ويَقُظ فكسّرتا على أفعال فقالوا: أنجاد وأيقاظ، وحكى أبو عمرو الشيباني يَقاظ ولم يَجىء في المؤنث منه شيء.

وأما (فُعُل) فهو أقل من فَعُل بكثير ولم يحفظ منه إلاّ رجل جُنُبٌ ورجل شُلُلٌ وهو السريع في حاجته. أما جُنُب ففيه لغتان، أفصحهما أن يكون مفرداً في كل حال، قال الله تعالى: {وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ} (المائدة: 6)، واللغة الثانية أن يجمع بالواو والنون فيقال جُنُبون، وقد قالوا: أجناب.
وأما شُلُل فلم يُتجاوز فيه جمعه بالواو والنون ولم يجىء منه بالتاء شيء.
وأما (فُعْلٌ) فقليل جداً ولم يتجاوز فيه إن كان للآدميين جمعه بالواو والنون نحو حُلوُونَ ومُرّونَ، وقد جمع على أفعال، قالوا: مُرّ وأمرار. وأما مؤنثه فلا يجوز فيه إلاّ الجمع بالألف والتاء نحو حُلْوات ومُرّات.
وأما (فِعْل) فإِنْه يجمع إن كان للآدميين بالواو والنون في القليل نحو رِدْء وردؤن ونِضْو ونِضْوون، وفي الكثير على أفعال، قالوا، أنضاء. وقد كسّروه قليلاً على أفعُل، قالوا: جِلْفٌ وأجلُف، ولا يُحفظ منه في المؤنّث شيء.
وأما (فَعِلٌ) فإِنّه لا يتجاوز فيه الجمع بالواوِ والنون في المذكّر من الآدميين نحو فَزِع وفَزِعون وحَذِر وحَذِرون، ويكسّر على أفعال، قالوا: نَكِد وأنكاد،

وقالوا: فَرِح وأفراح، وقد كسّروه على فِعال، قالوا: فِراح قال الشاعر.

وجوهُ الناسِ ما عُمِّرتَ فيهم
طلِيقاتٌ وأنفُسُهم فِراحُ

وما جاءَ منه المؤنَّث فلم يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء.

هذا حكم الاسم الثلاثي، صفة وغير صفة.

فإن كان الاسم رباعياً فلا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة. فإن كان غير صفة فلا يخلو من أن يكون ثالثه حرف مَدّ ولين أو ثانيه ألفاً أو على وزن أفعل أو على غير ذلك من الأوزان.

فإن كان ثالثه حرف مدّ ولين فجملة ما جاء من ذلك خمسة أبنية فَعُول وفَعِيل وفِعال وفَعَال وفُعَال.

وهذه الأبنية لا تخلو أن تلحقها تاء التأنيث أو لا تلحقها، فإن لم تلحقها تاء التأنيث فلا يخلو أن تكون لمذكَّر أو لمؤنث.

فإن كان لمذكر ففِعال منها يُجمع في القِلّة على أفعِلَة نحو: خِمار وأخمِرَة وإزار وآزِرَة.

وفي الكثير على فُعُل نحو حُمُر، ويجوز تسكين العين فتصير على فُعْل نحو خُمْر وخُمُر.
وإنْ كان مضاعفاً أَو معتل اللام لم تتجاوز فيه أَفعِلَة ولا يُجمع على أَفعُل استثقالاً للضمْ مع التضعيف أو حرف العلة.
وإنْ كان معتل العين كان حكمه حكم الصحيح، إلاّ أَنّك تلتزم في فُعْل تسكين العين نحو جِران وجُرْن وسِوار وسُوْر، ولا يجوز تحريك العين إلاّ في الضرورة استثقالاً للضمّة في الواو نحو قوله:
عن مُبرقاتٍ بالبُرين وتَبدُو
بالأَكُفِّ اللامِعاتِ سُوُر
وإن كان من ذوات الياء جاز فيه التحريك والتسكين كالصحيح نحو عِيان وعُيُن وعُيْن. والعِيان حديدة تكون في متاع الفَدان.
وقد يُجمع على فِعْلان، وذلك شاذ ولم يفعلوه إلاّ فيما فيه لغتان: فُعال وفِعال، بكسر الفاء وضمها، فكأَنَّهم استغنوا بجمع فُعال نحو صُوار وصِيران وحُوار وحِيران، لأَنَّهم يقولون: حِوار وحُوار، وصِوار وصُوار.
فإن كان على وزن فَعَال جمع أيضاً في القِلّة على أفعِلة، وفي الكثير على فُعُل أو فُعْل بمنزلة فعال نحو قَذال وأَقذلَة

وقُذُل، إلاّ أن يكون مضاعفاً أو معتل اللام فإنهم يلتزمون فيه أَفعِلَة أيضاً نحو جَنان وأَجنّة وسَماء وأَسمِيَة.
وإن كان معتلَ العين كان حكمه حكم المعتل العين من فِعال نحو جَوَاد وأَجوِدَة وسَبال وأَسبِلَة وسُبُل.
فإن كان فُعَال جمع في القليل على أَفعِلة نحو غُراب وأَغرِبَة وبُغاثٌ وأَبغِثَة، وقد جاء على فِعْلَة قليلاً، قالوا: غلامٌ وغِلْمَةٌ، وفي الكثير على فِعْلان نحو غِلْمان وغِرْبان. وقد شذَّ منه شيء فجاء على فُعْلان، قالوا: زُقاق وزُقان وحُوار وحُوران، وربما جاء على فُعْل قالوا: ذُبابٌ وذُبٌّ وحُوارٌ وحُوْرٌ.
فإن كان على (فَعِيل) جُمع في القليل على أفعِلة نحو رَغِيف وأَرغِفَة وكَثِيب وأكثبةَ وفي الكثير على فُعْلان نحو رغيف ورُغفان وقَضِيب وقُضبْان وعلى فُعُل نحو رَغِيف ورُغُف وكَثِيب وكُثُب وأَمِيل وأُمُل.b وقد يجمع على فِعْلان، قالوا: ظِلْمان في جمع ظَليم، وهو فرخ النعام. وقد جاء على أفعِلاء، قالوا: نَصِيب وأنصِباء وخَميس وأخمِساء ورَبيع وأَربِعاء. هذا ما لم يكن معتل اللام ولا مضاعفاً.

فإن كان معتل اللام جمع في القليل على أفعِلَة كالصحيح نحو قَرِيّ وأقرِيَة، وقد شذَّ فجمع في القليل على فِعَلَة، قالوا صَبِيّ وصِبْيَة، وفي الكثير على فُعلان، قالوا: قُريان وسُريان.
وقد جاء على فِعْلان، قالوا: صبَيّ وصِبيان.
فإن كان مضاعفاً جمع في القليل على أفعِلَة، قالوا: حَزِيزٌ وأحِزَّة، وفي الكثير على فُعلان نحو حُزّان. وعلى فُعُل نحو سَرِير وسُرُر. وقد يجوز فتح العين تخفيفاً فتقول: سُرَر.
فإن كان على (فَعُول) جمع في القلة على أفعِلَة، قالوا: خَروف وأخرِفَة وعمود وأعمِدَة، وفي الكثير علَى فِعْلان، قالوا: خَروف وخِرْفان وعَمود وعِمْدان، وعلى فُعُل، قالوا: زَبُور وزُبُر. وربّما جاء على فعائل، قالوا: قَدُوم وقدائم.
فإن كان معتل اللام جُمع على أفعال، قالوا: عَدوّ وأعداء وفَلُوّ وأفلاء، ولا يتجاوزونه. وقد حُكي فَعال وفُعول، قالوا: فَلاء وفُلِيّ.
فإن كانت هذه الأمثلة الخمسة واقعة على مؤنث جمعت في القلة على أفعُل قالوا: عَناق وأعنُق وكُراع وأكرُع وذِرِاع

وأَذرُع ويَمِين وأَيمُن وشِمَال وأَشمُل
قال الشاعر:
طِرْنَ انقطاعةَ أوتارٍ مُحَظْرَبةٍ
في أَقُوسٍ نازعَتْها أَيمنٌ شُمُلا
وقال الشاعر:
يأتي لها من أَيمُنٍ وأَشمُلِ
وقد جاءِ في القلَيل على أفعال، قالوا: يَمِين وأَيمان، شاذّ لا يُقاس عليه. قأما قولهم: سماء وأَسمِيَة، ففيه قولان: منهم من جعلهُ شاذاً في جميع المؤنَّث، ومنهم من جعله مذكّراً، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: {السَّمَآء مُنفَطِرٌ بِهِ} (المزمل: 18)، ولم يقل منفطرةٌ. والذي يجعله مؤنثاً يجعله من باب النسب نحو حائض وطامث، ويجعل قولهم: اسمِيَة، شاذّاً، وسهل جمعه على أفعِلةَ لما كان يلزمه من الاعتلال حتى يصير على اسم، أو جَمَعه على قياس جمعه. وقد جمعوا فَعالاً في الكثير على فُعُول، قالوا: عَناق وعُنوق، ومن أمثالِهمْ: العُنوقُ بعدَ النوق.
وحكي: عُنُق وعُنْق على فُعُل، بضمّ العين، وفُعْل، بإسكانها. وقد جمعوا فعالاً على فُعُل وعلى فَعائل، قالوا: شَمال وشُمُل وشَمائل. وذلك قليل، وما عدا ذلك التزم فيه أَفعُل.

وأمَّا (فَعُول) للمؤنث فحكمه حكم المذكَّر لا فرق بينهما نحو قَدُوم وقُدُم، فإن لحقت لهذه الأمثلة تاء تأنيث.
فأمَّا (فَعِيلة) فتجمع على فعائل نحو صَحيفة وصَحائف، وعلى فُعُل شاذاً نحو سفينة وسُفُن وصَحِيفَة وصُحُف.

والمعتل اللام من هذا يجمع على فعائل خاصة إلاّ أنه لا بدَّ من تحويل الكسرة فتحة وقلب الياء الأخيرة ألفاً والهمزة ياءً للعلّة التي تذكر في التصريف فيه نحو مَطِيّة ومَطايا.
فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فَعائل ولا يتجاوز ذلك نحو ذُؤابة وذَوائب، ورِسالة ورسائل وحَلوبَة وحَلائب وحَمامة وحَمائِم. هذا إذا كانت واقعة على مصنوع، فإن كانت لمخلوق كان كمعها بحذف التاء في الكثير، وفي القليل بالألف والتاء. وقد يجري المخلوق مجرى المصنوع فيجمع كجمعه، كما أنه قد شذَّ من المصنوع شيء فجمع بحذف التاء كالمخلوقِ، والمسوعُ من ذلك سَفينةٌ وسَفِينٌ وعمامةٌ وعِمامٌ.
فإن كانت هذه الأمثلة صفات فإنَّ (فَعيلاً) فيها يجمع على فُعَلاء نحو فَقيه

وفُقَهاء وظَرِيف وظُرفاء، وعلى فِعال، قالوا: ظَرِيف وظِراف وكريم وكِرام ولئِيم ولِئام، وعلى فُعُل قالوا: نَذِير ونُذُر، وقد تسكّن عينه، وفصِيح وفُصُح، وعليه قوله:

خُرسٌ بلافي كلّ مَكرُمَةٍ
فُصُحٌ بِقولِ «نَعَمْ» وبالفِعلِ

وقد يُجمع على فُعلان وفِعْلان، قالوا: شَجيع وشُجعان، وذلك شاذّ وعلى أفعال قالوا: يَتِيم وأيتام، وذلك شاذّ. هذا حكم الصحيح، فإن كان معتل العين جمع على فُعال، قالوا: طَوِيل وطُوال. وقد تقلب واوه ياءً فيقال: طِيال، قال الشاعر:

تبيّن لي أنَّ القماءَةَ ذِلّةٌ
وأنَّ أشدّاءَ الرجالِ طِيالُها

فإن كان معتلّ اللام جمع على أفعِلاء، قالوا غَنِيٌّ وأغنِياء وسَرِيّ وأسرياء وهو الفاضل، وقد شذَّ منه شيء فجمع على فُعَلاء: تَقِيّ وتُقَواء، فشذّوا فيه شذوذين، جمعوه على فُعَلاء وأبدلوا واواً من ياء، ولا يحفظ البصريّون غيره. وحكى الفرّاء سَرِيّ وسُرَواء.

فإن كان مضاعفاً جمع على أفعلاء، قالوا: شديد وأشِدّاء. وقد يجمع على أفعِلَة، قالوا: شَحيحٌ وأشِحّةٌ، وذلك شاذّ.

وقد يجمع على فُعُل وذلك شاذّ أيضاً، نحو لَذِيذ ولُذُذٌ، قال الشاعر:
لُذُذٌ بأَطرافِ الحديثِ إذا
ذُكِر القِرَى وتُنوزِعَ الفَخْرُ
فإنْ لحقته تاء التأنيث جمع على فعائل، نحو ظريفة وظرائف وكريمة وكرائم.
وقد يُجمع على فُعَلاء، قالوا: سَفِيهةٌ وسُفَهاء، وفَقِيرةٌ وفُقَراء، ولا يُحفظ من ذلك إلاّ هذان خاصة.
وقد يجمع على فِعال نحو: ظَرِيفَةٌ وظِرافٌ، وهو القياس. فأَمَّا قوله تعالى: {خُلَفَآءَ} (الأعراف: 69) فيتصوَّر فيه وجهان أحدهما: أن يكون شاذاً في جمع خَلِيفَةٌ، فيكون كفُقَراء وسُفَهاء، والآخر أن يكون جمع خَلِيف، فإنّه يقال: خَليفَةٌ وخَلِيفٌ.

وأَما (فَعُول) فإنّه يكون للمذكر والمؤنّث بغير تاء، فإن عنيت به مذكّراً جمع على فُعُل نحو صَبُور وصبُرُ وشَكُور وشُكُر. فإن عنيت به مؤنثاً جمع على فُعُل نحو عَجُوز وعُجُز، وقد يجمع على فعائل، قالوا: عَجُوزٌ وعَجائزُ.
هذا وإن كان صحيحاً، فإن كان معتلّ اللام جمع على أفعال، قالوا: عَدوٌّ وأعداء فإن كان فيه تاء التأنيث جمع

على فعائل، قالوا: حَلوبَةٌ وحلائب ورَكُوبةٌ وركائب. وما كان من هذه الصفات للمذكّر، فإنَّه لا يمتنع جمعه بالواو والنون إلاّ إذا كان للآدميين، إلاّ أن تكون فيه تاء التأنيث نحو: خَلُيفةٌ أو يكون للمذكر والمؤنّث بغير تاء نحو: صَبُور وشَكُور.
فأما (فَعال) فيجمع على فُعُل، قالوا: جَمادٍ وجُمُد، والجَماد البخيل، وقد يجمع شاذّاً على فُعَلاء، قالوا: جَبَان وجُبَناء، هذا ما لم يكن معتلّ العين فإن كان معتلّ العين جُمِع على فُعْل ولزم تسكين العين نحو جَواد وجُوْد.
وقد شذَّ منه شيءٌ فجاءَ على فِعال قالوا: جَواد وجِياد، فالتزموا قلب الواو ياء، وإن كان لَا يلزم ذلك في نظيره نحو طَوِيل وطِوال وطِيال.
فأما (فِعَال) فيجمع على فُعُل نحو دِلاث ودُلُث وِلِكاك ولُكُك، وقد يجمع على فِعال، قالوا: نِاقةٌ هِجانٌ ونوقٌ هِجانٌ ودِرعٌ دِلاصٌ وأدرعٌ دِلاصٌ وامرأةٌ كِنانٌ ونساءُ كِنانٌ، فأجرى فِعال مجرى فَعِيل في ذلك، فكما جمعوا فَعِيلاً على فعال، كذلك فعلوا في نظيره.
وأما فُعال فيجمع كجمع فَعِيل، نحو شُجاع وطُوال.

وأَما ما في آخره ألف فلا يخلو أَن تكون ألفه للتأنيث أو لا تكون، فإن كانت لغير التأنيث جمع على فَعالٍ نحو ذِفَرَى وذَفارٍ، في لغة من نوَّن، ومَلهَى وملاهٍ، وقد تُحول إلى فَعالَى، وذلك شاذّ لا يقاس عليه، نحو ذِفَرى وذَفارَى ومِدْرَى ومدَارَى.
فإن كانت ألفه للتأنيث فلا يخلو من أَن تكون ممدودة أو مقصورة، فإن كانت ممدودة فلا يخلو أَن يكون الاسم على فَعْلاء أو على غير ذلك من الأوزان، فإن كان على (فَعْلاء) فلا يخلو أَن يكون اسماً أو صفة، فإن كان اسماً جمع على فَعالٍ نحو صحراء وصحارٍ، فتقلب الهمزة ياء وتحذف وتبدل من الألف التي قبل الهمزة ياء. وقد تدغم الياء التي هي بدل من الألف في الياء التي هي بدل من الهمزة، فيقال صحارِيّ وقد تحول إلى فَعالَى فيقال: صَحارَى.
وإن كان صفة على فُعْل نحو حَمراء وحُمْر.

هذا في الكثير وإن أردت القليل في الاسم جمعته بالألف والتاء نحو صحراوات. وأمَّا الصفة فالقليل والكثير بلفظ واحد، ولا يجوز جمعها بالألف

والتاء. فأمَّا قوله عليه السلام: ليسَ في الخَضْروات صَدَقةً، فإنّه من إجراء الصفة مجرى الاسم وهو شاذّ لا يقاس عليه.
ومما سهّل استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء أنها غير تابعة. وقد تجمع على فِعال نحو بَطْحاء وبِطاح.
فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على مثال فَعال، إلاّ أن يكون على وزن فُعَلاء، فإنّه يجمع على فِعال نحو عُشَراء وعِشار ونُفَساء ونِفاس.
فإن كانت مقصورة فلا يخلو أن تكون على وزن فُعْلى أو على غير ذلك من الأوزان، فإن كانت على وزن فُعْلى فلا يخلو من أن تكون مؤنثاً لأفعَل أو لا تكون، فإن كانت مؤنثاً لأفعَل جمع في القليل بالألف والتاء نحو: كُبْرَى وكُبْرَيات وصُغْرَى وصُغْرَيات، وفي الكثير على فُعَل نحو كُبَر وصُغَر.
وقد شذَّ منه شيء فجاء على فُعال، قالوا: شاة رُبّى ورُباب، وهي الشاة السمينة، وعلى فِعال أيضاً وهو شاذّ، قالوا: رِباب.
وإن كان ليس بمؤنث لأفعل جمع على فَعالى نحو حَبَالى، وقد يجمع على فِعال، قالوا: أَنَثى وإناث.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فَعَالى في لغة من لم ينوّن إلاّ أن يكون على وزن فَعْلَى فلا يخلو أن يكون مؤنثاً لفَعْلان أو لا يكون، فإنْ لم يكن مؤنثاً لفَعْلان جمع على فَعالَى نحو عَلْقَى، وشاةٌ حَرْمَى وحَرامَى وهي المشتهية للنكاح.
فإن كان مؤنثاً لفَعْلان جمع على فَعالَى، وقد يجمع على فُعالَى، قالوا: سَكرَى وسَكارَى وسُكارى وغَضْبَى وغَضابَى وغُضَابَى، وعَجْلَى وعَجالَى وعُجالَى.
فإن كان ثانيه ألفاً فلا يخلو أن يكون على وزن فاعِل أو فاعَل. فإن كان على وزن فاعَل جمع على فواعِل، قالوا: طابَقٌ وطوابِقُ، وخاتَمٌ وخواتِمُ، وقد يجمع على فواعيل، وذلك شاذّ. قالوا: خواتِم وخواتِيم وطوابِيق.
فإن كان على وزن فاعِل فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة، فإن كان اسماً جمع على فواعِل نحو قاسِم وقواسِم وكاهِل وكواهِل.
ويجوز جمع ما كان منه علماً بالواو والنون، ويجمع على فواعيل شاذّاً. قالوا: باطِل وبواطِيل. وزعم الفرّاء أنها من كلام المولّدين.

وقد يُجمع على فُعلان، قالوا: حاجِر وحُجران، وقد يجمع على فِعلان وهو أقلَ من فُعلان، قالوا: حائِط وحِيطان وغائط وغِيطان.

وقد يجمع على أَفعِلة وهو أقلَ منها، ولم يُسمع منها إلاَّ وادٍ وأودِيَة، وجازُ البيت وأجوزَة، ونادٍ وأندية، والنادِي مجتمع القوم.
فإن كان صفة فلا يخلو من أن تكون هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء (أو استعملت استعمال الصفات. فإن استعملت استعمال الأسماء) جمعت جمعه نحو صاحب وصواحب وصُحبان وراعٍ ورواعٍ.
وقد يجمع جمع الصفات وسنبيّن حكم جميع الصفات.
فإن لم تستعمل استعمال الأسماء فلا يخلو أن يكون فيه تاء التأنيث أو لا يكون فإن لم يكن فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنّث. فإن كان لمذكر جمعت على فُعّال وفُعّل لعاقلٍ كانت الصفة أو لغير عاقل نحو ضاربٍ وضُرّاب وضُرَّب.
وقد يجمع على فُعْل إن كانت لغير من يعقل نحو بازل وبُزْل وشارِفٌ وشُرْفٌ،

وعلى فواعل نحو بازِلٌ وبوازِلٌ وشاهِقٌ وشواهِقُ.
فإن كانِ لمن يعقل جمع على فَعَلة نحو كاتب وكَتَبة وظالم وظَلَمة وفاجر وفَجَرة. وقد يجمع على فُعّال وذلك شاذّ نحو كافر وكُفّار، قال القطامي:
وشُقَّ البَحرُ عن أصحابِ مُوسَى
وغُرِّقَتِ الفراعِنةُ الكُفارُ
وقائم وقُيّام ونائم ونُيّام.
وعلى فُعَلاء نحو شاهد وشُهداء وجاهل وجُهَلاء وعالِم وعُلماء. وعلى فُعول نحو شاهد وشُهود، قال الشاعر:
بايعتُ ليلى في الخلاءِ ولم يكن
شُهودٌ على لَيلَى عُدولٌ مقانِعُ
وقد يجمع على فَعْلَى إذا كانت الصفة آفة أو عاهة نحو هالك وهَلْكَى ومائق ومَوْقَى، وهو الذي غلبه الحبّ.
وقد يجمع على فواعل للعاقل، ولم يسمع منه في الكلام إلاّ فارِسُ وفوارس وهالكٌ وهوالِكُ، إلاّ في ضرورةِ شعر نحو قوله:
وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُم
خُضُعَ الرقابِ نواكِسَ الأبصارِ
وكذلك حكم المضاعف منه والمعتلّ العين، إلاّ أن فُعّالاً أفصح في المضاعف من فُعّل، هروباً من اجتماع الأمثال نحو فارّ وفُرّار ونحو فُرَّر.

وإن كان معتل العين بالواو فإنّه يجوز في فُعّال قلب الواو ياء نحو صائم وصُوّام وصِيّام، وفي فُعّل قلب الواو ياء وكسر الفاء فيقال: صُوَّم وصيّم.
وإن كان معتلّ العين جمع على فُعَلَة نحو قاضٍ وقُضاة وغازٍ وغزاةٍ. وقد جمع على فُعَلٍ شاذّاً، قالوا: غاز وغُزَى.
وإن كان مؤنثاً كان حكمه حكم ما لو كان لمذكّر، إلا أنه يجوز في جمعه فواعل نحو حائضٍ وحُيّاض وحُيّض وحَوائض فصيحاً. فإن كان فيه تاء التأنيث جمع على فواعل نحو ضاربة وضوارب وقائمة وقوائم.

فإن كان على وزن أفعَل فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة.
فإن كان اسماً جمع على أفاعِل نحو أَفكل وأفاكِل وأَيدع وأَيادِع وأَحمد وأَحامِد إلا أنَّ ما كان علماً يجوز أن يجمع جمع السلامة.
فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون مؤنثه فَعْلاء أو أَفعَلَة، أو يكون للمفاضلة. فإن كان مؤنثه فعلاء جمع على فُعْل نحو أَحمَر وحُمْر، ويجمع على فُعْلان نحو أَسود وسُودان وأَعمَى وعُميان، إلاّ أن يكون آفة أو عاهة فإنّه يُجمع على

فَعْلى نحو أَحمق وحَمْقَى وأنوك ونَوْكى. ولا يجوز جمعه جمع سلامة، وإن كان صفة لمن يعقل، إلا في ضرورة شعر نحو قول الكميت:
فما وجَدَت نساءُ بني نِزار
حلائلَ أسودينَ وأحمرينا
وإن كانت قد استعملت استعمال الأسماء جمعت تارة جمع الأسماء وتارة جمع الصفات. ومما جاء في ذلك قوله:
أتاني وعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ
فيا عبدَ عمروٍ لو نهيتَ الأحاوصاً
هذا حكم كل أفعل فَعْلاء إلاّ أجمع في التأكيد، فإنّهم التزموا فيه جمع السلامة ولم يكسروه.
وأما أفعل الذي مؤنثه أفعَلة فإنّه يكسر على أفاعِل نحو أرمَلة وأرامِل. وعليه قول جرير:
هذي الأراملُ قد قضيّتَ حاجَتَها
فمنْ لحاجةِ هذا الأرملِ الذكَرِ
فإن كان أفعَل للمفاضلة فلا يخلو أن يكون بمِنْ أو بالألف واللام أو مضافاً.
فإن كان بمِنْ لم تجز تثنيته ولا جمعه، وإن كان بالألف واللام جمع على أفاعِل نحو الأفضَل والأفاضِل والأكبرَ والأكابِر.
وإن كان مضافاً فإن فيه وجهين:
أحدُهما: أن يكون مفرداً على كل حال.
والآخر: أن يُثنّى ويجمع، ويكون تكسيره

على وزن أفاعل، وعليه قوله تعالى: {أَكَـبِرَ مُجْرِمِيهَا} (الأنعام: 123).
وقد وجدت اللغتان في قوله عليه السلام: ألا أُنَبِّئكم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مِنِّي مجالسَ يومِ القيامةِ، أحاسِنُكم أخلاقاً، الموطئِونَ أكنافاً، الذين يَألَفون ويُؤلَفون.
فإن كان على غير ذلك من الأوزان فإنه يجمع ـــ اسماً كان أو صفة ـــ على وزن فَعالِل نحو درهم ودراهم وهِجَرع وهَجارع، وهو الطويل، إلاّ أن يكون مضاعف اللام فإنّه يجمع على فعاليل: قَردَدٌ وقَرادِيد، إلاّ أن يكون على وزن فَيْعِل فإنه يجمع على أفعال نحو ميِّت وأموات وجَيِّد وأجواد.
فإن كان على خمسة أحرف فصاعداً فلا يخلو أن يكون آخره بالألف والنون أو بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أو لا يكون فيه شيء من ذلك. فإن كان الذي في آخره الألف والنون على خمسة أحرف جمع على فَعالِينَ ـــ إن كان اسماً أو صفة ـــ نحو سِرْحان وسَراحِين، إلا أن يكون على وزن فَعْلان فيجمع على فَعالى وعلى فُعالى نحو سَكرانِ وسَكارَى وسُكارى وعَجْلان وعَجالَى وعُجالى. وكذلك فعلان إذا كان صفة، قالوا: سِراح في جمع سِرحان.

فإن كان في آخره ألف التأنيث الممدودة حذفت وجمع الاسم على فَعالِل نحو: قاصعاء وقواصِع وخُنفُساء وخَنَافِس.
فإن كانت مقصورة لم يجز تكسير الاسم بل يجمع جمع السلامة نحو جُمادَى وجُمادَيات. فإن لم يكن فيه شيء من ذلك حذفته حتى يبقى منه أربعة أحرف وكسَّرته على مثال فَعالِل وفَعالِيل، إن شئت تكون الياء عِوضاً من الحروف المحذوفة إلاَّ أن يكون رابعه حرف مدّ ولين، فإنّك لا تحذف منه شيئاً نحو سِرْبال وسَرابِيل وقِنْدِيل وقَناديل، ويكون الحذف على حَسبِهِ في التصغير.
هذا حكم الجمع المبني على واحده الملفوظ به، وقد شذّت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو عَبادِيد وشَماطيط، ألا ترى أنَّه لا يقال: عبَدُود ولا شَمطُوط، ولا لفظ بشيء يمكن أن يكون مفرداً لهذه الجموع.
فإن قال قائل: ولعلها أسماء جموع كقَوْم ورَهْط، لأن اسم الجمع هو الذي لم ينطق له بواحد من لفظه، فالجواب: إنَّ أسماء الجموع من قبيل الأسماء المفردة. أعني أنها يجوز تصغيرها على

لفظها كالمفرد وتجيء أوزانها على حسب أوزان الأسماء المفردة، ومَفاعِيل من أبنية الجمع الخاصة، فلذلك لم يتصوَّر في عَبادِيد وشَماطِيط أن يكونا اسمَي جمع.
وقد جاء أيضاً في الجموع ما هو على غير لفظ واحده المنطوق به، وذلك محفوظ ولا يقاس عليه. والذي سُمع من ذلك مَلامِيح في جمع لَمْحَة ومَذاكِير في جمع ذَكَر وأراهيط في جمع رَهْط وأراضٍ، في جمع أرض وأحاديث في جمع حَديث وأقاطيع في جمع قَطِيع وأباطيل في جمع باطل. وقالوا: طائر وأطيار، وتَوْأم وتُؤام، وباب فُعال أن يكون جمعاً لفَعْل وفِعل نحو رَخْل ورُخال وظِئر وظُؤار، وهو مع ذلك قليل في جمع فِعْل، ومكان وأماكن وعروض وأعاريض وأهل وأهالٍ وليلة ولياليٍ وكَرَوان وكِرَوان وكِرْوان ورَشَان ووِرْشان.
هذا ما شذَّ من الجموع وبني على غير واحده الملفوظ به، إلاَّ ما لا باب له إن كان شذَّ.
وأما فَعْل في جمع فاعِل نحو طائر وطَيْر وراكب ورَكْب فاختلف النحويون فيه. فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأخفش. ومن ذهب إلى مذهبه.

ومنهم من جعله اسم جمع وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح بدليل قوله:
بَنيتُه بِعَصْبَةٍ من ماليا
أخشَى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عادِيا
فصغَّر رَكْباً على لفظه، ولو كان جمعاً لردَّه إلى واحده.
وممّا شذَّ فجُمع وبابه أَن لا يجمع الجمع، وذلك أنَّ الغرض بالجمع إنَّما هو التكسير، والجمع قد تقدَّم أنه ينقسم قسمين: قسم للقليل وقسم للكثير، فإذا أرادوا الكثير أتوا باللفظ الموضوع له فيُغني ذلك عن جمعه، لكنّه قد جاء منه شيء يُحفظ ولا يقاس عليه.

فمن ذلك أَيادٍ في جمع أيْدٍ وأَواطِب في جمع أوطُب، وعليه قوله:
تُحلَبُ منها ستّةٌ الأواطِبِ
وأَسام جمع أسماء وأَساوِر جمع أَسوِرَة وأَباييت جمع أبيات وأَناعِم جمع أَنعام وأَقاويل جمع أقوال ومَصارِين جمع مُصران الذي هو جمع مَصِير، وحَشاشِين في جمع حُشّان الذي هو جمع حُشّ وهو الكَنِيف، وجمائل في جمع جمال، وعليه قوله:
وقَرَّبنَ بالزُرقِ الجمائلَ بعدَما
تَقوَّبُ عن غِربانِ أوراكِها الخَطْرُ

وأَعطِيات وأَسقِيات وبُيوتات ومَوالِيات بني هاشم، ودُور ودُورات وعُوذ وعوذات وعليه قوله:

لها بحُقيلٍ فالثُمَيرةِ مَنزِلٌ
تَرَى الوحشَ عُوذاتٍ به ومَتالِيا

وقالوا: صَواحِباتُ يوسفَ وحُمرُ وحُمُرات وطُرُق وطُرُقات وجُزُر وجُزُرات، وقالوا: أَنضاء وأَناضٍ، وهو ما رُعى من النبات حتى أُضعف، وعليه قوله:

تَرَعى أَناضٍ من جَزِيزِ الحَمْضِ

وقالوا: آصال في جمع أُصُل الذي هو جمع أَصيل.

ومن الناس من زعم أن آصالاً لا يمكن أن تكون جمع أُصُل، لأنَّ أَفعالاً من أَبنية القليل، وفُعُل من أَبنية الكثير، فلا يتصوَّر جمع ما هو للكثير على صيغة جمع القلة، لأنَّ ذلك نقيض ما أُريد بجمع الجمع من التكثير، وزعم أَنَّ آصالاً جمع أُصُل الذي هو بمعنى أَصِيل، واستدلَّ على ذلك بقوله:

وخِمارِ غانيةٍ شددتُ برأسِها
أُصُلاً وكان مُنَشَّراً بشمالها

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب من أنه جمع أُصُل المفرد أحسن من أن يجعل جمع جمع، إلاّ أنَّ ما التزم من أنَّ جمع الكثرة لا يجمع على صيغة تكون لجمع

القليل لأنَّ ذلك تناقض، باطلٌ، لأنَّ العرب قد جمعت بيوتاً وعوذاً وموالِيَ وهي جموع كثرة، جمع سلامة بالألف والتاء، وجمع السلامة للقليل.
ووجهه أن يوضع الجمع على قطعة ثم ينزل منزلة الواحدِ فيجمع.
ومن جمع الجمعِ أصائل، ألا ترى أَنه جمع آصال، وآصالٍ جمع أُصُل على ما تقدَّم، وأُصُل جمع أَصِيل وكان أَصله أُأصُل فقُلب، على أَنَّه قد حكى يعقوب: أَصِيلة في معنى أَصيل، فعلى ذلك يكون أَصائل جمعه ولا يدعى فيه قلب ولا أَنَّه جَمْعُ جَمعٍ.
هذا ما جمع من الجموع في الكلام ولا يقاس عليه. وما عدا ذلك لا يجوز لأحد أَن يستعمله إلاّ في ضرورة، إلاَّ أَن يسمع من ذلك شيء يحفظ.
وممّا جاء في الضرورة من جمعِ الجمعِ قوله:

ترمِي الفِجاج والفَيافِيَّ القُصَى
بأَعيُناتٍ لم يُخالِطْها قَذَى
وقول الآخر:
قد جَرَتِ الطَيرُ أَيامِنينا
وقول الآخر:
أَشكو إلى مولايَ من مولاتي

تربِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتِي
وقول الآخر:
وإذا الرجالُ رأَوا يَزِيدَ رأيتَهم
خُضَعَ الرِقابِ نواكِسَ الأبصارِ
ومثل ذلك كثير في الشعر، إلاّ الجمع المتناهي فإنَّه لا يجوز جمعه لا في ضرورة ولا في غيرِها، إلاّ أن يجمع سلامة خاصة مثل: أيامِنين.
هذا حكم جمع الجموع ما لم يكن أعجمياً، فإن كان أعجمياً فهو موافق للعربي في جميع ما ذكرنا، إلاَّ أنه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث نحو سَبْجٍ وسَبابِجَة، قوم يبذرقون السفن أي يخرقونها ويأخذون ما فيها، إلاّ أن يشذَّ من ذلك شيء فُيحفظ ولا يُقاس عليه نحو جَوْرَب وجَوارِب وكُرفَح وكَرافِيح، وهو البقّال.
وكذلك المنصوب يلزمه تاء التأنيث نحو مهالِبَة ومناذِرة ومسامِعَة، وكأنَّ التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوَّضت من الياء في صياقِلَة، إلاّ ما شذَّ فاستعمل بغير تاء، وذلك: الدَياسِم والمَعاوِل، وهما قبيلان من العرب، والمعاوِل من الجهاضمة من الأزد.
فأَمَّا قولهم: أناسِيَة في جمعِ إنسان فيحتمل أن يكون أصله أناسيّ فتكون الياء الأولى عوضاً من ألف إنسان والياء

الثانية بدلاً من النون ثم حذفت إحدى الياءين وأبدلت منها التاء، ويحتمل أن تكون الأولى هي الياء المردودة في تَصغير أنسان حين قالوا: أُنَيسان.
فإن كان الاسم المجموع منقوصاً كان حكم جمعه كجمعه لو كان الاسم غير منقوص نحو أَخ وزنه فَعَلٌ فيجمع على أفعال، قالوا: آخاء، قال الشاعر:
.....
وأَيُّ بني الآخاءِ تَنُبو مناسِبُهْ
ونحو يَدٍ فإنَّ وزنه فَعْلٌ فلذلك جمع كجمع فَعْلَ من الصحيح فقالوا: أيدٍ.
إلاّ أن تكون فيه تاء التأنيث فإنَّه لا يُكسَّر منه إلاّ ما شذَّ. والذي شذَّ من ذلك أَمَة وإماء وإموان وآمٍ وبُرَة وبُرَى ولُغَةٌ ولُغَى وشَفَةٌ وشِفَاه وشاةٌ وشِياه، بل بابه أن يجمع بالألف والتاء أو بالواو والنون نحو سنةٍ وسَنواتٍ وسِنونَ وسِنينَ، وتكون الألف والتاء للقلة والواو والنون للكثرة.
وأما أسماء الأجناس فلا يخلو أن تكون فيها تاء التأنيث أو لا تكون. فإن لم تكن فيها علامة تأنيث فإنّك إذا أردت الواحدة أدخلت على اسم الجنس تاء التأنيث نحو تمر اسم الجنس، وتقول في الواحدة: تَمْرةٌ، وليس تمر وأشباهه جمعاً لتمرة بل هو اسم جنس كما

ذكرناه، والدليل على أنَّه مفرد تصغيرهم له على لفظه فتقول تُمَيْر، ولو كان جمعاً لردَّ إلى مفرده في التصغير، ولذلك كان الباب فيه أن لا يجمع لأنّه جنس، فإن جمع فبعد الذهاب به مذهب النوع.

وإن كان في اسم الجنس علامة تأنيث لم يجز إدخال التاء إذا أردت الواحدة لأنّه لا يجمع بين علامتي تأنيث، بل قد يكون الفارق بين الواحدة وبين الجنس الوصف. وذلك نحو شُكاعَى وشُقارَى وحَلْفاء وطَرْفاء، تقول: هذه شُكاعَى كثيرٌ، إذا عنيت الجمع، وهذه شُكاعَى واحدة إذا عنيت الواحدة وكذلك تفعل بسائر الباب.
فأمّا ما حكاه أبو بكر بن دريد: شُقَارَى وشُقَارَة، في الواحدة ولُصَيقَى ولُصيَقْات فلا ينبغي أن يعوَّل عليه، لأنَّ أهل الضبط كسيبويه والخليل وأبي زيد وأعلام النحويين لا يعرفونه، فإن صحَّ فينبغي أن تقدر الألف زائدة لغير تأنيث.
بـــاب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر. فمنهم من

جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرطٍ أن يُضطَرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُدّاً، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز. فهؤلاء لا يجيزون للشاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام إلاّ بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك. وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه. وقد صرَّح به في أول باب من أبواب الاشتغال.
ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يُضطَرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جوَّزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام، لكون الشعر موضعاً قد أُلِفَت فيه الضرائر، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن أخذ بمذهبه. واستدل صاحب هذا المذهب بقول الشاعر:
فلا مُزنةٌ ودَقَت وَدْقَها
ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها
ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة الهمزة فيقول: أبقلَتِ ابقالَها.
واستدلَّ أيضاً بقول الآخر:
رُبَّ ابنِ عم لسُلَيمَى مُشَمَعِلِّ
طبّاخِ ساعاتِ الكرَى زادِ الكَسِلْ
ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد الكسل، وقد كان يمكنه أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بل

يجعل طباخ مضافاً إلى ساعات وينصب زاد الكسل بطباخ.
ولا حجة لهم في شيءٍ من ذلك. أما قوله:
.....
ولا أرض أبقلَ إبقالَها
فيحتمل أن يكون الذي اضطُرَّه إلى حذف التاء أنَّه ليس ممن لغته النقل، فلو قال: أَبقلتِ إبقالَها، من غير نقل على لغته لاختل الوزن.
وأما قوله:
طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكَسِلْ
فالذي اضطَرَّه إلى الفصل أنَّه لو أَضاف لكان متجوزاً فيه ويجعل الساعات كأنها هي المطبوخة في المعنى، إذ لا يضاف إلى الظرف حتى يتجوز فيه. فإذا فصل كان الكلام حقيقة لا مجازاً، فلما أراد الحقيقة اضطُرَّ إلى الفصل.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأنَّ لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك، وهو مذهب الأخفش، فكثيراً ما يقول: جاءَ هذا على لغة الشعر، أو يحمل على ذلك قوله تعالى: {قَوَارِيرَاْ

مِن فِضَّةٍ} (الإنسان: 16)، في قراءة من قرأ بصرف الأول. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التنوين في قوله: قواريراً، بدلاً من حرف الإطلاق، فكان في الأصل قواريراً، وحرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر، فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق، فيكون مثل قوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَاْ} (الأحزاب: 10)، وهؤلاء {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ} (الأحزاب: 67).

والصحيح ما بدأنا به. فإن جاءَ في خلاف موضع الإضرار فلا يقاس عليه لشذوذه وقلته.

وإن جاء في مواضع اضطرار فإنَّه يقسم إلى مقيس وغير مقيس، وسنبَّين ذلك كلّه في موضعه إن شاء الله.

فالضرائر تنحصر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل. والزيادة تنحصر في زيادة حرف أو زيادة حركة. فمن زيادة الحرف التنوين المزيد في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قوله:

قواطِناً مكّة من وُرقِ الحَمِي

فنون قواطن. ونحو قوله:

فأَتاها أُحَيْمِرٌ كأَخي السَهـــــمِ بعَضْبٍ فقال كُونِي عَقِيراً
فصرف أُحيمرَ. ونحو قوله:
مِمَّنِ حَمَلْنَ بهِ وهُنَّ عواقِدٌ
حُبُكَ النِطاق فعاشَ غَيرَ مُهَبَّل
فنَّون عواقدَ. وذلك جائز عندنا في كل ما لا ينصرف إلاّ فيما آخره ألف فإنَّه لا يصرف، لأنَّه لا فائدة في صرفه، وذلك أنَّ صرف ما لا ينصرف إمّا أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة. فزيادة الحرف نحو ما تقدَّم، والذي يجيء منه لأجل حركة نحو قوله:
إذا ما غَزَوا بالجَيشِ حلَّقَ فوقَهم
عصائِبُ طَيرٍ تَهتَدِي بعَصائِبِ
فصرف عصائب لأنَّ القافية مخفوضة، فلو صرفنا ما في آخره ألف لم يكن في صرفه فائدة، لأنَّه مُستوِي الرفع والنصب والخفض، ولأنَّه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما يزيد.
وزعم أهل الكوفة أنَّه لا يجوز في الضرورة صرف أفعلُ مِنْ. وذلك أنَّ التنوين عندهم إنَّما حذف منه لأجل «مِنْ» فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإِضافة. وصرفه عندنا جائز، لأنَّ الذي منعه من الصرف إنَّما هو وزن الفعل والصفة كأحمر،

بدليل صرف خيرٌ منك وشرُّ منك، وإن كانت من باقية فيه، لزوال الوزن.

ومن زيادة الحرف أيضاً التنوين الذي يلحق المنادى في الضرورة نحو قوله:
سلامُ اللّهِ يا مطرٌ عليها
البيت
وقول الآخر وهو مهلهل:
ضَرَبتْ صَدَرَها إليَّ وقالت
يا عديُّ لقد وقَتكَ الأواقي
وقد تقدَّم الخلاف في ذلك بين سيبويه وأبي عمرو.
ومن زيادة الحرف أيضاً الحروف التي تلحق القوافي المطلقة نحو قوله:
أقِلّي اللومَ عاذِلَ والعِتابا
.....
وقول جرير:
متى كان الخيامِ بذِي طلوحٍ
سُقِيتِ الغيثَ أيتُّها الخيامُ
وقول امرىء القيس:
.....
... بينَ الدخولِ فَحَوْمَل
وكذلك التنوين المبدل منها نحو: العتابا والخيامٌ وفَحَوْمَلٍ. إلاّ أنَّ التنوين إنَّما يبدل منها في الوصل خاصة نحو قوله:
.....

..... أيتها الخيامُ
بِنَفسِي من تَجنُّبهُ عزيزٌ
عَلَيَّ ومن زيارتُهُ لِمامُ
ومن أمسِي وأُصبحُ لا أَراهُ
ويطرقُني إذا هَجَع النِيامُ
فأَمَّا حروف الإِطلاق التي هي الياء والواو والألف فإنَّها تثبت وصلاً ووقفاً، وقد أُحكم ذلك في كتاب الوقف.
فأَما صرف ما لا ينصرف وتنوين المنادى فمن باب رد الفرع إلى الأصل لأنَّ الأصل في المنادى والاسم الذي لا ينصرف أن يكونا منوَّنين.
وأَما لحاق حرف الإِطلاق فلتبيّن الإِعراب والترنّم الذي يكون في الشعر، فهو مشبه بالحروف التي تلحق في الوقف لبيان الحركة.
ومن زيادة الحرف أيضاً ثبات الحروف التي تلحق لبيان الحركة في الوصل.
وبابه أَن تلحق إلاّ في الوقف تشبيهاً للوقف بالوصل نحو قوله:
أَنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفوني
حُمَيداً قد تذرَّيتُ السسناما
وقول الآخر:
فكيف أنا وانتحالي القَوافِيَ
بعدَ المَشيبِ كفى ذاكَ عارا
فأَثبت ألف أَنا في الوصل، وبابها الحذف. ونحو قوله أيضاً:

يا مَرحباهُ بحمارِ ناجِيَهْ
فأثبت الهاء في الوصل، وإنَّما بابُها أن تلحق في الوقف أيضاً.
فإن قيل: فإذا كان ذلك من الضرائر فكيف جاز لمن قرأ: {وَأَنَاْ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ} (الممتحنة: 1). وأمثالِه بإثبات الألف؟ فالجواب: إِنَّ ذلك جائز على نية الوقف فَقِصَرُ زمن الوقف يوهم وصلاً، وعلى هذا ينبغي أن يُحمل {كِتَـبِيَهْ طَغَا بِالْخَاطِئَةِ لَمَّا فِيهَا فِيهَا إِنّى} (الحاقة: 19، 20). وأمثاله.

ومن زيادة الحرف أيضاً قطع ألف الوصل في الحشو تشبيهاً لها في ذلك الموضع بكونها مبتدأة. وأكثر ما يكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات لأنها إذ ذاك كأنّها في ابتداء الكلام نحو قوله:
ولا يبادِرُ بالعشاءِ وليدُنا
القِدْرَ يُنزِلُها بغَيرِ جِعالِ
وقول الآخر:
لَتَسَمعُنَّ سريعاً في ديارِكُم
اللّهُ أكبرُ يا ثاراتِ عُثمانا
فقطع ألف الوصل في القدر وفي الله.
وذهب ابن كيسان إلى أنَّ الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطع، إلاّ أنها

حذفت تخفيفاً. واستدلَّ على ذلك بكثرة وجودها في أوائل الأنصاف. وقد تقدَّم الردّ عليه في موضعه.
ومما يبيّن أنَّ قطعها في أوائل الأنصاف ليس بخاص مع لام التعريف قوله:
لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ
اتسَّع الخَرقُ على الراقِعِ
فقطع ألف اتَّسع لمَّا جاءت في أول النصف الثاني.
وقد تقطع في حشو البيت وذلك قليل جدّاً قليل جدّاً نحو قوله، وهو قيسُ بن الخَطيم:
إذا جاوزَ الاثنين سرٌّ فإنَّهُ
بِبَثٍّ وتكثيرِ الوُشاةِ قَمِينُ
بقطع همزة اثنين.
ومن زيادة الحرف أيضاً تشديد الآخر في الوصل. وبابه أن يكون في الوقف كما تقدَّم نحو قوله:
ببازلٍ وَجناءَ أو عَيْهَلِّ
فشدَّد اللام من عَيْهلٍ مع وصل اللام بحرف الإطلاق. وكذلك قول الآخر:
في عامِنا ذا بَعدَما أخصَبَا
تشبيهاً للوصل بالوقف.
وجميع هذه الزيادات التي ذكرنا مقيس في الشعر. وأما الزيادة غير المقيسة فزيادة نون مشددة بعد الآخر تشبيهاً

أيضاً بالتشديد الذي يكون في الوقف، إلاّ أنَّ الزيادة التي تكون في الوقف واحدة وهنا زيادتان، فلذلك بعُد التشبيه ولم يقس، نحو قوله:

قُطُنُنَّةِ مِن جَيّدِ القُطْنُنِّ

يريد: القُطنِ.

وقد يلتزمون فتح ما قبل هذه النون نحو قوله:

أُحِبُّ منكَ موضِعَ الوِشْحَنِّ
وموضِع الإزارِ والقَفَنِّ

يريد الوِشَح والقَفا فحذف ألف القفا لالتقاء الساكنين وفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالنون الشديدة التي تلحق الفعل المضارع.

وكذلك أيضاً زيادة حرف مد ولين قبل الآخر في جمع الرباعي تشبيهاً له بجمع الخماسي، فتقول في جمع درهم دراهِيم، قال الشاعر:

تَنفِي يداها الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدراهِيمِ تنقادُ الصيارِيفِ

فزاد في الدراهم والصيارف وهما جمع درهم وصيرف.

ومن ذلك زيادة حرف مدّ ولين وإشباعاً للحركة. فممّا جاء من ذلك في الياء:

يُحبْكُ قلبي ما حيِيتُ فإِن أمُت

يُحِبُّك عظمٌ في التُرابِ تَرِيبُ
أراد تَرِباً.
ومما جاءَ من ذلك في الألف قوله:
أعوذُ باللَّهِ من العَقرابِ
الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ
ومما جاء من ذلك في الواو قوله:
.....
مِن حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ
من الزيادة ما اختلف في جوازه في الضرورة وهو مدّ المقصور. فمذهب أهل البصرة أنّه لا يجوز أصلاً لأنّه لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس، لأنّه ليس فيه رجوع إلى أصل ولا تشبيه غير جائز بجائز.
ومذهب أهل الكوفة أَنَّه يجوز، وهو مذهب الفراء أيضاً إِلاَّ أَنَّ الفراء لم يُجزه إِلاَّ بشرط أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصره نحو رَحَى مثلاً، فإِن كان له ما يوجب قصره لم يجز مدُّه عنده نحو سَكرَى، فإِنَّه لا يجوز لأَنَّه مؤنث سكران، وفَعلَى فَعْلان لا يكون إِلاَّ مقصوراً.
وكلّ ذلك عندنا فاسد.
واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
سَيُغنِيني الذي أغناكَ عَنِّي
فلا فَقرٌ يدومُ ولا غِناءُ

فمدّ الغِنى ضدّ الفقر، وهو مقصور، وكذلك قول الآخر:

قد علِمت أختُ بني السِعلاء
وعلِمَت ذاك مع الجواء
أنْ نِعْمَ مأكولاً على الخواءِ
يا لكِ من تمرٍ ومن شيشاءِ
يَنشُبُ في المِسعَلِ واللهاءِ

فمدَّ السِعَلى والجَوَى واللَهى وهي مقصورات.

وفي الجواب عندنا أَنَّه لا يعلم قائله فلا حجة فيه. فأما قوله:

.....

فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ

فيحتمل أن يكون الغِنى في الأصل ممدوداً مصدراً لِغانَى كأنه قال: فلا افتقارُ شخصٍ لشخص يدُوم ولا استغناءُ شخص عن شخص يدوم أيضاً، فيكون هذا مصدراً لغانَى الذي تدخل عليه التاء فيقال: تَغَانَى، قال الشاعر:

كِلانا غَنِيٌّ عن أخيهِ حياتُهُ
ونحنُ إذا مِتْنا أشدُّ تَغانِيا

ومن زيادة الحرف زيادتهم الألف واللام في الاسم العلم نحو قوله:

باعدَ أُمَّ العمرِو من أسيرِها

البيت

وقول الآخر:

أما ودماءٍ لا تزالُ مُراقَةً

على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسرِ عَنْدَمَا
ومنها زيادة الكاف في نحو قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ} (الشورى: 11). ألا ترى أنَّ المعنى ليس مثله شيء، ولو كانت الكاف غير زائدة لكان في ذلك مثل الله تعالى.

وإِنَّما جعل ذلك من الضرائر لقلَّة مجيئه في الكلام، بل بابهُ الشعر.
وعلى مثل ذلك ينبغي عندي أن يُحمل قوله:
فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولْ
يريد مثل عصف مأكول.
فإِن قلت: فهلا جعلت الكاف غير زائدة في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ} على أن تكون «مثل» يريد بها ما أُضيفت إليه إذ العربُ تقول: مثلُكَ يفعل كذا، تريد: أنت تفعلُ كذا، ومثله قوله:
مِثلِيَ لا يُحسِنُ قولاً فَعْفَعِي
والشاةُ لا تَمشِي مَعَ الهَمَلَّعِ
يريد: أنا لا أُحسنُ قولاً فَعَفَعِي، فكأَنّه قال: ليس كهُ شيءٌ، أي ليس كاللّهِ شيء.
والجواب: أَنَّ العرب لا تقول: مثلُك يفعل كذا، وهي تعني: أَنَت تفعل كذا إِلاّ

على طريقة إقامة الحجة على المخاطب، كأَنَّه قال: مثلُكَ يفعلُ كذا فافعَلْهُ فلو حملت الآية عليه لأدَّى ذلك إلى إثبات مثل لِلَّه تعالى.
ومنها إثباتهم ضمير النصب في العامل الأول في باب الإعمال إذا أعملت الثاني تشبيهاً بالمرفوع، نحو قوله:
علّموني كيفَ أبكيهِم إذا خَفَّ القَطينُ
ومنها زيادة مَنْ في مذهب أهل الكوفة نحو قوله:
يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لمَنْ حلَّتْ لهُ
حرُمَت عليَّ وليتَها لم تَحرُم
وقوله:
آلُ الزبير سنامُ المجدِ قد علِمَتْ
ذاكَ القبائلُ والأثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا
وقد تقدم توجيه البيتين على غير الزيادة في باب مَنْ.
ومن الزيادة دخول النون الخفيفة في غير الأماكن التي ينبغي أن تدخل فيها، وقد خُصِرت في بابها. فمن ذلك قوله:
ربَّما أوفيتُ في عَلَمٍ
تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمالاتُ
ومن زيادة الحركة تحريك العين الساكنة إتباعاً لما قبلها في الشعر نحو قول الشاعر:
إذا تجاوَبَ نَوْحٌ قامتا مَعهُ
ضَرباً أليماً بسِبتٍ يلعَجُ الجِلِدا

يريد: الجِلْدَ، فأَتبع. ومنه قول الآخر:
وقاتمِ الأَعماقِ خاوي المُختَرَقْ
مُشتَبِهِ الأعلامِ لِمّاعِ الخَفَقْ
يريد: الخَفْق، فأَتبع. ومنه قول زهير:
ثم استمّرواَ وقالوا إِنَّ مشرَبَكُم
ماءٌ بشَرقيّ سَلمَى فَيْدُ أَوركَكُ
يريد: رَكّاً.k قال الأصمعي: سأَلتُ أَعرابياً بجَنَبَات فَيْدٍ هل تعرفُ ركَكَاً؟ فقال: لا ولكنه كان هنا ماء يسمى ركّاً فذهب. فعلمتُ أَنَّ زهيراً اضطُرَّ فحرَّك. ووجه جواز هذا التحريك التشبيه بالتحريك الذي يكون في الكلام إذا نقلت نحو قول الشاعر:

أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَقُرْ
يريد: النَقْرُ، فنقل. ومثل ما تقدَّم في الضرورة قول زهير أَيضاً:
حتّى استغاثَ بسَيَ فزُّ غَيْطَلَةٍ
خافَ العُيونَ فلم يُنظَرْ بِهِ الحَشَكُ
يريد: الحَشْكُ، فحرَّك ضرورة، والحَشْكُ امتلاء الضرع باللبن واحتفاله، مصدر حشَكَ يحشَكُ.
ومن زيادة الحركة فكّ المدغم الذي كان الأول من المثلين فيه غير متحرِّك نحو قول الشاعر:
الحمدُ للّهِ العَلّي الأجلَلِ

يريد: الأجلّ. وقوله:
يَشكو الوَجَى من أظلَلٍ وأضلَلِ
يريد: من أظَلَ. وقول الآخر:
مهلاً أعاذِلُ قد جرَّبْتِ من خُلُقِي
أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا
يريد: ضنّوا. وإِنَّمَا جاز ذلك لأنَّه مما يردّ فيه اللفظ إلى أصله.
ومن زيادة الحركة أيضاً إجراء المعتل مجرى الصحيح فلا تستثقل الحركة فيه ويحكم له بحكمه لو كان آخره حرفاً صحيحاً فتقول في يغزو: يغزوُ، بضم الواو، وفي يرمي: يرمِيُ، بضم الياء، وعلى ذلك جاء قوله:
ألم يأتيك والأنباءُ تَنمِي
بما لاقتْ لبونُ بَني زيادِ
فأثبتَ الياء في يأتيك. وقوله:
هجوتَ زبّان ثمَّ جئْتَ معتَذِراً
من هجوِ زبّانَ لم تَهجُو ولم تَدَعِ
فأثبت الواو في قوله: لم تَهجُو. ولا يجوز على هذا إثبات الألف في يخشَى في الجزم لأنّه لا يمكن تحريكها.
ومن الناس من زعم أنَّ المحذوف من يأتيك ويهجو الضّمة المقدرة في حرف العلة لا الملفوظ بها، وأجاز إثبات الألف في لم يخشَ، واستدلَّ على ذلك بقراءة حمزة/ {لاَّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى} (طه: 77). فأثبت الألف في

تخشى وهو معطوف على لا تخف المجزوم. والصحيح ما ذكرناه أولاً، وقد تقدم توجيه هذه القراءة في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة.
وكذلك أيضاً استدلَّ بقول الشاعر:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ
ولا تَرضّاها ولا تَمَلَّقِ

فأثبت الألف في تَرَضّاها، وهو مجزوم. وذلك لا حجة فيه لاحتمال أن يكون في موضع رفع عطف على ما بعد الفاء لأنَّ ما بعد الفاء الواقعة جواباً يجوز في الفعل المعطوف عليه الرفع على اللفظ والجزم على الموضع فتقول: إِنْ يقُمْ زيدٌ فسيقومُ بكرٌ ويخْرجُ عمروٌ، برفع يخرج وجزمه ونصبه.
ومن إجراء المعتل مجرى الصحيح قول الشاعر:

أبِيتُ على معارِيَ فاخرات
بهِنَّ مُلَوَّبٌ كدِمِ العَبِيطِ

وكان الوجه أن يقول: معارٍ، على ما يُبيّن في بابه. وقول الآخر:

فيوماً يُجارِينَ الهَوى غيرَ ماضيٍ
ويوماً تَرَى فِيهِنَّ غولاً تَغَوَّلُ

وكان القياس أن يقول: غير ماضٍ، بحذف الياء. وقول الآخر:

قد عجِبَتْ مِنّي ومِنْ يُعَيلِيا
لما رأَتِني خَلَقاً مُقلَوِلِيا
وكان القياس أن يقول: يُعيل. وقال الفرزدق:
فلو كانَ عبدُ الله مولىً هجوتُهُ
ولكنَّ عبدَ اللَّهِ مَولى مَوالِيا
وكان القياس: موالٍ. وقول الآخر:
ما إنْ رأيتُ ولا أَرَى في مُدَّتي
كجواريٍ يلعَبْنَ بالصَحراءِ
وفيه ضرورتان: إجراء المعتل مجرى الصحيح وصرف ما لا ينَصرف. وقول الآخر:
.....
سماءُ الإِلهِ فوقَ سَبعِ سمائِيا
وفيه ثلاث ضرائر: إحداها جمع فَعال على فعائل وليس ذلك بقياس.
والأخرى: إجراء المعتل مجرى الصحيح، ولولا ذلك لقال: سَماءٍ. والأخرى: إنَّه لم يحوّله وقياس مثله أن يحوَّل إلى فَعَالَى ويبدل الهمزة ياء فيقال: سَمايا، كما يقال خَطايا في جمع خطيئة. وسنبيّن ذلك في التصريف إِنْ شاء الله تعالى.
وأما الحذف فينقسم قسمين: قسم اختلف في جوازه، وقسم اتفق على جوازه. والمختلف في جوازه منع الصرف مما ينصرف.

فمذهب أهل الكوفة إجازته. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
فما كان صحنٌ لا حابسٌ
يَفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ
وبقول الآخر:
وقائلةٍ ما بالُ دوسَرَ بَعدَنا
صحا قلبُهُ عن آلِ ليلى وعَنْ هندِ
وبقول الآخر:
ولولا انقطاعُ الوَحي بعدَ مُحَمَّدٍ
قلنا مُحمَّدُ من أبيه بديلُ
وبقول الآخر:
يا ريحَ من نَحوِ الشَمالِ هُبّي
وبقول الآخر:
عباسُ عباسٌ إذا احتدَمَ الوغَى
والفضلُ فضلٌ والربيعُ ربيعُ
وبقول الآخر:
يحدو ثَمانِيَ مولعاً بِلَقاحِها
حتّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الأرتاجِ
وبقول الآخر:
ومِمَّنْ ولدُوا عامرُ
ذو الطُولِ وذو العَرضِ
فمنع صرف مرداس ودوسر ومحمّد وريح وعباس وثمانٍ وعامرٍ، وليس في هذه الأسماء ما يوجب منع صرفها.
فالجواب: إِنَّ هذه الأبيات التي أوردوا ليس فيها ما يدل على منع صرف ما لا ينصرف إِلاَّ قوله: ما بال دوسَر، وذلك

أنَّ منع الصرف إِنّما يبين بحذف التنوين مع كونه في موضع الخفض مفتوحاً، وإِلاَّ فممكن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإِجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف فيكون من قبيل قول الشاعر:

.....
شلّتُ يدا وحَشيِّ من قاتل
فحذف التنوين من وحشي وخفضه من قبيل قوله:
اضرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها
ضربَكَ بالسَيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ
فحذف النون من اضرَبَنْ للضرورة وهي بمنزلة التنوين، ولِذلك يبدل منها في الوقف. فإذا ثبت أَنَّ الذي يمكن أن يُحتجَّ به قوله:
..... ما بالُ دوسَرَ
.... البيت
والرواية الصحيحة فيه إنّما هي: ما لِلقُريعيِّ بعدَنا، لم يكن لهم في جميع ما أوردوا من ذلك حجة.
وأيضاً فإِنَّ أكثر هذه الأبيات يمكن أن يكون ما ورد فيها من منع الصرف لموجب أو يكون الاسم مبنياً. أما قوله: يحدو ثمانِيَ. فلأَنَّه لما كان جمعاً في

المعنى وكان على وزن مساجد في اللفظ منع الصرف لذلك. وقد تقدم أن شِبْهَ العلّة علّة في باب ما لا ينصرف.
وأما قوله:
ومِمّن ولدُوا عامرُ.....
.... البيت
فيحتمل أن يريد القبيلة فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف.
فإن قيل: لو أراد القبيلة لقال: ذات، فالجواب: إنّه أراد القبيلة فمنع الصرف ثم راعى لفظ عامرٍ لأنّه في الأصل قبل أن يجمع اسماً للقبيلة مذكّر فلذلك قالوا: ذو، حملاً على اللفظ، أو ذكّر حملاً على معنى الحيّ لأنَّ القبيلة والحي سواء، ومن الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى قوله:
قامت تُبكّيه على قبرِهِ
من لِيَ من بعدِكَ يا عامِرُ
تركتَنِي في الدارِ ذا غُربةٍ
قد ذَلَّ من ليسَ له ناصِرُ
فقوله: قامت، حملا على المعنى لأنّه يخبر عن مؤنثه، وقوله بعد ذلك: ذا غربةٍ، على اللفظ كأنّه قال: شخصاً ذا غربةٍ، لأنَّ الشخص مذكر وإنْ كان واقعاً على مؤنث.
ومن مجرد الحمل على اللفظ قوله:
وعنترةُ الفلحاءُ جاءَ مُلأمَاً

كأنّكَ فندٌ من عَمَايَةَ أَسودُ
فقال: الفلحاء، لأنَّ لفظ عنترة مؤنَّث بالتاء وإن كان واقعاً على مذكّر.
وأمَّا قوله:
عباسُ عباسٌ.....
..... البيت
فيمكن أن يكون الأول منادى كأنه قال: يا عباسُ أنت عباسٌ، فلم ينون عباساً المنادى لأنَّه مبني.
وأمَّا قوله:
لولا انقطاعُ الوحيِ.....
..... البيت
فلا يعلم قائله. وكذلك:
.....
يفوقانِ مرداسَ..... البيت
إنما الرواية الصحيحة فيه: يفوقان شَيخِيَ وشَيخَيَّ بلفظ الإفراد وبلفظ التثنية وقد قِرِىء: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ} (التوبة: 25)، بالفتح من غير تنوين، وينبغي أن يحمل على أنَّه منع صرفه للتعريف والتأنيث لأنه ذهب به مذهب البقعة.

وقوله:
يا ريحَ من نحوِ الشَمالِ.....

إن صح فلا وجه له إِلاَّ حذف التنوين خاصة من غير أنْ يجري مجرى ما لا ينصرف كما تقدم.
فإن قيل: ما الضرورة الداعية إلى فتحه وهلا قيل: يا ريحُ، بالضم على الإقبال؟
فالجواب: إنَّ الشاعر لم يرد ذلك وإنما أراد أن يقول: يا ريحاً كائنة من نحو الشَمال، فوصفها بالمجرور ولا يوصف بالمجرور إلاَّ نكرة، ثم قال بعد ذلك: هُبّي، ولو جعلها معرفة لكان المجرور متعلقاً بهُبّي لا موضع له من الإِعراب ولكان المعنى خلاف المعنى المتقدم، فلما أخذه على أنّه المجرور من صفة المنادى اضطُرَّ إلى النصب.
ومن الحذف المتفق على جوازه الترخيم من غير النداء وهو ينقسم قسمين: ترخيم على قياس الترخيم الذي يكون في النداء وقسم ليس كذلك.
واختُلف في الأول، فمذهب سيبويه أَنَّه يجوز على لغة من نَوَى وعلى لغة من لم ينو.
فمذهب أبي العباس أنه لا يجوز إلاّ على لغة من لم ينو. وحجته على ذلك أنّه حذف في غير النداء، والمحذوف في

غير النداء يجري آخره بالإعراب كيد وبابه، ويرد عليه بالسماع والقياس.
أما القياس فإنَّه حذف في غير النداء مشبه بالحذف في النداء، بدليل أنَّه لا يجوز في غير علم ولا ثلاثي وإنّما يجوز حيث يجوز الترخيم في النداء. فلما كان كذلك انبغى أن يكون موافقاً له في مجيئه على اللغتين.
وأمَّا السماع فقول جرير:
ألا أضحَت حبالُكُم رِماما
وأضحتِ منكَ شاسِعةً أُماما
فرخَّم أمامة على لغة من نوى. وردَّ أبو العباس المبرِّد هذه الرواية وزعم أنَّ الرواية:
.....
وما عهدُ كعَهدِكِ يا أُماما
فرخَّم في النداء. وهذا لا يُردُّ به لأنَّ روايته لا تقدح في رواية سيبويه وغيره من البصريين.
ومن ذلك قول الآخر:
خِذُوا حظَّكم يا آلَ عِكرمَ واذكروا
أواصِرَنا والرحمُ بالغيبِ تُذكَرُ
والمبرد يجعل هذا ممنوع الصرف وقصد به القبيلة.
وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أنَّ الترخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم

يحتج إلى هذا التأويل. ومن ذلك قول ابن أحمر:

أبو حَنَشٍ يؤرِّقُنا وطِلْقٌ
وعبّادٌ وأَوِنَةُ أُثالا

وزعم المبرّد أنَّ أُثالا معطوف على الضمير في يؤرِّقنا المنصوب، كأنه قال: يؤرقنا ويؤرق أُثالاً.

وأما السيرافي فزعم أنَّ أُثالا ليس على ما قاله المبرِّد ولا ما قاله سيبويه، لأنَّ قول المبرد يشهد على بطلانه القصة، وذلك أنَّ البيت لابن أحمر يرثي قوماً فُقدوا من جملتهم أُثالة، فأُثالُ على هذا مؤرِّق لا مؤرَّق. ورد قول سيبويه، لأنَّ أُثالة لم يوجد في كلامهم وإنّما المحفوظ أُثال، ويجعل أُثالاً في هذا البيت مما نصب بإضمار فعل لدلالة ما تقدم عليه، لأنه إذا أرقه عبّادٌ وطَلْقٌ وأبو حنش فقد يذكر أُثالاً لأنه من جملتهم، ويجعله نظير ما ذهب إليه الخليل في قول الشاعر:

إذا تغنّى الحمامُ الوُرقُ هيّجَني
ولو تعزَّيْتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

ألا ترى أنه إذا هيّجه فقد ذكّره أُمَّ عمّار، كأنه قال: ذكّرني أُمَّ عمار.

وهذا ليس مثله، لأنه ليس في قوله:

أبو حنشٍ يؤرِّقُنا وطَلْقٌ
وعبّادٌ..... البيت
ما يدل على المحذوف، لأنه لا يلزمه إذا أرَّقه هؤلاء أن يتذكّر أثالاً، وقوله: لا يُحفظ في كلامهم أثالة اسماً لرجل، لا يلزم، لأنّه إذا لم يحفظه فقد حفظه سيبويه.
ومن أدلَّ دليل على صحة مذهب سيبويه قول الشاعر:
إنَّ ابنَ حارِثَ إن أشتَقْ لرؤيتهِ
أو أمتَدِحْه فإنَّ الناسَ قد علِمُوا
لأنّه لا يحتمل التأويل.
والذي ليس كذلك يُحفظ ولا يُقاس عليه، فمن ذلك قول العجاج:
قواطِناً مكّةَ مِنْ وُرقِ الحَمِي
يريد: الحمام. واختلف في المحذوف، فمنهم من قال: أن المحذوف منه الألف والميم فصار: الحَمَ، ثم أجراه بالإعراب وأطلق. ومنهم من قال: إن المحذوف منه الألف الزائدة كقول الآخر:
ألا لا بارِكَ اللَّهُ في سُهيلٍ
إذا ما اللَّهُ بارِكَ في الرجالِ
وقول الآخر:
أقبلَ سيلٌ جاءَ من أمرِ اللَّه
يحرُدُ حَرْدَ الجَيَّنةِ المُغِلَّه

فصار الحَمَمِ، ثم أبدل من أحد المثلين ياء وهو موجود في كلامهم في المضاعف نحو قولهم: قَضَيتُ أظفاري، يريد: قَصَصتُ، وكذلك تظّنيت في تظنَّنتُ، وفي المضاعفين كقول عمر بن أبي ربيعة:

رأت رجلاً أيْما إذا الشمس عارضَتْ
فيَضحَى وأيما بالعَشيّ فيَخْصَرُ

يريد: أما. فصار الحَمِي، كسر ما قبل الياء لتصحَّ.

ومنهم من قال: إن المحذوف منه الميم الأخيره فصار الحَمَى فأشبه صحَارى، لأنه في المعنى جمع وفي آخره ألف كما أنَّ صحَارَى كذلك، والعرب تقول في صحارَى: صحارِي، فحرَّك الحَمَى إلى الحَمِي.

وهذه الأوجه محكية، والأحسن منها ما تقدم، لأنَّه ليس فيه إلاّ تغيير واحد.

ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر:

.....

تُرِيكَ المَنا برؤوس الأسَلْ

يريد: المَنايا. وقول الآخر.

وكانت مَناها بأرضٍ ليس يبلُغُها
بصاحبِ الهَمّ إلاّ النَاقةُ الأجُدُ

يريد: منازُلها. وقول الآخر:

درسَ المَنا بمُتالعٍ فأبانِ

.....

يريد: المنازِلُ. وقول علقمة:

كأن إبريقَهُم ظَبيٌ على شَرَفٍ
مقدَّمٌ بسَبا الكَتَّانِ مَلثُومُ
يريد: بسبائب الكتان، فحذف. وقيل:
يريد بسَبِي الكتان فحذف أيضاً وعلى
هذا ينبغي أن يثبت في سبا الألف.
ومن ذلك أيضاً قول الآخر:
بالخيرِ خيراتٍ وإن شرّاً فَأَ
ولا أُريد الشر إلا أن تأ
قيل: يريد فأصابك الشر، فاكتفى
بالهمزة والفاء، وأراد: إلاّ أن تشاء
فاكتفى بالتاء والهمزة. وقيل: أراد
فالشر أردت فقطع همزة الوصل
واكتفى بالهمزة والفاء، وأراد: ولا أُريد
الشر إلاّ أن تشاء، فحذف الشين والألف
من تشاء واكتفى بالتاء والهمزة.
ومن ذلك أيضاً قوله:
قلنا لها يوماً قِفي قالت قافْ
لا تَحسَبي أنَّا نَسِينا الإيجافْ
يريد: أنَّها اكتفت بالقاف من وقفتُ.
وقد جاء في كلامهم شيء يُحفظ ولا
يُقاس عليه لندوره، وذلك قولهم: ألا تا،
بلى فا، يريد: ألا تفعل؟ فقال له
المجيب: بلى فافعل.

ومن المتفق على جوازه حذف النون من مثلٍ من ولكن لالتقاء الساكنين تشبيهاً لها بالتنوين نحو قول الشاعر:
فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُهُ
ولاكِ اسقنِي إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضلِ
يريد ولكن فحذف النون. وقول الآخر:
وكأنَّ الخَمرَ المُدامَ مِ الإِسفِنْطِ
ممزوجةٌ بماءِ الزَلالِ
يريد: مِن الإِسفِنْطِ، فحذف.
وكذلك قول الآخر وهو أبو صخر الهذلي:
كأنَّهم مِ الآنَ لم يتَغيَّروا
وقد مرَّ للدارَيْنِ من بَعدِنا عُصْرُ
يريد: مِنَ الآن، فحذف أيضاً. ووجه جواز ذلك تشبيهه بالتنوين.
وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة، ومنهم من أجازه في فصيح الكلام، وهو الصحيح. وقد قرىء: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ }{اللَّهُ الصَّمَدُ } (الإِخلاص: 1، 2). بحذف التنوين.
وقرأ عمرو بن عقيل: {وَلاَ الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ} (يس: 40). بحذف التنوين من سابق، فسئل عن ذلك فقال: لو نوَّنتُه لكان أوزن، يريد: أثقل. وكان عمرو بن عقيل فصيحاً. وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى: {عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ}

(التوبة: 30) فجعل عزيراً عربياً وحُذِف منه التنوين لالتقاء الساكنين.
ومما جاء في الشعر من ذلك قوله:
عمروُ الذي هشَمَ الثريدَ لقومِهِ
ورجالُ مكّةَ مُسنِتونَ عِجافُ
وقال الآخر:

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ
ولا ذاكرَ اللّهَ إلاّ قليلاً
وقول الآخر:
أو من بني زُهرَةَ الأخيارِ قد عُلِموا
أو من بني خَلفِ الخُضرِ الجَلاعِيدِ
وقول الآخر:
حميدُ الذي أمَجٌ دارُهُ

وأمثال ذلك كثير.
ومن الحذف حذف أحد الحرفين المشدَّدين في القوافي نحو قول طرفة:
أصحوتَ اليومَ أَم شاقَتْكَ هِرْ
ومن الحُبِّ جُنونٌ مُستَعِرْ
فحذف إحدى الراءين من هرْ. وقوله:

ليسَ هذا منكِ ماويَّ بِحُرْ
فحذف إحدى الراءين من بِحُرَ. وقول الآخر وهو لبيد:

وقبيلٌ من لُكَيزٍ حاضِرٌ
رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابنِ المُعَلْ
يريد: المُعلَّى، فحذف الألف (واللام).
ومن الحذف أيضاً حذف ياء الإِضافة في القوافي تشبيهاً بحذف حرف الإِطلاق نحو قول الشاعر:
إنَّ تقَوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ
وبإذنِ اللّهِ رَيْثي وعَجَلْ
فحذف الياء تشبيهاً بحذِفِها من المنادى.
ومن الحذف حذف الياء من قاضي وجوارِي وبابهما في حال الإِضافة والتعريف بالألف واللام تشبيهاً للألف واللام والإِضافة بما عاقبتاه وهو التنوين، فكما تحذف مع التنوين كذلك حذفت معهما نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:
وطرتُ بمنُصُلِي في يَعمَلاتٍ
دوامِي الأيدِ يخبِطْنَ السَرِيحا
فحذف الياء من الأيدي.
وقول الآخر:
كنواح ريشِ حمامةٍ نَجدِيَّةٍ
ومَسحتُ باللثتَينِ عَصفَ الإِثمِد
فحذف الياء وكان ينبغي أن يثبتها فيقول: كنواحِي ريشِ، شبه المضاف إليه بالتنوين لمعاقبتهِ له فحذف الياء معه كما يحذفها مع التنوين.

ومن الحذف أيضاً حذف المضاف إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليه، بل يدل عليه تقدّم خبر أو شيء ليس في اللفظ ومنه قول الشاعر:

عشيّةَ فرَّ الحارثيّونَ بعدما
قضَى نَحبَهُ في مُلتَقَى القَومِ هوبَرُ

يريد: ابنُ هَوبر، فحذف أيضاً. وقول الآخر:

.....
..... بما أَعيَى النَطاسِيَّ حِذْيَما

يريد ابنَ حذيم، فحذف ابناً، وليس في اللفظ ما يدل على شيء من ذلك.

ووجه إجازته التشبيه بما في اللفظ عليه دليل.

ومن الحذف قصر الممدود. وفيه خلاف، فمذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين غير الفراء أنّه يجوز عموماً.

والفراء يفصل فيقول: الممدود لا يخلو أن يكون له قياس يوجب مده مثل فَعْلاء مؤنث أَفعَل أو لا يكون له ذلك كالهَواء مثلاً بين السماء والأرض. فإن كان به قياس يوجب مدَّه فلا يجوز عنده قصره، وإن لم يكن له قياس يوجب مده أجاز قصره.

والصحيح أنّه يجوز قصره على كل حال، لأنَّه ردّ فرع إلى أصل، لأنَّ الأصل أن لا يلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول. فمّما جاء من قصر الممدود الذي لا قياس لمدِّه قول الشاعر:

وأخرَجَ أُمُّهُ لسواسِ سَلْمَى
لمعفورِ الضَرا ضَرِمِ الجَنِينِ

والضَراء ممدود. وقول الآخر:

لا بُدَّ من صَنْعا وإن طالَ السَفَرْ

فقصر صَنعاء وهو ممدود ومما جاء من قصر الممدود الذي له قياس يوجب مده قول الآخر:

ولكنَّما أُهدِي لقيسٍ هديَّةً
بِفَيَ من أهداها لكَ الدَهرَ إثلِبُ

ومصدر أفعَلِ إنَّما هو على إفعال.

ومن ذلك قول الأعشى:

الواهبُ العدّا وكلَّ طِمِرَّةٍ
ما إن تنالُ يداً الطَويلِ قَذالَها

وذلك أن كل فَعّال من معتل العين إنَّما هو ممدود.

وقول الآخر:

فلو أنَّ الأطبّا كانُ حولي
وكانَ مع الأطبّاءِ الأُساةُ

ولأنَّه ليس في الكلام أفعِلا مقصوراً.

ومن الحذف تسكين عين فَعَل المفتوحة تشبيهاً لها بالعين المضمومة والمكسورة نحو عَضُد وكَتِف، تقول

فيهما: عَضْدٌ وكَتْفٌ، بتسكين العين نحو قول الشاعر:

على مَحالاتٍ عُكِسْنَ عَكْسا
إذا تسدّاها طِلاباً غَلْسا

وإنّما يقال: غَلَسَ، بالفتح. وقول الآخر:

حتى ديار الحيّ قفر البَلْدِ
من هجيم وأعالي الصرد

يريد: البَلَد.

وقول الآخر:

وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ سَلعُهُ
براجعِ ما قد فاتَهُ بردَادِ

يريد: سَلَفَ.

ومن الحذف تسكين حركة الإعراب إجراء للمنفصل مجرى المتصل نحو قول الآخر:

إذا اعوجَجْنَ قلت صاحِبْ قَوِّمِ
بالدَوِّ أشباهَ السَفينِ العُوَّمِ

فسكّن الباء من صاحب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل حِبُ قَـــ كفِعُل وإن لم يكن في الكلام، لأنَّه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثقل الضمة. وقول امرىء القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستَحقِبٍ
إثماً من اللّهِ ولا واغِلِ

فسكّن الباء من أشربُ إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل: رَبُ غَـــ كَفَعُلَ.

وقول الآخر:
رُحتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فِيهما
وقد بدا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ
فسكن النون من هنك إجراء للمنفصل مجرى المتصل.
وقول جرير:
سيروا بني العَمّ فالأهوازُ منزِلُكم
ونهرُ تِيزَى فما تعرِفْكُم العَرَبُ
فسكنَّ الفاء من تعرفكم إجراء للمنفصل مجرى المتصل، فجعل رِفُكُ كفِعُلُ وإن لم يكن في الكلام، لأنه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثِقل الضمة. والمبَّرد لا يجيز هذا ويزعم أنَّ الرواية في قوله: فاليوم أشربْ، أسقى.
وفي قول جرير: فما تعرِفُكُم، ولم تَعْرِفكم وفي قوله: صاحِبْ قَومِ، صاح قومِ، وفي بدا هَنْكِ، بدا ذاكَ. وهذه الروايات وإن ثبتت لا يدفع بها ما رواه غيره.
ومن الحذف تسكين الفتحة التي تكون في الآخر إجراء أيضاً للمنفصل مجرى المتصل وهو قبيح، نحو قوله:
تَرّاكُ أمكَنةٍ إذا لم أرضَها
أو يرتَبِطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها

فسكن يرتبط وكان ينبغي أن يكون مفتوحاً لأنَّ أو الداخلة عليه بمنزلة إلى أن.
وكذلك قول وضاح:
عجِبَ الناسُ وقالوا
شِعرُ وضّاح اليَمانِي
إنّما شِعرِيَ شَهْدٌ
قد خُلِطْ بجُلجُلانِ
فسكن الطاء من خُلِطَ إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل لِطَبِ كفِعَلٍ وسكّن المفتوح كما سكنه من المتصل للضرورة.
ومن الحذف أَيضاً حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها.
فمن حذف الألف قول الشاعر:
أَقبلَ سيلٌ جاءَ من أَمرِ اللّهْ
فحذف الألف من الله. ومن حذف الياء قول الآخر:
كفَّاكَ كفٌّ ما تُلِيقُ دِرهما
جوداً وأُخرى تُعطِ بالسيف الدما
فحذف الياء من تُعطِي واكتفى بالكسرة عنها.
ومن حذف الواو:
فلو أَنَّ الأطِبّا كانُ حولِي
وكان مع الأَطبّاءِ الأساةُ

فحذف واو الضمير. وإِنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه رد الشيء إلى أَصله، لأنَّ هذه الحروف المحذوفة زوائد.
وأَمَّا حذف واو الضمير والياء من تعطي وإن لم تكونا زائدتين فمشبَّهات بالزائدة.
ومن الحذف أَيضاً حذف صلة الضمير المذكَّر الغائب المنصوب إذا كان ما قبله متحركاً. وذلك أَنَّ العرب تصله بواو إذا كان ما قبله مضموماً أَو مفتوحاً نحو: ضَرَبَهُ ويَضرِبُهُ، وبياء إذا كان ما قبله مكسوراً نحو: بِهِ، ومنهم من يصله بواو نحو بِهُ. فإذا وقفت حذفت الصلة فقلت: بِهْ وضَرَبَهْ ويضرِبُهْ. وهذا حكمه في الكلاَم.

ولا يجوز حذف هذه الصلات في الوصل إلا في ضرورة شعر، لأن ذلك من قبيل ردّ الكلمة إلى أَصلها، لأنَّ هذه الصلات زوائد، بدليل حذفها في الوقف. فمن ذلك قول الشاعر:
أَو مُعبرُ الظَهرِ يُنبِي عنْ وَليّتِهِ
ما حجَّ ربّهُ في الدُنيا وما اعتمَرَا
فحذف صلة الضمير في (ربُّهُ).
ومن ذلك قول الآخر:
فإِن يَكُ غَثّاً أَو سميناً فإِنَّني

سأَجعلُ عينيهِ لنفسِهِ مَقْنَعا
فحذف صلة الضمير من لنفسه.
وقد يجوز في الاضطرار حذف الصلة وحركة الضمير، إلاَّ أَنَّ ذلك أَحسن من الأول، ووجهه إجراء الوصل مجرى الوقف. فكما تقول: بِهْ وضَربَهْ ويَضرِبُهْ، في الوقف كذلك في الوصل. فمن ذلك قول الشاعر:
فَظلِتُ لذى البيتِ العَتيقِ أُخِيلُهُ
ومِطوايَ مُشتاقانِ لَهْ أَرِقانِ
فسكنَّ الهاء من له. وقول الآخر:
وأَشرِبُ الماءَ ما بي نحوهُ عطشٌ
إِلاَّ لأَنَّ عيونَهْ سَيلُ وادِيها
فسكن الهاء من عيونه.
وأَمَّا حذف الصلة وإبقاء الحركة فقلَّ لأَنَّه لم يُجرِ الوصل مجرى الوقف ولا أَبقى الوصل على ما كان ينبغي أَن يكون عليه.
ومن الحذف أَيضاً حذف الياء من هي والواو من هو، وهو أَقبح من جميع ما تقدم. وذلك لأَنَّه اجتمع فيه ضرورتان:
إحداهما: تسكين الياء والواو المفتوحتين حملاً عليهما إذا كانتا مكسورتين أَو مضمومتين نحو قول النابغة الذبياني:
رَدَّتْ عليه أَقاصِيهِ ولبَّدَهُ
البيت

في إحدى الروايتين.
والأخرى تشبيهه المنفصل بالمتصل.
وذلك أَنَّه لما سكنَّها صار بمنزلته في بِهْ وضرَبَهْ. وهذا الضمير إذا كان ما قبله ساكناً نحو مِنهُ وعَليهِ جاز أن لا يؤتى بالصلة. فكذلك ما شُبّه به. فمن ذلك قول الشاعر:
فبيناه يشري رَحلهُ قال قائِلٌ
لِمَنْ جملٌ رِخوُ الملاطِ نَجِيبُ
فأجرى بيناَ هو بعد الإِسكَان مجرى رَماهُ.
وقال الآخر:
دارٌ لِسُعدَى إذْهِ مِنْ هَواكا
فأجرى إذ هِي بعد إسكان الياء مجرى عليه فلم يأتِ بصفة لذلك.
ومن الحذف أيضاً حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، حيث لا يجوز ذلك في الكلام، وذلك في ثلاثة أماكن:
أحداها: صفة أيّ المنادى نحو قولك: يا أيُّها الرجلُ. ولا يجوز أن تقول يا الرجلُ، إلاّ في ضرورة. قال الشاعر:

من أجلكِ يا التي تيّمتِ قلبي
وأنتِ بَخيلةٌ بالودِّ عَنّي
يريد: يا أيّتُها التي. وقول الآخر:
فيا الغلامانِ اللذانِ فَرّا

إيّاكما أَن تُكسِبانِي شَرّا
يريد: فيا أَيُّها الغلامانِ.
والثاني: أن تكون الصفة غير حقيقية. أعني جملة أو ظرفاً أو مجروراً نحو قولك: جاءَني يقومُ أبوهُ، تريد: جاءني رجلٌ يقومُ أبوهُ. فإِنَّ ذلك لا يجوز في الكلام إِلاَّ في موضعين. أحدهما: مع مِنْ نحو قوله: منّا ظَعنَ ومِنّا أقامَ، تُريد منّا رجلٌ ظَعنَ ومنّا رجلٌ أقامَ. وعليه قوله:
وما الدهرُ إِلاَّ تارتانِ فمنهُما
أَموتُ ومِنها أَبتغِي العيشَ أكدح
والآخر في: نِعَم الرجلُ يقومُ، يريد: نِعمَ رجلاً يقومُ، فحذفت رجلاً لدلالة الرجل المتقدم الذكر عليه، وحذفته من مِنْ لأَنَّها تقتضي التفصيل، ففيها دلالة على معنى أحدهما أو أحدهم فعل كذا والآخر كذا فحذفت لقوة الدلالة.
وما عدا ذلك فلا يجوز إِلاَّ في الضرورة وهو على قسمين: مقيسٌ في الضرائر، وغير مقيس. فالمقيس أن يكون المحذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر:
لو قلتَ ما في قومِها لم تَيْثَمِ
يفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ
يريد: أحدٌ يفضُلها.
وغير المقيس أن يكون المحذوف ليس بمرفوع نحو قول الشاعر:
واللَّهِ ما زيدٌ بنامَ صاحِبُهْ

ولا مخالِطَ اللِيانِ جانِبُهْ
يريد: برجلٍ نامَ صاحِبُهُ.
وقولِ الآخر:
ما لكَ عندي غيرُ سَهمٍ وحَجَرْ
وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوَتَرْ
تَرمِي بكَفِّي كانَ مِن أرمى البَشَرْ
يريد بكفّي رجلٍ كان من أرمى البشر.
والثالث: أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه من غير أن تكون الصفة مختصة بجنس، كمُهندس، فإنّه وصف خاص بمن يعقل. أو تكون قد استعملت إستعمال الأسماء نحو الأبطح والأبرق. أو يتقدَّم لفظ دال على الموصوف نحو: أعطِني ماءً ولو بارداً، يريد: ولو ماءً بارداً، نحو قول أبي دؤاد:
وقُصرَى شَنِجِ الأنساءِ نَبّاجٍ منَ الشُعبِ
يريد: وقصراً ثورٍ شنَجِ الأنساءِ، فحذف الموصوف وليست الصفة خاصة بثور الوحش، لأنَّ شَنِج الأنساء يوصفِ به أشياء كثيرة كالفرس والغزال، ولا هي مما استعمل استعمال الأسماء ولا تقدم ما يدل على الموصوف.
ويجوز القياس على ذلك في الضرائر.
ووجه جواز جميع ذلك التشبيه بحذف الموصوف حيث يجوز ذلك فيه.

ومن الحذف تسكين المنصوب الذي في آخره حرف علة وقبله كسرة إجراء للمنصوب مجرى المرفوع نحو قوله:
وكسوتَ عارِي لحمُهُ فتركتَهُ
جذلانَ يَسحَبُ ذيلَهُ ورداءَهُ
وكان حقه أن يقول: وكسوت عارياً لحمُهُ، فسكّن.
ومن الحذف أيضاً الجزم بعد الحذف تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء، تقول: لم يَغزْ، فسكن الزاي بعد حذف الواو لأنَّك تُشبّه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء، فكما أنَّك تجزم يضرب إذا أدخلت عليه الجازم كذلك تفعل بيغزُ، فمن ذلك قول الشاعر:
ومن يَتّقِ فإنَّ اللّهَ معهُ
ورزقُ اللّهِ مؤتابٌ وغادِي
فحذف الياء من يتّقي ثم حذف الحركة من القاف بعد ذلك.
ونحو من ذلك قول الآخر:
قالت سُلَيْمَى اشتَرْ لنا دَقِيقا
وهاتِ خُبز البُرِّ أو سَوِيقا
فحذف الياء من اشتري ثم حذف حركة الراء لأنَّه شبَّهه بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء.
ومن الحذف أيضاً حذف نون اضرِبَنْ. من ذلك:
اضرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها

ضربَكَ بالسَوطِ قَونَس الفَرسِ
فحذفها لأنَّها زائدة.
وزعم الفراء أنَّ الأصل: اضرِبْ، ثم حركت الباء لكثرة السواكن في البيت وأجرى حركتها مجرى اجتماعها في إيجاب التحريك فيكون البيت ـــ على مذهبه ـــ من الزيادة. وذلك فاسد، لأنَّ التحريك لكثرة السواكن لم يثبت وقد ثبت حذف التنوين الذي هو بمنزلة هذه النون لغير التقاء الساكنين في نحو قول الشاعر:
.....
شُلَّت يدا وَحشيَّ من قاتِلِ
وقد تقدَّم.
ومثل ذلك عند الفراء قول الآخر:
فِي أيِّ يومَيَّ مِن الموتِ أفِرْ
أيومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ
فحرك الراء مِن يُقدَرْ لكثرة السواكن.
ووجهه عندنا أنّه نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة وأثبت الهمزة لكونه لم يعتدّ بالنقل، ثم قلب الهمزة ألفاً لمجيئها ساكنة. بعد فتحة، على قياس تخفيفها، ثم قلب الألف همزة وحركها بالفتح لأجل التقاء الساكنين. وقد ثبت أنَّ ذلك جائز، فيكون مِن باب قولك:
خاطِمَها زأمّها أن تَذهَبَا
يريد: زامَّها.

ومن الحذف حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية نحو قول الشاعر:
يا أَقرعُ بنُ حابِسٍ يا أَقرعُ
إِنَّك إِنْ يُصْرعْ أَخوكَ تُصْرَعْ

فحذف الفاء لأنَّه لا يُرفع الفعل المضارع إذا وقع جواباً إِلاَّ بعد الفاء على أنّه خبر ابتداء مضمر.
ونحو قوله:
مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكُرُها
والشرُّ بالشرِّ عندَ اللَّهِ مِثلانِ
يريد: فاللَّهُ يشكُرها. فحذف.
وقول الآخر:
فقلتُ تحمَّل فوقَ طبعِكَ إِنَّها
مُطَبَّعةٌ من يأتِها لا يَضيرُها
يريد: فلا يضيرها، أي فهو لا يضيرها.
وقول الآخر:
وقدرٍ ككفِّ القردِ لا مستعيرُها
يعارُ ولا مَنْ يأتِها يتدسَّمُ
يريد: فيتدسم.
ومنه حذف ضمير النصب من العامل الثاني من باب الإِعمال إذا أعملت الأول نحو قوله:
بعُكاظَ يُعشِي الناظِرِينَ
إذا هُمُ لمَحُوا شُعاعُه

يريد: إذا هم لمحوه فحذف (الضمير) تشبيهاً له متقدماً به متأخراً.
ومنه العطف على ضمير الخفض أَو ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد أو طول يقوم مقامه. فمثاله في ضمير الخفض قولِه:
آبَكَ أَيِّه بِيَ أَم مُصَدَّرِ
من حُمُرِ الجِلَّةَ جَأْبٍ حَشْوَرِ
ومثاله في ضمير الرفع قوله:
ورجا الأَخيطِلُ من سفاهَةِ نفسِهِ
ما لم يكن وأَبٌ لهُ لِينالا
ومن الحذف حذف الحركة من تاء التأنيث بسبب قلبها هاء في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف نحو قول الشاعِر:
لما رأَى أَنْ لا دَعَهْ ولا شِبَعْ
مالَ إِلى أَرطاةِ حِقفٍ فاضطَجَعْ
يريد: أَن لا دعةَ، فأبدل من التاء هاء في الوصل.
وقول الآخر:
لسْتُ إذنْ لِزَعبَلهْ إِنْ لم أُغيّر
بِكْلَتِي إِنْ لم أُساوَ بالطُوَل
يريد زعبلة، فأبدل التاء هاء في الوصل.
ومن الحذف أيضاً حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع الجزم والنصب، تشبيهاً له بالضمة نحو قولِه:

أَبيتُ أَسرِي وتَبِيتِي تَدلُكِي
وجِهَكَ بالعَنبَرِ والمِسكِ الذَكِيّ
وأما البدل فمنه أن تُبْدِلَ من الألف همزةٍ إذا لقيت ساكناً، وتحريكها بالفتح فراراً من التقاء الساكنين، وهو غير مقيس. ومنه قوله:
لأدَّأها كُرهاً وأصبحَ بيتُه
لديهِ من الإعوال نَوْحٌ مُسلَّبُ
يريد: لأداها، فأبدل من الألف همزة، لاجتماعها مع الساكن المشدد.
وقول الآخر:
يا عجباً لقد رأيتُ عجباً

حِمارَ قَبّانَ يسوقُ أَرنَبَا
خاطِمَها زَأمَّها أن تذهَبا
يريد: زامَّها، فأبدل من الألف همزة وحركها فراراً من التقاء الساكنين.
ومنها أن تبدل من الياء المكسور ما قبلها همزة نحو قوله:
تكادُ تذهبُ بالدُنيا وبَهجَتِها
موالىءٌ ككباشِ العُوسِ سُحّاحُ
ومنه: أن تبدل من الباء في أرانب وثعالب، ومن العين في ضفادع ياء، فتقول: أراني، ضفادِي، قال:
لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ
مِنَ الثعالِي ووخزٌ من أرانِيها

يريد: من الثعالب ووخزٌ من أَرانِبِها.
ومنه أيضاً قول الآخر:
ومَنهلٍ ليسَ لهُ حُوازِقٌ
ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ
يريد: ولضفادِعِ.
ومنه إبدالهم من الهمزة المكسور ما قبلها ياء في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله:
ولا يرهبُ ابنُ العمِّ ما عشتُ صولَتي
ولا أُختَتِي من صولةِ المُتَهدّد
يريد: أختتيء. والاختتاء: الفَرَقُ. فأَبدل من الهمزة ياء لأنه لو وقف لسكنت وقبلها كسرة، فقياس تحقيقها إذ ذاك أن تبدل منها ياء.
ومنه إقرارهم حرف العلة المتطرف قبل الألف الزائدة، وكان قياسه أن تبدل منه الهمزة، فلما ثبت حرف العلة ولم يقلب همزة صار كأَنَّه بدل من الهمزة التي ينبغي أن تكون فيه، نحو قول الشاعر:
إذا ما المرءُ صُمَّ ولم يُكلَّمْ
ولم يَكُ سمعُهُ إلاَّ نِدايا
ولاعَب بالعَشِيّ بَني بَنيهِ
كفِعلِ الهِرّ يلتَمِسُ العَطايا
يُلاعِبُهم وودُّوا لو سَقَوْهُ
من الذِيفانِ مُتَرَعَةً مِلايا
فأبعدَهُ الإِله ولا يُؤبَّى

ولا يُشفَى من المرضِ الشِفايا
ووجه ذلك الاعتداد بحرف الإِطلاق الذي هو الألف حتى صار حرف العلة كأنه غير متطرف فلذلك لم يقلب.
وأَمَّا قوله:
من الذِيفان مُترعةً مِلايا
فإِنَّه أبدل من الهمزة الأصلية ياء إتباعاً لما قبله وما بعده.
ومنه إبدال اسم من اسم إذا كانا مشتقين من ذات واحدة نحو قول الأسود بن يعفر:
فيها الرماحُ فيها كلُّ سابغةٍ
جدلاءَ مُحكَمَةٍ من نَسْجِ سَلاّمِ
يريد: من نَسِجِ سُليمانَ، فسلاّم وسُليمان من السلامة.
وقول الآخر:
فإِن تُنسِنا الأيامُ والدهرُ فاعلَموا
بني قاربٍ أنّا غضابٌ لِمَعبَدِ

يريد لعبدِ الله، بدليل قوله بعد:
تنادَوا فقالوا أردت الخيلُ فارساً
فقلتُ أعبدُ اللَّهِ ذلكُم الرَدِي
ومنه أن تبدل اسماً من اسم وإن لم يكونا من لفظ واحد، فمن ذلك قوله:
.....
مثل النصارى قتلوا المسيحا

ووجه ذلك إمَّا الغلط لأنَّ الذين اعتَقدوا أنَّهم قتلوا المسيح إنَّما هم اليهود فلا يكون ذلك من باب الضرائر، وأمَّا النصارى لمّا كانوا كفاراً كاليهود، وكان الذي حمل اليهود على اعتقادهم قتل المسيح الكفر جعل النصارى بمنزلتهم في ذلك. فلذلك وضع النصارى موضع اليهود فيكون على هذا ضرورة لأنَّه جعل اسماً بدل اسم لاجتماعهما في معنى ما.

وقل الآخر: وهو زهير بن أبي سلمى:

فتُنتِجْ لكم غلمانَ أشأمَ كلُّهم
كأحمرِ عادٍ ثمَّ تُرضِع فتَفطِمِ

يتوجه أيضاً على الغلط، لأنَّ أحمر الذي قتل الناقة إنَّما هو لثمود، فلا يكون ضرورة، وإما أن يكون وضع عاداً موضع ثمود لاجتماعها في إنَّهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة. وقد قيل: إن ثموداً كانت تسمى عاداً الأخيرة، بدليل قوله تعالى: {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى } (النجم: 50). فدلَّ ذلك على أنَّ ثَمَّ عاداً أُخرى، فلا يكون على هذا غلطاً ولا ضرورة. وكذلك قول أبي ذؤيب:

فجاءَ بِها ما شئتَ من لَطَمِيَّةٍ
يدومُ الفراتُ فوقَها ويَمُوج

يصف دُرَّة، والفرات الماء العذب.

ومعلوم أنَّ اللؤلؤة لا تكون إلاّ في الماء

الملح. فمنهم من قال: غَلَطاَ فظنَّ أنَّ اللؤلؤة تكون في الفرات فلا يكون ضرورة، ومنهم من قال: إنَّ هذا الأمر لا يغلط فيه أبو ذؤيب لأنَّ مسكنه كان في الجبال المطلّة على البحر وهو موضع اللؤلؤة، فإنَّما أراد الماء الملح، فلما كان ناجعاً في حقّها جعله بالإضافة إليها فُراتاً تشبيهاً بالفرات في أنَّه ناجع في الأبدان.
وقيل: إنَّه أراد بقوله: يدومُ الفرات، ماءَ اللؤلؤة وهو البريق الذي فيها، وجعله فراتاً لأنَّ أعلى المياه كان فُراتاً، وهو على كلا الوجهين ضرورة لأنّه استعار للشيء اسم غير مجازاً وتشبيهاً.
ومن البدل المقيس في الضرائر أَن تستعمل للشيء ما لا يكون إلاَّ لغيره على وجه التشبيه والمجاز.n فمنه قول الحطيئة:
سقوا جارَكَ العيمانَ لمّا جفوتَهُ
وقلّصَ عن بَردِ الشَرابِ مَشَافِرُهْ
فاستعارَ المِشفَر للإِنسان وإِنّما هو للبعير.

وقول الآخر يصف إبلاً:
يُسمَعُ فيها مثلُ صوتِ المِسَحل
بين ورِيدَيها وبينَ الجَحفَل

والحشوُ في حَفّانِها كالحَنظَلِ
فاستعار الجحفلة للإبل وإنما هي لذوات الحافر، واستعار الحَفّان لصغارِها وإنَّما ذلك لصغار النَعام.
وكذلكَ قولَ الآخِر:
وذاتُ هِدمٍ عارٍ أَشاجِعُها
تُصمِتُ بالماءِ تَولبا جَدِعا
والتولب ولد الحمار فاستعاره هنا للمرأة.
ومنه قوله عليه السلام: لا تَحقِرَنَّ إحداكنَّ جارَتَها ولَو فِرسنَ شاةٍ.
وإِنَما الفرسن للبعير وهو الظلف من الشاة، فاستعاره للشاة.
ومجيء هذا في الكلام قليل جداً وإِنَّما بابه أن يجيء في الشعر فلذلك ذكرناه في الضرائر.
ومن البدل المقيس أَن تأتي في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج فمن ذلك قول الشاعر:
بُنَيَّ إِنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ
المَنطِقُ اللَيِّنُ والطُعَيِّمُ
وقول الآخر:
إذا جلستُ فاجعلانِي وسطا
إنّي شيخٌ لا أُطيق العُنّدا
وقول الآخر:
حدِّثْ حَدِيثَينِ امرأهْ
فإنْ أبَتْ فأرِيَمهْ

وقول الآخر:
إن شئتِ أشرفنا كلاما فدَعا
اللّٰهَ جَهراً ربَّهُ فأسمعا
بالخيرِ خيراتٍ وإن شراً فأ
ولا أُريد الشَرَّ إلاّ أن تَأ
وقول الآخر:
إنّي لها بُعَيْرُها المذلَّلُ
أحمِلُها وحَمَلتِني أكثَرُ
ومنها أن تضع مهما موضع ما الاستفهامية نحو قول الشاعر:
مهما لِيَ الليلة مهما لِيَهْ
أودَى بِنَعلَيَّ وسِربالِيَهْ
يريد: ما لِيَ الليلةَ ما لِيه.
ومن البدل غير المقيس وضع فعل الأمر موضع فعل الخبر نحو قوله:
ألا يا أُمَّ قارِعَ لا تلومي
على شيءٍ رفعتُ به سَماعِي
وكوني بالمكارمِ ذكريني
ودِلّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ
فوضع ذكّريني وهو أمر موضع الخبر لأنَّ كان وأخواتها لا يقع في مواضع إضمارها من الأفعال إلاّ ما هو خبر.
ومن البدل غير المقيس وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف واللام، فمثال وضع الفعلية قوله:
يقول الخَنى وأبغضُ العُجمِ ناطِقاً
إلى ربّه صوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

يريد: المجدَّع. ومنه قول الآخر:
ما أنتَ بالحَكمِ التُرضَي حكومُتُهُ

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدلِ
فوضع التُرضي موضع المَرضيِّ حكومتُهُ.
ومثال وضع الجملة الاسمية موضع الاسم قوله:
مَن القومِ الرسولُ اللَّه منهُم
لهم دانت رقابُ بني معدّ
فوضع رسول الله منهم موضع الكائن.
ومن البدل المقيس في الضرائر قلبُ الإعراب. ومنهم من أجازه في الكلام. والصحيح أنه لا يجوز إلاّ في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه نحو قوله:
مثلُ القنافِذِ هدّاجونَ قد بلغت
نجرانُ أو بلَغَتْ سوءاتهم هَجَرُ
ومعلوم أنَّ نجران وهَجَر تبلغهما السوءات ولا تبلغانها. وقول الآخر:
وتُركبُ هيلٌ لا هوادَة بينها
وتَشقى الرماحُ بالضياطِرَةِ الحُمْرِ
وإنما تشقَى الضياطِرةُ بها. وقول الآخر:
كانت فريضةَ ما تقولُ كما
كان الزِناءُ فريضةَ الرجمِ

والزنا ليس بفريضة الرجم وإنّما الرجم فريضته. وقول الآخر:
قبلَ دُنوّ الأفقِ من جوزائِهِ
يريد: قبل دُنوّ الجوزاءِ من أُفقِها، فقلب. وقول الآخر:
قد لَمعَ البَرقُ ببَرقٍ خُلَّبِهْ
يريد: بِخُلَّبِ بَرقِهِ، لأنَّ الصفة هي التي ترفع الاسم فقلبَ. ومن كلامهم: إنَّ فلانة لتنوءُ بها عجيزتها، تريد: لَتنوءُ هي بعجيزتها.
وكذلك قولهم: أَدخلتُ القلنسوةَ في رأسي. ومعلوم أنَّ الرأس هو المدخل في القلنسوة. وكذلك قوله: {مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُوْلِي الْقُوَّةِ} (القصص: 76). ومعلومٌ أنَّ المفاتيح لا تنوء بالعصبة بل تنوءُ بها. على أنَّ قوله تعالى: {لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ} وقولهم: إنَّ فلانة لتنوء بها عجيزتُها، يحتملان التأويل، وهو أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة فيكون معنى لتنوء بالعصبة لتنوء العصبة وكذلك لتَنوء بها عجيزتُها.
ومن المقلوب في الشعر على قول امرىء القيس:
.....
كما زلّتِ الصفواءُ بالمُتَنَزّلِ

وإنما زلَّ المُتنزّل بالصفواء. على أنه يمكن أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة فيكون: كما زلّتِ الصفواءُ المُتنزِّلَ، أي أسقطته.
ومن البدل وضعهم الكاف موضع مثل ضرورة.
ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ينبغي له أن يأتي بعدُ أو قبلُ، وهو ينقسم قسمين: مقيسٌ في الضرورة وغير ذلك.
فالمقيس ما يُفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف أو مجرور نحو قول ذي الرمة:

كأَنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا
أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ
يريد: كأَنَّ أصواتَ أواخر المَيْسِ من إيغالهنَّ بنا أصواتُ الفراريجِ، فقدَّم.
وكذلك لغة أبي حية:
كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً
يَهوديَ يقارِبُ أو يُزيلُ
يريد: كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفّ يهوديَ.
ونحو قول قيس بن ثعلبة:
هما أخوا في الحَربِ من لا أخا لهُ
إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدعاهِما

يريد: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.
وقول الآخر:
رُبَّ ابنِ عم لسُلَيْمَى مُشمَعِلٌّ
طَبّاخِ ساعاتِ الكَرِى زادَ الكَسْل
يريد: طَبّاخِ زادَ الكَسلِ ساعاتِ الكَرَى، أي في ساعات الكرى، ففصل بين طباخ وزاد للكسل بساعات الكرى.
ونحوِ قوله:
لما رأَت ساتِيدَما استَعْبَرَتْ
للّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها
يريد: دَرُّ مَنْ لامها اليومَ. وغير المقيس من هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور نحو قوله:
فزجَجْتُها بِمزَجَّةٍ
زَجَّ القلوصِ أبي مَزادَهْ
يريد: زج أبي مزادة القلوصَ، ففَصَل.
ونحو قوله:
تمرُّ على ما تستَمِرُّ وقد شَفَتْ
غلائل عبدُ القيسِ مِنها صدورِها
يريد: وقد شفت عبدُ القيسِ، أي هذه القبيلةُ، منها غلائلَ صدورِها. وقوله:
فداسَهم دوسَ الدائسِ الحصادِ
يريد: دوس الحصاد.
ومنه وهو أقبح ما ورد في الباب قوله:
نفَى الذمَّ عن أثوابه مثلما نفى
أذى ـــ درناً عن جلده، الماءُ ـــ غاسِل

يريد: مثل نفي الماء أَذى غاسلٌ درناً عن جلده.
ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر: {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم}. وهو غلط من ابن عامر، والذي غلّطه في ذلك أنَّ شركاءَهم كان مرسوماً في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل الشام.
وهذا الرسم يتخرّج على أن يكون الأولاد مخفوضاً بإضافة قَتْلُ إليه ويكون الشركاء بدلاً من الأولاد بدلَ شيء من شيء، لأنَّ ولد الإِنسان شريكه فيما يملكه.
ومنه الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف أو المجرور الذي ليس في موضع نعت، فمثال الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف قوله:
فصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً
وصُداءٍ ألحَقَتْهُم بالثَلَلْ
ففصل بين صلقة وصفته بالمعطوف.

ومثال الفصل بالمجرور قوله:
أمرَّت من الكتّانِ خيطاً وأرسَلَتْ
رسولاً إلى أخرى جريئاً يُعينُها

ففصل بين رسول وصفته وهو جريء بالمجرور، وكان حقه أن يكون بعد أرسلت أو في آخر الكلام.
ومن غير المقيس قوله:
وما مِثلَه في الناسِ إلاّ مُملَّكاً
أبو أُمّه حيٌّ أبوهُ يُقَارِبُه
تقديره: وما مثله في الناس حيٌّ يقاربُه إلاّ مملّكاً أبو أمّه أبوه، ففصل بين المبتدأ والخبر الذي هو أبو أمه (أبوه) باسم ما الذي هو حيٌّ، وفصل بين حيّ وصفته الذي هو يقاربه بخبر المبتدأ الذي هو أبوه.
وقول الآخر:
لها مُقلتا أدماءَ طُلَّ خميلةً
من الوحشِ ما تنفكُّ ترعَى عَرارُها
فتقديره: لَها مُقلتا أدماء من الوحش ما تنفكُّ ترعى خَصيلةً طُلَّ عَرارُها. ففصل بين طُلَّ ومفعولها بتنفك واسمها وخبرها وبالمجرور، وقدَّم طُلَّ على خميلة وهو من صفتها. ومثله أيضاً:
وما كنتُ أخشى الدهرَ إحلاسَ مُسلمٍ
من الناسِ ذنباً جاءَهُ وهو مسلما
تقديره: وما كنت أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلمٍ من الناس مسلماً ذنباً جاءَه وهو تقدم الضمير وهو ما يعود عليه وهو مسلم المتأخر. ومنه أيضاً:
هيهاتَ قد سُفِهَتْ أميةُ رأيَها

فاستجهلَت حلماؤها سفهاؤها
حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ
قد كفَّرت آباؤها أبناؤها
أي لبست الدروع، ففصل بين المبدل منه وهو أمية والبدل وهو حلماؤها بالجملة التي هي فاستجهلت، وفصل بين الفعل وهو استجهلت وفاعله وهو سفهاؤها بالبدل وهو حلماؤها. وفصل بين المصدر وهو بتشاجرٍ وفاعله وهو أبناؤها بالجملة التي هي قد كفرت آباؤها.
وحمل ثعلب هذين البيتين على غير التقديم والتأخير، فجعل حلماؤها سفهاؤها مبتدأ وخبراً، أي حلماؤها مثل سفهائها في الجهل، وجعل آباؤها أبناؤها كذلك، كأنه قال: آباؤها مثل آبنائها في التكفير. ومنه:
فأصبحت بعد خَطِّ بَهجَتِها
كأنَّ قفراً رسومَها قلما
تقديره: فأصبحت قفراً بعد بهجتِهَا كأنَّ قلما خَطَّ رسومَها. ففصل بين بعد وبين ما أضيف إليه بالفعل، وفصل بين خط وبين مفعوله بكأن والمضاف إليه «بعد» وخبر أصبح، وفصل كأنَّ واسمها بمفعول خط وخبر أصبح، وقدم خط على قلماً وهو من صفته، ومثله:
متقلداً لأبيهِ كانت عِندَهُ

أرباقَ صاحبِ ثَلّةٍ وبَهامِ

يريد: متقلّداً أرباقَ صاحبِ ثَلّةٍ وبَهامٍ كانت عندَهُ لأبيه، وهو صفة لأرباق.
ومن ذلك قوله:
فلسِتِ خراسانَ التي كان خالدٌ
بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرَها
يريد: فلسِتِ خراسانَ التي كان خالدٌ بها (سيفاً) إذا كان أسدٌ أميرها، فقدم اسم كان عليها وهو أسد وفصل بكان بين المبدل منه وهو أسد وبين البدل وهو أميرها.
ومن ذلك قوله:
صددَتَ فأطولت الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
فقدم فاعل يدوم عليه وهو وصال.
ومن النحويين من زاد في الضرائر فصلين: أحدهما تغيير الإِعراب عن جهته، والآخر تذكير المؤنث وتأنيث المذكر.
وذلك عندنا من فصل البدل لأنه لا يؤنث المذكر حتى يعامل معاملة ما في معناه مما هو مذكر، ولا يذكّر مؤنَّث حتى يعامل ما هو مؤنث في معناه. وكذلك تغيير الإِعراب، وجهه فيه إبدال الإِعراب

ليس لكلمة بحق الأصل كما هو إعراب لها بحق الأصل.
فمن تغيير الإعراب عن جهته قوله:
سأترك منزِلي لبَنِي تميمٍ
وألحقُ بالحجازِ فأستريحاً
فنصب الفعل بعد الفاء في الواجب وكان حقه أن يكون مرفوعاً. فالنصب إذن كالبدل من الرفع. ومن ذلك قوله:
لنا هَضْبَةٌ لا ينزِلُ الذُلَّ وسطَها
ويأوي إليها المستجيرُ فيُعصَما
فنصب ما بعد الفاء في الواجب. وكذلك قول الأعشى:
هنالك لا تجزونَني عند ذاكمُ
ولكن سيَجزِيني الإلهُ فيُعقِبا
ومنه أيضاً الحمل على المعنى قبل تمام الكلام نحو قوله:
فَكَرَّتْ تَبتَغِيهِ فوافَقَتهُ
على دمِهِ ومَصَرَعِه السباعا
فالوجه رفع السباع على أنه مبتدأ والخبر في المجرور قبله، فنصب السباع بإضمار فعل يدل عليه وافقت المتقدّم، كأنه قال: وافقت السباعَ على دمه ومصرعه، وإن كان الكلام الذي تقدم السباع لم يتم، فوجه دخول هذا في البدل أنَّ الموضع لما كان يجب فيه رفع السباع فنصب على ما ذكر كان النصب كأنه بدل من الرفع.

ومن تذكير المؤنث قوله:
فلا مزنةٌ ودَقَت ودَقَّها
ولا أرضَ أبقل إبقالَها
فذكَّر الأرض حملاً على معنى المكان، كأنه: قال ولا مكان أبقلَ إبقالها، فكأنه أبدل الأرض من المكان. ومن ذلك قوله:
أَرى رجلاً منهم أَسيفاً كأَنَّه
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفّاً مُخضبّاً
فذكَّر الكف كأَنَّه قال: عضواً مخضبّاً، فكأَنه وضع الكف موضع العضو. وقوله:
إذ هِي أحوَى من الرِبْعيّ حاجبُهُ
والعِينُ بالإِثمدِ الحارِيِّ مكحولُ
فكأَنه وضع العين موضع الطرف.
ومن تأنيث المذكر في الضرورة قوله:
وأَنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطُنٍ
وأَنتَ بريءٌ من قبائِلها العَشرِ
فأَنَّث الأبطن حملاً على المعنى، ولذلك أسقط التاء من العدد، كأنه قال: عشرُ قبائل، فكأَنّه وضع الأبطُن موضع القبائل. ومن ذلك قوله:
فكان مِجَنّي دونَ ما كنتُ أتقّي
ثلاثَ شخوصٍ كاعبانٍ ومُعْصِرُ
فأَنَّث الشخوص حملاً على المعنى، لذلك أسقط التاء من العدد فكأَنه قال: ثلاث نساء: كاعبان ومعصر. وقد تقدَّم في التذكير والتأنيث أحكام هذا.

بـــــاب الإِمالة

قوله: «هو أَن تُمِيل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة» يعني أنَّ الإِمالة هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفَتحة التي قبلها نحو الكسرة وهي لغة بني تميم، وقد توجد في لغة غيرهم قليلاً. وأَمَّا أهل الحجاز فلغتهم الفتح. ومما يدل على أنَّ بني تميم يؤثرون الإِمالة أَنَّ الاسم المعدول المؤنث إذا كان على فَعالِ لغة بني تميم فيه أَن يُعرب إِعراب ما لا ينصرف، ولغة أهل الحجاز فيه البناء على الكسر.

فإذا كان آخره راء رجع إلى لغة أَهل الحجاز فبنوه على الكسر، لأن الراء إذ ذاك تكون مكسورة، والراء المكسورة توجب الإِمالة، والإِمالة لغتهم، فعدلوا إلى الكسرِ لأجل ذَلك.

وقوله: وإِنَّما تُمال الألف لياء أو كسرة تكون بعدها أو تكون منقلبة عن ياء، أو مشبهة بما انقلبت من ياء».

أما الإِمالة للياء فيشترط فيها أَن تكون قبلها والألف تليها نحو خيال، أَو بينهما حرف نحو شيبان، أَو حرفان متحركان

أَحدهما الهاء ولم تفصل بينهما ضمة نحو بينها.
وأَما الإِمالة للكسرة فإِنَّها تكون لكسرة متقدمة أَو لكسرة متأخرة.
فإن كانت متأخرة عن الأَلف اشترط فيها أن تكون تلي الأَلف نحو عابد. وإن كانت مقدمة عليها جاز فيها أَن يكون مفصولاً بينها وبين الأَلف بحرف نحو عِماد، أَو حرفين أَولهما ساكن نحو شِمْلال، أَو بحرفين متحركين أَحدهما الهاء إذا لم تفصل بين المكسورة والأَلف ضمة نحو: لن يَضرِبَها. فإن فصل بينها ضمة لم تجز الإِمالة نحو: هو يَضرِبُها.
أَو بثلاثة أحرف أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ولم يفصل أيضاً بين الكسرة وبين الأَلف ضمة نحو عِندَها.
وأَمَّا الإِمالة لكون الأَلف منقلبة عن ياء فنحو رَمَى، لأَنّه من الرَمْيِ. وأَمَّا الإِمالة لكون الأَلف مشبّهة بما انقلب عن ياء فنحو حُبلَى، أَلا ترى أَنَّ أَلف حُبلَى غير منقلبة عن شيء، إلاّ أَنها تشبه المنقلبة عن الياء من جهة أَنك لو ثنيت حُبَلى لقلت: حبلَيانِ، فقلبت الأَلف ياء كما تفعل بالأَلف المنقلبة عن الياء في التثنية نحو فَتَى، تقول في تثنيته: فَتيَانِ.

وقد تكون الإِمالة بخلاف ما ذكر. وذلك أَنَّ العرب قد تُمِيل الأَلف إذا كانت متطرفة ثالثة فصاعداً وإن كانت منقلبة عن واو نحو غَزا. وقد تُميل الألف إذا كانت عيناً وإن كانت منقلبة عن واو إذا كانت الواو التي انقلبت عنها مكسورة في الأصل نحو خافَ، لأنَّ أَصله خَوِفَ.

وقد يُميلون أَيضاً الإِمالة نحو قولك: رأَيت عماداً، فيميلون الألف المبدلة من التنوين لإِمالةِ الأَلف التي قبلها.
وقوله: ومن أَجل الياء أَيضاً إمالتهم الكافرين وما أَشبه ذلك» الإِمالة في الكافرين وأَمثاله إِنَّما هي لأَجل الكسرة، لأَنَّ الياء إِنّما توجب الإِمالة إذا كانت متقدمة كما ذكرنا. وإِنّما حمله على أَن جعل الإِمالة للياء أَنّه رأَى بعض العرب تميل الكافرين في حال النصب والخفض ولا تُميله في حال الرفع، فتوهم لذلك أَنَّ الإِمالة لأَجل الياء، وليس كما توهم.
وإِنّما السبب في ذلك أَنَّ الراء إذا لم تكن مكسورة تمنع الإِمالة، كما أَنّها إذا كانت مكسورة تقوى على إيجاب الإِمالة، فإذا استعمل الكافرين في موضع نصب أَو خفض كانت الراء

مكسورة فلم يكن للإِمالة ما يمنعها، وإذا استعمل في موضع رفع كانت الراء مضمومة فمنعت الإِمالة.
ومن العرب من يميل الكافرين المرفوع ولا يجعل الراء مانعة للإِمالة إلاَّ إذا كانت تلي الألف.
وقوله: إلاّ أن يكون في الكلام حرف من الحروف التي تمنع الإِمالة وهي سبعة أحرف: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف.. إلى آخر الباب.
هذه الأحرف السبعة لا تمنع الإِمالة إلاّ إذا كانت لِتأخُّر كسرة أو تقدُّمها أو تقدُّم ياء أو إمالة. وتمنعها إذا كانت متقدمةٍ على الألف والألف تليها نحو غانم، أو بينهما حرف وهي مكسورة نحو قِباب، أو ساكنة قبلها كسرة نحو مِصْباح. وإذا كانت بعد الألف تليها نحو باخِل، أو بينهما حرف نحو ناهِض، أو حرفان نحو مناشِيط.
ويمنع أيضاً الإِمالة الراءُ غير المكسورة إذا وقعت قبل الألف والألف تليها نحو راشِد، أو بعدها متصلة بالألف نحو قولك هذا حمارٌ ورأيتُ حماراً. أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: هذا كافِرٌ.
وإنْ كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة والمُستعلى المتقدّم عليها

إن وقعت بعد الألف تليها نحو قارب ومن قرار، بالإِمالة. أَو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: بقادر، بالإِمالة. والأكثر لا يميل.
فإن تأخر عنها المستعلي عليها نحو قولك: هذه ناقةٌ فارقٌ وأنيقٌ مفارقٌ، فتَفتَح ولا تُميل.
ومن العرب من يجعل الراء المكسورة تمنع الإِمالة إذا فُصل بينها وبين الألف بحرف كما تفعل المضمومة والمفتوحة فتقول: بكافر، تفتح ولا تُميل.
وينبغي أن تعلم أَنَّ الإِمالة تكون في الأفعال والأسماء إلاَّ ما كان منها متوغلاً في البناء غير مستثقل نحو «ما» الاستفهامية أو الشرطية أَو الموصوفة وإذا.

وأَمَّا الحروف فلا يُمالُ شيء منها إلا بلى ولا مِنْ قولهم: أَما لا ويا في النداء، لنيابتها مناب الأفعال.
وقدشذَّت العربُ في أَليفاظ فأمالتها وبابُها أَن لا تُمال لعدم موجب الإِمالة وهي: الحَجّاجِ اسماً علماً، والناسُ وبابٌ ومالٌ وغابٌ. وقال بعضهم: رأيت عرقاً وضيقاً، فأمال ولم يعتَدّ بالقاف.

كمل والحمدُ للَّهِ وحدَه، وأَما شرحُ ما بقي.